ق ٧٨١/١١
١٤١٢-٠٠٩٢

٢٧٠٩

٢١٤

ح ٠ ل

حاشية الدردير على شرح الهدهدي على حاشية علي بن أحمد الصعيدي ، تأليف أحمد بن محمد بن أحمد العدوي أبي البركات الشهير بالدردير ١١٢٧-١٢٠١هـ. خط القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٣٧٢٩ ٤١ ق ٢٨ س ١٦ر١×٢٣ سم

نسخة جيدة خطها نسخ معتاد .

الاعلام ١ : ٢٣٢ ، هدية العارفين ١ : ١٨١

١ـ اصول الدين ١ـ الدردير ، احمد بن محمد سنة ١٢٠١هـ ٢ـ تاريخ النسخ .

King Saul Dances

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الانبيا والمرسلين
وعلى الكل والصحابة والتابعين اما بعد فهذه حواشٍ
على شرح العلامة الهردي كنت اختصرتها فيما مضى من
السنين حال مطالعتي لهذا الشرح من حاشية شيخنا العلامة
المحقق والمتفنن الفهامة المدقق فريد عصره ووحيد دهره
الحايز قصب السبق في مضمار المحققين ابو الحمام نور الملة
والدين علي بن احمد الصعيدي العدوي افاض الله علينا من
امين مخلفي عليها شيخ الوقت واستاذه وملجا الزمان وملاذه
قدوة العالمين وامام العاملين ومرجع السالكين ومقصد الطالبين
استاذنا واستاذ الدنيا شمس الملة والدين محمد بن سالم الحفني
رضي الله عنا به اذ قال لي ان حاشيته التي على الهردي صعبة
على المبتدين وانما تناسب المنتهين وهذا الشرح موضوع
للمبتدين فخذلهم منها حاشية سهلة الحصول واترك ما صعب
من الابحاث للفحول فامتثلت الامر وشرعت في هذا المامول
حتى فارت انمامها بحيث لم يبق منها الا بحور وقنن سمعت
الشيخ يقول انا قصدي في اختصار حاشيتي على الهردي
لاجل المبتدي فهذا ان طرحت الاوراق خزانة الهجران
تحت خيمت عليها عناكب النسيان وقلت هو الي بهذا
الشان فطال الزمان والشيخ مشتغل بما هو اهم من
البيان والتبيان فبعثني ما هو اسرع واظهر
ما كنت كتمت وح فلا باس به بعض زيادات على اصلها
وفي الحقيقة ليست بزيادات اذ هي منها وهي من اصلها
والله ارجو في القبول والمستفاد تعالى في حصول المامول

فاقول

فاقول وانا افقر عبد الي مولاه الغني براحمد بن محمد الدردير
قوله شهدت حقيقة الشهادة الاقرار باللسان والايمان
بالقلب والمراد بها هنا الدلالة مجازا اي دلت على وجوده
بجميع الكاينات ثم يحتمل ان يكون من المجاز المرسل
والعلاقة الملزومية لانه يلزم من الشهادة الدلالة ويحتمل
ان يكون من مجاز الاستعارة بان شبه الدلالة بالشهادة
بجامع حصول المراد من كل واستعار اسم الشهادة لها
واشتق منه شهدت بمعنى دلت ووجه الدلالة ان كل
مخلوق موجود بعد عدم وكل ما كان كذلك فله موجد
اوجده والا لزم ترجيح احد الامرين المتساويين بلا
مرجح وهو محال بحاسباني ويحتمل ان المعنى شهدت
حقيقة كما في الانسان والملك ومجازا بمعنى دل فهي كل
المخلوقات فهو من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه
بناء على جواز ذلك وانت اعلم بمعاني الكامل وهو ممنوع
لاكتسابه الثالثية من المضاف اليه وهو الكاينات وفي
بعض النسخ شهد بتذكير الفعل وهو ظاهر والاضافة
قوله بوجوده من اضافة الصفة للموصوف فهي حقيقة
بناء على ما ذهب اليه الامام الرازي من ان الوجود صفة زايدة
على الذات واما على ما ذهب اليه الامام الاشعري من ان
الوجود عين الموجود فهي للبيان اي بوجود هو هو
وسيأتي حقيقته واضافة الشي الى نفسه جايزة اذا اختلف
اللفظ على الاصح واثر ذكر الوجود وان شهدت وان
شهدت بينهما لفظية لان غيره كالفرع له ولجمع لفظ
ممنوع للدلالة على العموم والتي في الكاينات للجنس
اي كل فرد من افراد هذا الجنس اي جنس الكاينات

والكائنات جمع كائنة بمعنى المخلوقة ايجد الذات المخلوقة قوله
والصلاة والسلام الخ جملة خبرية لفظا انشائية معنى اذ المقصود
منها انشاء الدعا بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولما كان هو
الواسطة العظمى في ايصال النعم الينا ناسب الاتيان بالصلاة
بعد الثنا على المنعم بمقتضى ولما تعلقت الجملة الاولى بالخالق
وهذه بالمخلوق حسن العطف فجملة البسملة والحمدلة
والسيد من ساد يسود سيادة فهو سيد واصله سيود اجتمعت
الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلب الاولى واوا وادغمت
في الياء وهو المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرين ويطلق على الرئيس
وعلى المالك للعقار فيقال سيد القوم كما مر والعبد ولا يقال
سيد الفرس او الدار بل فيقال رب الدار والفرس
فيه سيدنا بحق المخلوق قوله محمد علم منقول عن اسم مفعول
المضعف سمي به رجا كثرة خصاله الخ اي تقتضي كثرة جميل
وقد حقق الله ذلك الرجا وهو بالجر بدل من سيدنا فالجر بدل من
او بالرفع خبر لمبتدا محذوف وهو الاتي به لما فيه من الاشارة
برفعة مقامه وعدم التبعية لغيره قوله المبعوث اي
المرسل بجميع الطوائف حتى الجمادات فارسال لغير المكلفين هو
ارسال تشريف وللمكلفين ارسال تكليف بمعنى الاول الارسال
الذي يشترك به شرفه على جميع الخلق فيكون له عليهم السيادة
قوله بالآيات البالغة اي بجميع ما جرى به العادة على يد مدعي الرسالة
اي الدالة على صدقه في دعواه الرسالة وهي المراد بالمعجزات الظاهرة
في الدلالة على ذلك اي الآيات التي هي بالفعل
بل هي بديهية في الدلالة على صدقه

ويحتمل

ويحتمل ان المراد ما هو اعم فيشمل شمايله الخلقية والخلقية قوله
وعلى آله المتبادر من قوله واتباعهم ان المراد بالآل ما يحرم
عليهم الزكاة او مطلق الاقارب واصلا ولا دليل بتضعيف على
اول وقيل اهل دليل بتضعيف على اهل ورد بان اهلا
يحتمل ان يكون مصغر اهل واجيب بان الائمة الذين شاهدوا
العرب لما حكموا بانه مصغر على اهيل دل على انهم علموا ذلك من
العرب بقرائن تفيد ذلك وبينه وبين الصحب عموم وخصوص
وجهي والصحب اسم جمع له اصحاب بمعنى الصاحب وهو من اجتمع
بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا وما تعلق ذلك والتابعين جمع
تابع والمراد به هنا من التابعين دليل قوله الى يوم
الدين والالف واللام في الدين للاستغراق اي كل تابع وقوله الى
يوم الدين اي الكائن في المتبع الى يوم الدين اعلم ان الى
تقتضي تقدم من علية ولو تقديرا فالمعنى من يوم وجود الصحب الى
يوم الدين اي كل من تلبس اي اتصف التبع في جزء من اجزاء هذا الزمن
الطويل وقولنا تتبعه التبع خرج المرتد اذا لم يتب له التبع
المعتبر فلا يرد ما يقال ان مقتضاه ان الدعا لا يحصل الا لمن
استمر حيا باقيا الى يوم الدين فلا يرد ان الدنيا تنقرض قبل
يوم الدين بمدة اي المراد بيوم الدين يوم القيامة والدين هو الجزا سمي
يوم الدين لانه يحصل فيه الجزا على الاعمال قوله في الكرامات اي
الاعمال الصالحة سمي بذلك اشارة للعادة على يد عبد ظاهر
الصلاح تقدم صحبته هدا وان لم تكن له نبوة فتصدق بالواحد فيشمل
الجمع في مجرد الايمان اذ الولاية العامة ولو لغير صالحها مطلوب
قوله الحمد الخ انتقل الى الحلف الشم بسملة المهم ولعله اكتفى بسملة

عن بسملة المص اشارة الى ان الشرح مع المتن كالشئ الواحد او ان
البسملة المتقدمة هي بسملة المص اكتفى بذكرها ولم يذكر بسملة
لشرحه اشارة الى ان الشرح ليس له استقلالا لا في نفسه لانه
ابراز لبعض معاني كلام المص ولا يلزم على ذلك حذف في حمدلته
والاقتصار على حمدلة المص لانه قصد بذلك اداء ما وجب عليه من
شكر النعمة واثر الاسمية على الفعلية لدلالتها على الثبات والدوام
فالاول لانها تدل على الدوام والثبات المناسب للمحمود به
بخلاف الفعلية والثاني لان القران المحمد ابدا بها اولم يرد اللهم
على رسوله زيادة في تفخيم شان الرسول عليه الصلاة والسلام باضافة
الى اسمه تعالى الصريح وعبر برسوله دون نبيه لان الرسالة اشرف
على الصحيح والتنبيه على ان المقصود الخ الله التي هي اخص
من النبوة وزيدها صفة تبعدي اثرها بخلاف النبوة قوله هو الثنا
الخ تعريف للحمد لغة بدليل تقييده باللسان واما اصطلاحا فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما والمراد بالفعل ما يعم
القول والاعتقاد فقوله الثنا جنس يشمل المعرف وغيره لان
الثنا هو الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة ولو
بغير اللسان وخرج بقيد اللسان بعض افراد الحمد الاصطلاحي
وهو ما كان منه بغير اللسان والحمد اللغوي وحمد الجمادات
اذا لم تكن بالنطق خرقا للعادة المشار اليه بقوله تعالى وان
من شئ الا يسبح بحمده والمراد بالتسبيح الدلالة الظاهرة يشمل
الجمادات اذا انطقت خرقا للعادة فالمراد بالاتيان ما يعم
بالحمل لبيان الواقع اذ الثنا لا يعدم لانكون الا بجميل اختياري
لمن قال انه يكون في الخير والشر والمضاف للمعرفة يفيد

المحمود

المحمود به ولا يشترط فيه ان يكون اختياريا فلذا بينه بقوله
من الاوصاف او الافعال وعلى هذا فلم يتكلم الشارح على المحمود عليه
الذي شرط فيه ان يكون اختياريا على المشهور لاخراج المدح
فانه الثنا فيكون المراد به المحمود عليه الا انه يلزمه ان يكون
ما شيا على الجميل الغير الاختياري فيقال مدحت اللؤلؤة على
صفائها ولا يقال حمدتها لعدم كون الصفا اختياريا فكان
عليه ان يقول بعد قوله بالجميل على الجميل الاختياري ويحتمل
ان يكون الباء فيه للتسبيب او بمعنى على خلاف المشهور منه انه
لا يشترط ان يكون المحمود عليه اختياريا وان الحمد والمدح
مترادفان وعلى هذا يكون الشارح ترك المحمود عليه الا ان يقال
ان ذكر الثنا بضمنه كما يعلم من تعريفه المتقدم والجميل الحسن
فيصدق بالواجب والفرق بين المحمود به والمحمود عليه ان الاول هو
متعلق الثنا ولا يشترط ان يكون اختياريا والثاني ما كان
باعثا على الثنا بان كان الثنا في مقابلته ويشترط ان يكون
اختياريا على المشهور وقد يختلفان ذاتا واعتبارا كان تحمد
بالحلم في نظير كرمه وقد يختلفان اعتبارا فقط كان تحمد بالكرم
في نظير فالكرم من حيث انه متعلق الثنا محمود به ومن حيث
انه باعث عليه محمود عليه وبقي من اركانه الحامد والمحمود عليه
والصيغة فهي خمسة قوله من الاوصاف اي الجميل الاختياري
من الاوصاف او حال كونه كائنا من الاوصاف والمراد بالاوصاف
ما يشمل اللوازم وغيرها من السلبية وقوله لها لعلم مثال
للجميل من الاوصاف للاوصاف والجود مثال للجميل من
الافعال للافعال والمراد بالجود ويراد به الكرم الاعطاء
فيكون صيغة فعل لارادة ذلك حتى يكون صفة ذات والمش

جمع منه وهي النعوة والى فيه للجنس فيصدق بالواحدة **قوله** وهو
ضد الذم لما عرف الحمد ناسب ذكر ضده ونعم بفعه لان ضد الشيء
اقرب بخطور بالبال لا يقال ان الذم ضد المدح لا الحمد لانا نقول
كون ضد المدح لا ينافي ان ضد للحمد ايضا لانه الاتيان بما يدل
على اتصافه بقبيح اعم من ان يكون القبيح اختياريا ام لا فيقابل
الحمد والمدح معا فتكرير على انهما مترادفان على قول **قوله** الثنا
تقديم النون على المثلثة هو الاتيان بما يدل على الاتصاف والتعبير
والباء في بالقبيح كالباء في قوله بالجميل من كونها للتعدية او بمعنى
على **قوله** كالجهل الخ الجهل اما مركب وهو اعتقاد الشيء على خلاف
ما هو عليه واما بسيط وهو انتفاء العلم بالشيء وكلاهما ليس بفضل
اما الثاني فصفة سلبية واما الاول فالتحقيق انه من الكيفيات
فيكون صفة وجودية فيكون تمثيلا للقبيح عن الاوصاف نعم
ان ذهبنا الى ان الاعتقادات من قبيل الافعال كان باعتبار
الاول تمثيلا للقبيح من الافعال واما البخل فهو ضد الكرم
وقد تقدم ان الجود بالمال بمعنى الاعطاء فيكون البخل
عدمه فيكون صفة سلبية فيكون تمثيلا للقبيح من الاوصاف
فان نظرت الى ما فيه التحقير في الجهل المركب تجد انه لم يمثل
للقبيح من الافعال وان نظرت الى خلافه كان ممثلا له ويكون
في كلامه لف ونشر مشوش ان قصر الجهل على خصوص المركب وان
حمل شاملا لهما كان مما كلا من القبيح من الاوصاف والافعال
معا باعتبارين تنبيه اطلاق الضد على البخل بهذا المعنى
مجازا ما ان قلنا ان الكرم هي صفة معدا اعطاء لذلك كان اطلاق
الضد عليه حقيقة **قوله** فمعنى الحمد الخ الفاء للتفريع وتعني

فالفصحة وهي التي افصحت عن شرط مقدر وقعت هي
في جوابه اي اذا عرفت ان الحمد هو الثنا الخ فمعنى الحمد لله
الثنا الخ اي كل ثنا جميل او جنسه بنا على ان ال استغراقية
او جنسية **قوله** واجب ثابت لا يقبل الانفكاك اي
استحقاقه ثابت الخ فلا يرد ان الثنا كما تقدم عبارة عن
الاتيان بما يدل على الاتصاف بالجميل وهو ليس بواجب
وهذا حاصل الجواب ان الكلام على حذف مضاف اي استحقاق
الثنا **قوله** ويستحيل الخ لما ذكر ان الحمد واجب لله اراد ان
يبين ان ضده وهو الوصف بالنقص المعبر عنه بالذم مستحيل
في حقه تعالى فقال ويستحيل عطفه على ما قبله من عطف
اللازم وقوله في حقه اي ذاته وصفته فان قلت الوصف
بالنقص لا يستحيل لانه مصدر وصفه بمعنى اتى بما يدل
على الاتصاف بالقبيح فيكون بمعنى الثنا وهو الاتيان بما يدل الخ
قلنا الجواب بما تقدم نظيره اي باستحقاق الوصف او انه اطلق
الوصف واراد الاتصاف من اطلاق المسبب على السبب اي عادة
اذ من اتصف بشيء وصف به **قوله** اسم واجب الوجود بالاسم
العلم فان قلت مفهوم واجب الوجود كلي فكيف يكون لفظ
الجلالة علما وكيف يفيد التوحيد في لا اله الا الله قلنا لما
قام البرهان على انه لم يوجد منه الا هذا الفرد صح كون لفظ
الجلالة علما عليه وافاد التوحيد في لا اله الا الله وقوله
المستحق لم يعبر به عن سابقه وانما ذكره لبيان الواقع مع
الاشارة الى انه لا يستحق الحمد سواه وال فيه اسم موصول
بمعنى الذي مستحق اي يجب له ذلك لان كل نعمة صادرة منه

قوله والصلاة من الله اي حال كونها آتية من الله بنا على مذهب سيبويه
من مجيء الحال من المبتدا واما على راي الجمهور فبجواب بان
الاصل وتفسير الصلاة من الله فيكون الحال من المضاف اليه
ثم حذف المضاف وهو تفسير واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
ارتفاعه وقوله من الله اي اما من غيره فهي الدعاء بخير وذلك لان
الصلاة لغة هي الدعاء بخير فان اضيف الى غير تعالى كانت على
باقيه على معناها وان اضيفت الى الله تعالى كان معناها الاتيان بما
المعنى الحقيقي في حقه تعالى وكل ما يستحيل ورد الشرع باطلاقه
عليه فيراد منه لازمه ولازم الدعا هنا الرحمة معنى الانعام لو ارادته
لا معناها الحقيقي ايضا لانه مستحيل ايضا فتنبه وقوله رسوله
اي واما على غير متعلق الانعام وقوله زيادة خير عن قوله
الصلاة وفيه اشارة الى ان اصل التكرمة والانعام ثابت
له عليه الصلاة والسلام والمراد الدعا بزيادة ذلك
والتكرمة التكريم اي التعظيم وعطف الانعام عليه من عطف العام
على الخاص اذ التعظيم من الانعام افرده بالذكر كانه قسم قابل لقسم
اذ هو اجل الانعامات قوله والسلام اي من الله على رسوله
ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه قوله زيادة تامين
فيه اشارة الى ان اصل التامين حاصل والتامين ضد الخوف
فان قلت هذا يقتضي انه عليه الصلاة والسلام يلحقه الخوف
مع انه معصوم وما خلقت الجنة الا له فالجواب ان خوفه عليه
الصلاة والسلام خوف اجلال ومهابة لا خوفا من عذاب والا لما دب
لمعرفتهم تمام علمه اكثر الناس خوفا قوله وطيب تحية الاولى العطف
ما وقع لك لان معنى السلام اما السلامة من المكاره اي الاعدام

منها

منها واما التحية وقوله وطيب تحية اي تحية طيبة والتحية هي
الموانسة بالكلام الرقيق كقولك للضيف قد وما مباركا
وليلة مباركة وشرفتم المنازل الى غير ذلك فالمعنى ان الله
يجيبه بكلام قديم بما يليق بذلك المقام الجناب العظيم
والانعام التعظيم وظهر من كلامنا ان عطف السلام على الصلاة من عطف
الخاص على العام اذ التامين وما عطف من جملة الانعام فتدبر قوله
ورسوله الله هنا لم يعبر الرسول مع انه يصدق بتعريف كلمات
الله كانه لظهوره وهو انسان ذكر اوحي اليه وامر بتبليغه
ولم يبعث حتى فقط من الارسال وهو البعث من مكان
الى اخر لقضاء غرض والمراد به هنا البعث من حضرة الحق الى الخلق
لصلاح معاشهم وما شاكل بقوله ورسوله ما لله هنا الى ان الاضافة
للعهد اي رسول الله المعهود في اذهان امته قوله اعلم
عبر بالعلم دون الفهم او الادراك لان العلم هو الكثير الشائع
في الاستعمال وهو المستحيل في الفنون فيقال حد علم الفقه مثلا
والمراد بالعلم الادراك اي حصل ادراك ذلك بالدليل وانما قلنا
بالدليل لانه لا يقال له علم الا اذا كان ادراكا جازما مطابقا للواقع
عن موجب والمعنى اعرف بالدليل ان كلما حكم به العقل لا يخرج عن هذه
الاقسام الثلاثة لتوصل بذلك الى معرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز
في حقه تعالى والدليل هو ما اشار له الشارح فيما سياتي بقوله لان كلما
حكم بصلاح وافعل والمعرفة بمعنى واحد وسياتي الكلام على الفاظ المصنف
جل الله قوله الوجوب والاستحالة الخ قدم الوجوب لشرفه وثنى
بالاستحالة لانها ضد الوجوب وايضا هما بمنزلة البسيط والجواز بمنزلة

المركب والبسيط يقدم على المركب والوجوب نفي قبول الانتفا
والاستحالة في قبول الثبوت والجواز قبولهما وقوله فالواجب
ما اي شيء معنى امرا والذي فهي اما نكرة موصولة واما اسم موصول
قوله نزل الشيخ اي صيره مثله واقامه مقامه في الدلالة على الشروع
الخ ونكتة التنزيل والعدول عن اللفظ الشايع الذي هو اما بعد
التنبيه على ان عدم العلم لا ينبغي سببا فقوله وبنحو الخ من عطف
العلة على المعلول فلو قال تنبيها على ان غير العلم لكان اوضح قوله
رضي الله عنه الرضى بالشيء قوله فهو اعلى من العفو الذي هو المسامحة
وعدم المواخذة قوله في الدلالة على الشروع متعلق بنزل اشار به
الى وجه الشبه بين اعلم واما بعد فتكون الدلالة على الشروع في المقصود
من اوصاف اما بعد وذلك للانتقال من اسلوب من الكلام الى
اسلوب اخر وشان المنتقل اليه ان يكون هو المقصود بالذات
فالاتيان بها يدل على قصد الشروع في المقصود وقوله عطف على نزل
من عطف السبب على المسبب وسبب الشيء علة له اي نزلها منزلة اما
بعد للتنبيه بها على ان عدم العلم لا ينبغي سببا والمراد بالتنبيه
الاشارة ووجه الاشارة انه لما امر بالعلم والامر بالشيء نهي عن ضده
دل ذلك على ان ما ضاد العلم من الجهل المركب والتردد والتقليد
في هذا الفن لا ينبغي ولا ينبغي ان يكون سببا اي طريقا بل هو اما كفر
او عصيان وانما كان اشارة لان مبناه الترجيح الامر بمعرفة اقسام
الحكم العقلي الثلاثة قوله والحكم اثبات الخ لما ذكر ان المحكم وقيد
بالعقلي تشوقت النفس الى معنى الحكم والى تقسيمه الى عقلي وغيره
وما هو الغير وتعريف كل قسم على حدته فناسب ان يذكر الكل جميع
ذلك فقال والحكم الخ وانما عرفة النوع تتوقف على معرفة جنسه
والحكم العقلي نوع من مطلق حكم فلذا عرفه اعلم انك اذا قلت زيد قائم

فقد

فقد اشتمل هذا التركيب على محكوم عليه وهو زيد وبه وهو قايم
ونسبة وهو ثبوت القيام لزيد وادراك كل واحد من هذه الثلاثة
يسمى تصورا وادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة يسمى تصديقا
وحكما على الصحيح فيهما فالحكم هو الادراك المذكور وعليه فالحكم من
قبيل الكيفيات لا الفعل وقيل الحكم هو الايقاع والانتزاع فيكون فعلا
من افعال النفس وهو ظاهر كلام الشيخ حيث فسر بالاثبات والنفي وبكون
ادعاء عنده بان مراده بالاثبات الخ ادراك الثبوت والانتفاء من
اطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم واعترض على هذا التعريف بانه ليس
بمانع لانه يصدق بقولك زيد لا زيد ليس من الحكم في شيء واجيب
بان المراد اثبات امر لامر او نفي امر عن امر واعترض ايضا بانه
ليس بجامع لخروج نحو زيد ليس بقائم من اول الامر دون ان
يتقدمه اثبات القيام له واجيب بان الضمير عايد على الامر الذي جرى
فيه الاثبات اذ المعنى ونفي امر عن امر واعترض ايضا بان او يجتنبه
في التعاريف واجيب بان محل المنع اذا كانت للشك لا للتنويع قوله
بالاثبات ظ فان الاثبات محكوم به وقد تقدم ان الحكم يلزم اتحاد
المحكوم به والحكم وهو باطل وجوابه ان في الكلام حذف مضاف اي
متعلق الاثبات الخ وهو المحكوم به او النسبة او انه اطلق الاثبات
والنفي واراد النسبة او الانتفاء اللذين هما النسبة الحكمية قوله اما الشرع
اعترض بان الشرع عبارة عن الاحكام الشرعية والاحكام ليست بحاكمة
واجيب بحذف المضاف اي صاحب الشرع او انه اطلق الشرع واراد
الشارع وهو الله تعالى قوله واما العقل اسناد الحكم اليه مجاز من اسناد
الشيء الى آلته وسببه ان الحاكم بالحقيقة هو النفس والعقل آلة في
الحكم واما العادة في اسناد الحكم ايضا لها مجاز من اسناد الشيء

الى السبب البعيد وذلك لان الحاكم انما هو النفس بواسطة العقل
بواسطة التكرر قوله خطاب الله اعترض بان الحكم اما ان
يكون ادراكا واما ان يكون فعلا من افعال النفس والاشي منهما
بخطاب الله المسمى بالحكم الشرعي اذ كلامه تعالى غير الادراك
والفعل واجيب بان في التعبير بالافهام مسامحة اي جعله من الافهام
نسامح والمراد ان الحكم من حيث هو يطلق بازاء معنيين الاول العادي
والثاني الشرعي الاول وفيه انه لا يساعده قوله الحكم بالاثبات
الخ الا ان يجاب بان حكمه تعالى بالاثبات ولو باعتبار اللازم
وذلك لان خطابه تعالى اما الزام كالايجاب والتحريم واما
تخيير واما وضع وكل واحد منها يستلزم اثبات امر لامر
او نفيه عنه فايجاب الصلاة مثلا يستلزم الصلاة واجبة
وهكذا فتامل ولك ان تقول لا جواب عن اصل الاشكال لانك
ان الاحكام الفقهية كاثبات الوجوب للصلاة واثبات الحرمة
للزنا يطلق عليها انها احكام شرعية عند الفقهاء من غير تكبير
وهي اما ادراكات للفقها او افعال لهم وتسميتها شرعية لانها
مستفادة من خطاب الشارع كما يطلق الحكم الشرعي على خطابه
تعالى كما هو متعارف عند الاصوليين وح نقول الشم والحكم
اثبات امر او نفيه شامل للحكم الشرعي بالمعنى الاول وقوله
والحاكم بالاثبات او النفي اما الشرعي يعني اهل الشرع وهم
الفقها او قوله بعد والحكم خطاب الله الخ مراده تعريف الحكم
بالمعنى الثاني على طريق شبه الاستخدام والحامل له على
ذلك ان تعريفه لم يشتهر الا بهذا الثاني فليتامل ثم المراد
بالخطاب الكلام الذي يقصد به من هو اهل للفهم واختلف هل
من شرط التسمية به وجود المخاطب ام لا وعليه جرى الخلاف

في كلام

في كلام الله تعالى هل يسمى في الازل خطابا قبل وجود المخاطبين ام لا
والمراد بالخطاب هنا المخاطب به من اطلاق المصدر على اسم المفعول
او حقيقة اسم الخطاب توجيه الكلام للمخاطب فقوله خطاب
الله الخ وخرج باضافته الى الله خطاب غيره من الانبيا والملايكة
وغيرهم فلا يسمى خطابهم حكما وانما يسمى خطاب الرسل بالتكليف
حكما شرعيا لانهم مبلغوه عن الله تعالى وقوله المتعلق ليس للاحتراز
بل هو صفة لازمة اذ الخطاب لا يخلو من تعلق بشي وانما ذكره لترتب
عليه قوله بافعال المكلفين ليخرج به الخطاب المتعلق بذاته وصفاته
تعالى نحو الله لا اله الا هو خالق كل شي والمتعلق بذوات المكلفين وصفاتهم
نحو ولقد خلقناكم ثم كنتم امة وسطا والمتعلق بغيره نحو ويوم تسير الجبال وغير ذلك
وخرج بقوله بالطلب الخ المتعلق بافعال المكلفين لا بالطلب نحو والله خلقكم وما تعملون والمراد
بفعل المكلفين ما يصدر عنهم فيشمل العقد والنية والمراد بالصدور ان يكون مكتسبا له ولو
باعتبار اسبابه فيشمل الايجاد وهو مكتسب باعتبار اسبابه كالنظر الموصل له لا باعتبار
ذاته اذ هو من متولدات الكتب بناء على ان الايمان هو التصديق بمعنى ادراك وخرج النسبة
اولا وقولها المشروطة بالمعرفة وهذا اصطلاح اهل الميزان والصحيح ان الايمان التصديق
شرعا هو حديث التابع للمعرفة المعبر عنه بالاذعان وهو مكتسب باعتبار ذاته واراد
بالافعال جنسها الصادق بالواحد كما ان في المكلفين للجنس فيشمل فعل المكلف الواحد
كالمختص به عليه الصلاة والسلام خرقهم الجمع الاقليل والا لم يشمل ذلك
فيفسد التعريف والباقي قوله بالطلب لملابسته متعلقة بالخطاب من ملابسة
الجنس لانواعه اي الاعتبارية اذ الطلب نوع من الكلام والاباحة نوع وانما
قلنا اعتبارية لان كلامه تعالى صفة واحدة عند اهل السنة الا انه يتنوع
فيه بتنوع الاعتبارات فباعتبار طلبه فعل اوجب كما يسمى طلبا ويسمى
ايضا ايجابا وتحريما وندبا وكراهة وباعتبار دلالته على التخيير يسمى اباحة

والله اعلم

وباعتبار دلالته على نصب الشيء سببا وشرطا ومانعا سمي وضعا
ومن حيث دلالته على عين ذلك يسمى خبرا وهو واحد في نفسه لا يتعدد
هذا هو مذهب المحققين والطلب اما طلب فعل او ترك وكل منهما اما جازم
او غير جازم فاقسامه اربعة ايجاب وندب وتحريم وكراهة والطلب في الاولين
يسمى امرا وفي الاخيرين نهيا والحكم الخامس الاباحة واليه اشار بقوله
او الاباحة واذا علمت ان الحكم خطاب الله الخ فالاحكام الاثنا عشر قالوا للمفترله
القابلين بحكم العقل قوله او الوضع معطوف على الطلب والضمير في بهما يعود
على الطلب والاباحة والوضع خطاب الله بنصب الشيء سببا وشرطا ومانعا
والاول ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كدخول الوقت
والافاقة للظهر والاباحة الاكل وقوله لذاته راجع للجملتين اما الاول
فلان السبب الذي اقترن به مانع كالحيض عند دخول الوقت
فانه وان لم يلزم منه الوجود الا انه لا لذاته بل لاقتران المانع وهو الحيض به
ولو تطرق في تأثير للزمه ذلك واما الثاني فلان عزى خروج الصلاة
الى الذي خلفه سبب اخر كعقر الصيد فان الزكاة وان لم توجد الا انه
خلفها سبب اخر وهو العقر والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم لذاته كالطهارة للصلاة والاسلام بالنسبة لجميع
العبادات ونحو اباحة بيع العبد المسلم والمصحف شرط اباحة بيعهما
لسلم المشترك وقوله لذاته مراجع للثانية بطرفيها اي وقد يلزم من
وجوده الوجود لا لذاته بل لوجود الاسباب وانتفاء الموانع او العدم
كذلك بل لانتفاء السبب او وجود المانع والمانع ما يلزم من وجوده
العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض وقوله لذاته راجع
للثانية بطرفيها اي وقد يلزم من عدمه الوجود بالنظر لغيره بان وجدت
الاسباب والشروط او العدم كذلك بان وجدت انتفت الاسباب والشروط
بقي هنا اعتراف الاول ان ذكر او في التعريف ممنوع واجيب بانه محله اذا
كانت للشك اما اذا كانت للتنويع فلا كما هنا الثاني انها مشتركة
بين معان والمشترك لا يصح وقوعه في الحد واجيب بانه يجوز اذا

قامت

قامت قرينة على التعيين كالمجاز وهناك قرينة الحال ظاهرة قوله الثالث ان
قوله او الوضع بهما بعد قوله بالاقتضاء المطلوب يقتضي ان الصبي والمجنون لا يتعلق بهما
خطاب الوضع مع انه يتعلق بهما وايضا التعريف لا يشمل الطلب الغير الجازم المتعلق
بالصبي فيقتضي انه ليس حكما شرعا والصحيح انهم مخاطبون من الشارع
بناء على ان الامر بالامر بشيء امر بذلك الشيء فقوله عليه الصلاة والسلام مروا
اولادكم امر للصبيان وقيل الامر انما هو لاوليائهم فلم يكونوا مامورين من الشارع
وانما هم مامورون من اوليائهم قوله اثبات الربط الخ مقتضى النظم ان يقول اثبات
امر او نفيه بواسطة التكرر لانه عرف مطلق الحكم المنقسم الى الثلاثة بانه اثبات امر
او نفيه والمتبادر من الامر الذي هو متعلق الاثبات والنفي هو المحمول وقد جعله
هنا الربط وهو النسبة الحكمية ففي كلامه نوع مخالفة وانما قلنا نوع مخالفة لان اثبات
الربط بين امرين الخ يقتضي اثبات امر لامر او نفيه عنه والاظهر ان المراد بالاثبات
الادراك فيوافق ما تقدم من التحقيق والمراد بالربط النسبة الحكمية اي ثبوت المحمول
للموضوع والمراد بالامرين المحمول والموضوع وقوله وجودا وعدما تمييز للربط
والمعنى ان الحكم العادي هو ادراك ثبوت المحمول للموضوع من جهة وجودها اي وقوعها
فتكون القضية موجبة ومن حيث عدمها اي عدم وقوعها فتكون سالبة والاصل
في الاثبات وجود الربط او عدمه بين الخ فحول مفعول المصدر الى نصبه تمييزا وذلك
كاثبات وجود الربط بين الاحراق والنار في قولك النار محرقة واثبات عدم الربط
بين البرودة والنار في قولك النار ليست باردة وانما حاجة الاثبات بواسطة
التكرر وحرر بتغيير بواسطة فيه التكرر الحكم العقلي كما ترى واقل ما يجعل التكرير هو
مرتان واما ان لم يقع الشيء الا مرة فليس ببادي وانما هو داخل في الحكم العقلي الجائز
قوله مع صحة التخلف الخ ليس هذا من تتمة التعريف وانما ذكره للتنبيه على ان
هذا الربط انما هو ربط اقتران لا ربط لزوم وايجاب ولا ربط تاثير من احدهما في
الاخر اي يصح صحة اي جواز تخلف ذلك الربط فيصح تخلف احراق النار مع وجود
حرارتها وحرارتها ووجود البرودة في اعتقد اللزوم والتاثير بالطبع فكفر اجماعا
لانه شرك او بقوة اودعها الله فيها فكفر على قول والراجح خلافه ومن اعتقد ان
المؤثر انما هو الله ولكن اعتقد اللزوم العقلي بينهما فهو وان كان لا يلبس بكفر الا
ان هذا الاعتقاد يجره الى الكفر لانه يلزمه انكار ما خالف العادة ومن جملتها المعجزات

واهيا الموثر الاان لازم المذهب ليس لمذهب والاعتقاد الحق ان يعتقدان
الموثر هو الله تعالى وحده مع صحة التخلف وعدم التاثير قوله وعدم تاثير
معطوف على صحة اي حال كون ذلك الربط مصاحبا لصحة التخلف ولعدم تاثير
احدهما اي احد الامرين وهو الموضوع في الاخر وهو المحمول فالنار لا توثر
في الاحراق والاكل لا يوثر في الشبع وهكذا فتامل ولا يبقى قوله مع صحة التخلف
عن قوله وتاثيره الخ لانه لا يلزم من صحة التخلف في الطبيعة فقد يصح التخلف مع
وجودها فتقد شرط او وجود مانع وقوله الكبة في البيت وهو القطع وهو منصوب
على انه مفعول مطلق اي اقطع قطعا وال فيه اما للكمال واما زايدة وعلى كل فالمراد
بمزم وصل لا قطع كما قيل قوله والحكم العقلي انما اضيف هذا للعقل وان كانت الاحكام
كلها لا تدرك الا به لان مجرد العقل كاف في ادراك هذا الحكم قوله من غير توقف
على تكرر خرج به العادي وقوله ولا وضع ولا قطع خرج به الشرعي على ان يقال انه لم
يدخل اصلا حتى يحتاج لاخراجه اذ ليس هو اثبات امر كما تقدم الان يقال مراده
بالشرعي غير ما تقدم كادراك وجوب الصلاة عند دخول الوقت مثلا وعدم الوجوب
عند الحيض فان الفقيه يسمي هذا الوجوب حكما شرعيا بالنسبة لما بعده قوله
اخرجهم ظاهرهم بالحكم العقلي وليس كذلك اذ الاخراج انما هو بالعقلي فقط فقد
تسمح في العبارة وانما اقتصر المص على الحكم العقلي لانه الذي ينبني عليه هذا الفن
وهو جعل التوحيد قوله ومعنى انحصاره الخ جواب سوال مقدر حاصله ان قول
المص ينحصر في ثلاثة اقسام لا يصح اذ يكون من جعل اقسام الكلي في جزئياته
اذ ضابطه صحة حمل المحصور على كل من الجزئيات ولا يصح هنا ان يقال الوجوب
حكم عقلي اذ لا شيء من الحكم المفسر باثبات الشيء او تقييد بوجوب ولا يصح ان يكون
من حصر الكلي في اجزائه اذ ضابطه صحة انحلال الكل الى الاجزاء التي تركب
منها ولا شيء من الوجوب وما عطف عليه بجزء من الحكم واذا لم يصح كل من
الامرين فما معنى الانحصار اجاب رحمه الله تعالى ما ان معنى انحصاره فيما ذكر
ان كل حكم يرجع اليها ولا يخرج عنها وذلك لما قال انحصر حكم الامير في البلد
وانحصرت فكرتي في ذنوبي يعني ان حكم الامير لا يتجاوز البلد وفكري لا يتجاوز
ذنوبي والحكم العقلي لا يتجاوز واحدا من هذه الثلاثة الا ان يقال الاول من
حصر الشيء في محله والثاني من حصر الشيء في متعلقه لان الفكر متعلق بالذنوب والثالث

وهو ما

وهو ما تحن فيه من حصر الشيء في وصف متعلقه اعني النسبة الحكمية والمحكوم به
اذ وصفها اما الوجوب او ما عطف عليه وتوضيحه ان الحكم هو ادراك وقوع
النسبة او لا وقوعها فالنسبة ان كانت لا تقبل الا الثبوت اي ان وقوع
اتصفت بالوجوب فيقال واجبة وكذا المحكوم به وان كانت لا تقبل الا
النفي اي عدم الوقوع اتصفت بالاستحالة وان صح قبول الثبوت وعدمه
اتصفت بالجواز مثلا الله قادر بنسبة القدرة لله واجبة والقدرة واجبة
اي لا تقبل الانتفاء وهكذا لمعنى قوله ينحصر في ثلاثة اقسام مما ذكر من ان
الحكم العقلي يرجع الى هذه الاقسام الثلاثة التي لعلت اقساما له والمسائل
توهم انها اقسام له فاعترض قوله من اثبات او نفي بيان لما حكم به العقل فيكون
الاثبات او النفي محكوما به وهذا باطل لان الاثبات والنفي نفس الحكم كما تقدم
لا المحكوم به اذ المحكوم به هو مضمون متعلقات الحكم فيجاب بان الكلام على حذف
مضاف فتبين اي من بعض متعلق اثبات او نفي او يراد بما حكم به عبارة عن حكم اي
كل حكم هو حكم به وعذر في به اي بمتعلقه او يراد بما حكم به ادركه اي حصله بان
قام بالعقل والبارز اليه اي ما حكم فيكون قوله من اثبات الخ ظاهرا في البيان
لما فتدبر وان المص جعل الحصر للحكم لا للمحكوم به والمعنى حينئذ ان كل حكم
اي ادركه العقل اي حصل عند العقل من اثبات او نفي وهذا اظهر من الاول
قوله يرجع اليها من رجوع الشيء اي المحكوم به الى وصفه على الاول اي كون
اي كون المراد بما حكم به هو المحكوم به لا الحكم الا انه يكون فيه مخالفة
للمص ولو عبر بدل قوله يرجع بقوله لا يخرج عنها لكان احسن وادل على المراد
اذ لا يلزم من الرجوع اليه عدم الخروج عنها قوله لان ما حكم المراد ما حكم به
هنا هو المحكوم به والنسبة ووصفه بالجواز مثلا ظاهر وقوله فالجائز اي
فيكون وصفه الجواز وهو قبول ما ذكر وقوله فهو الواجب اي والوصف الوجوب
وهو عدم قبول الانتفاء وكذا يقال في المستحيل واذا ثبت ذلك ثبت ان الحكم لا يخرج
عن الجواز والوجوب والاستحالة من حيث انها وصف لمتعلقه والا يرجع هذا حاصل
ما ذكره وهو الوجوب وما عطف وذكر تفريع ما تركه وهو الواجب وما بعده وحاصل
جوابه ان ما تركه مستفاد مما ذكره والمستفاد اخفى من المستفاد منه ومعرفة الاخفى متلوم

تستلزم معرفة الاعم فعرف الاخص ليستفاد منه معرفة الاعم فيحصل فائدتان بخلاف لو عرف الاعم فقط فاذا عرفت ان الواجب ما لا يتصور اي امر لا يتصور قبل عدمه عرفت ان الوجوب نفي تصور العدم وهو معنى قولنا سابقا الوجوب عدم قبول الانتفاء وسيأتي توضيح كلامهم فمعنى ثم عرف كل واحد ثم ينتفي عن تعريف كل واحد الخ بدليل قوله لان المشتق الخ وفي عدول المص ايضا عن تعريف الوجوب واخويه الى تعريف الواجب واخويه اشارة الى ان المقصود في هذا الفن معرفة الواجب واخويه لا الوجوب واخويه في انفسها قوله بما اشتق منه اي بتعريف ما اشتق منه الخ لانه عرف بنفس ما اشتق منه وبين المراد انه جعل تعريف هذا تعريفا لهذا بان قال فالواجب ما لا يتصور الخ بل المراد انه استغنى بتعريف الاخص عن تعريف الاعم كما تقدم فالباء في قوله بما اشتق صببه لا باء الآلة كما قد يتوهم فافهم والضمير في منه لا يصح ان يعود على المضاف اعني كل لانه يقتضي انه عرف كل واحد بالشيء الذي اشتق من الكل ولا شيء عندنا مشتق من الكل ولا على المضاف اليه اعني واحد من حيث هو لان المعنى ح بالشيء الذي اشتق منه اي واحد بل هو عائد عليه من حيث تعيينه اي من ذلك الواحد المناسب له في الاشتقاق قوله لان المشتق اخص الخ فالواجب مثلا دل على امر متصف بالوجوب فله جزءان الامر والوجوب واذا عرفت المركب عرفت كل جزء من اجزايه ولا شك ان الكل اخص من الجزء فيلزم من الكل الجزء في ضمنه ولا يلزم من الجزء الكل فيلزم من تعقل الواجب تعقل الوجوب ولا يلزم من تعقل الوجوب تعقل الواجب فتدبر قوله لان الاعم جزء الخ تعليل للاستلزام المذكور اي وجه الاستلزام ان الاعم كالوجوب جزء الاخص كالواجب والواجب كل ومعرفة الكل تستلزم معرفة جزئه ضمنا وليس المراد بالاعم هنا ما يصح حمله على الاخص بان يوجد فيه وفي غيره كالحيوان

بالنسبة

بالنسبة للانسان بل المراد به الاكثر افرادا في التعقل ولو عبر بدل الاعم بالجزء وبدل الاخص بالكل لكان مناسبا قوله ما لا يتصور مضارع تصور وتصور يستعمل متعديا ومعناه ادرك ولازما ومعناه امكن يقال تصورت الشيء بمعنى عقلته وادركته وتصور الشيء بمعنى امكن فان جعلناه من الاول كما هو قضية الشهيد فسره بيدرك فرك نضم الياء على انه مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل هو عدمه والاصل يتصور الانسان عدمه في عقله فحذف الفاعل وهو انسان وبني الفعل للمجهول وانيب عدمه مناب الفاعل ويرد عليه ان عدم الواجب يدرك لان المحالات تتصور اي تدرك لانها تعرف بالقول الشارح فكيف يتقيد بقوله ما لا يتصور واجيب بان المراد بالتصور هنا التصديق لانه يطلق عليه لفظ التصور ايضا والمعنى ح ما لا يصدق العقل وقوع عدمه اي لا يدرك وقوع عدمه الا انه يرد عليه ان اطلاق التصور على التصديق مجاز وقد لا يجوز في التعاريف الا لقرينة ولا قرينة هنا وما قيل ان القرينة ذكر الصحة وتوقف اجواز بردبان كل تعريف يجب ان يلاحظ عليه حد ثه غير مقترن باخر ولا يجب في التعاريف الاقتران حتى يكون بعضها قرينة للاخر نعم اهل الاصول لا يشترطون القرينة وان جعلنا ما من الثاني فرى يتصور بفتح الياء مبنيا للفاعل والفاعل عدم اي لا يمكن عدمه عند العقل وكان ظاهرا في المراد اذ الامكان من التصديق وقوله في العقل متعلق بيتصور ولو حذفه وقرى يتصور بالبناء للفاعل وعدمه هو الفاعل ما لا يمكن عدمه كان واضحا لسلامته من التكلفات ولان الواجب واجب في نفسه وجد عقل او لم يوجد وفي بمعنى عند اي عند العقل بمعنى ان العقل لا يكون آلة لادراك ذلك فتدبر والاحسن انها بمعنى با الآلة التي تفيد السببية ففيه تشبيه السببية بالظرفية بجامع الاتصال ثم استعارة في لمعنى الباء التي بعينه في الحرف ثم المراد بعدم الواجب نفيه بصدق لغيضه اي ما لا يصدق العقل بان ينتفي فشمل التعريف الصفات السلبية واندفع ما قيل ان التعريف لا يشملها لانها اعدام قوله وذلك الواجب بدليل قوله وهو ما الخ والتمثيل له بقوله كالتحيز ويحتمل ان الاشارة عايدة على عدم ادراك العدم وفيه تكلف لانه يحوج الى التقدير فيما بعد فتامل واسم الاشارة مبتدا والخبر محذوف اي ثابت وقوله ضرورة منصوب على انه قايم مقام مصدر محذوف والتقدير وذلك ثابت اما ثبوت ضرورة فحذف المضاف واقيم

المضاف اليه مقامه وانتصب انتصابه واما منصوب على انه حال بتاويله بضروري
او بتقدير مضاف اي ذا ضرورة اي اما ثابت حال كونه ضروريا او ذا ضرورة
والضرورية والنظرية وان كانت من اوصاف العلم قد يطلق على متعلقة من معلوم
به ونسبة كقولنا التمييز للجزم وثبوت التخيز له ضروري قوله وهو اي الواهب
الضروري والواهب الضروري اما النسبة او متعلقها وقوله في ادراكه على
حذف مضاف اي ادراك وجوبه والمراد بالادراك التصديق كما تقدم
اي لا يحتاج العقل في الحكم بوجوبه الى نظر اح قوله كالتمييز للجزم فانه
واجب للجزم مادام الجزم فهو واجب مفيد والمراد بالواجب والمستحيل هنا ما يعم
المطلق والمقيد قوله ولا نص عطف تفسير وفيه اشارة الى ان ما توقف على
غير النظر كالحدس والتجربة يكون من الضروري فالاول العلم البديهي
اخص من الضروري لانه الذي لا يتوقف على شيء اصلا بل يحصل ببداهة العقل
اي بمجرد انتقال العقل اليه وقد يطلق مرادفا له قوله ومعنى التخيز الخ لما مثل
للضروري بما ذكر احتاج ان يبين معنى كل من التميز ومن الجزم فقال معنى
التميز قوله اخذ قدر الخ من اضافة المصدر للمفعول وحذف فاعله والاصل
اخذ قدر ذاته الخ والضمير يعود على الجزم اي بحلوله فيه وقوله من الفراغ متعلق
باخذه اي ان ياخذ من الفراغ بحلوله فيه قدر ذاته اي بحيث يمنع غيره من
الحلول في ذلك الحيز والفراغ عدم محض متوهم وليس بشيء ثابت عندهم
قوله كالحجر اي مصدوقه وهو افراده لا مفهومه وكذا يقال فيما بعده قوله
واما نظر افيه من الاعراب وغيره ما تقدم في الضروري قوله وهو ما يحتاج
الخ فيه اشارة الى انه ان حصل بالنظر بحيث لا يحتاج له بعد يكون من
الضروري وهو كذلك قوله والمستحيل ما اي امر او مفهوم او معدوم
والضمير في وجوده يعود على ما باعتبار الصادق لا المفهوم كما قد يتوهم
من التعريف فمعنى اجتماع النقيضين ممتنع ان المعنى الحاصل من
هذه القضية في الذهن يمتنع ان يوجد منه فرد في الخارج يطابقه
والمراد بوجوده ثبوته وتحققه في نفس الامر فلا ترد الاحوال والسلوب
ككونه تعالى قادرا وكالعدم فانها وان كانت لا يتصور وجودها الا انه
يتصور ثبوتها فليت بمستحيله بل هي واجبة فتامل وان اردت زيادة
البيان فعليك بالاصل قوله اما ضرورة حال من عدم التصور المفهوم
من لا يتصور اي حال كون عدم التصور ضروريا او ذا ضرورة او على

نزع

نزع الخافض اي بالضرورة وقوله كنفي الجزم اي كعدم تصور نفي الجزم
قوله كنفي الجزم اي الذي ثبت له تقرر في الخارج فلا يرد ان الجزم في
اول صدوثه عارض عنها وفي الاصل كلام نفيس قوله كنفي الجزم اي
خلوه عنهما اي ما دام موجودا فهو مستحيل مفيد قوله لانه درك الخ
اي في دليل الوحدانية قوله والجائز ما يصح ما واقعة على شيء باعتبار معناه
اللغوي لا الاصطلاحي الذي هو الموجود والا اقتضى ان الموجود لا يتصف بالامكان
ويحتمل ان تكون واقعة على معلوم او مفهوم او امر او نحو واحد وقوله في العقل
اي عند العقل او بالعقل متعلق بيصح وقوله وجوده اي وجوده في ارادة الخارجية
والضمير عايد عليها باعتبار الصادق لا المفهوم وانما قال يصح وتم يقل على قياس
ما مر ما يتصور في العقل وجوده وعدمه اشارة الى ان المدار على صحة ذلك عند
العقل سواء وجد في الخارج او لم يوجد بل ولو امتنع الخارج لامر عارض كتعذيب الطايع
واثابة العاصي فانه ممكن عقلا ولو امتنع وقوعه خارجا لعارض وعد الله تعالى
او تعلق علمه فهذا هو السر في قولهم ان الجائز يتساوى نسبة الصحة والتصور ولو عبر بالتصور كما
في الذي قبله لربما توهم ان الجائز هو الذي يدرك وجوده الذي هو في الموجود وعدمه
الذي هو في المعلوم وهذا لا يفيد فاشار الى ان الجائز هو ما صح فيه الوجود والعدم
سواء كان موجودا او معدوما قوله كحركة الجزم او سكونه تبع احدهما بعينه
اما احدهما لا بعينه فواجب قوله كتعذيب المطيع ولو معصوما وتوفيق
واثابة العاصي ولو كافرا لان الكلام في لا امكان العقلي لا الوقوعي فلا بد في ذلك
ممن رعاية هذا الاعتبار لا يقال النظر في دليل وجود الصانع المختار ينتهي
هذه التعاريف من باب الرسوم لا الحدود فلا يرد ان اخذ العقل في مفهوم بعضها
يقتضي انها لا تتصف بالوجوب مثلا الا اذا وجد العقل مع ان اكثرها يوصف
بالوجوب او الاستحالة او الجواز وجد عقل او لم يوجد قوله ومعنى التصور
الادراك يعني التصديق لا التصور الساذج قوله واعلم بدا بتقسيم الى آخره
جواب عن سؤال تقديره ان المقصود من هذا التاليف معرفة ما يجب وما يستحيل
وما يجوز فلم يترك المصنف البداءة بالمقصود واعتنى ببداءة بتقسيم الحكم العقلي
مع انه ليس بمقصود ولكن كان الانسب ان يقول انما بدا بتعريف اقسام الحكم
بدل تقسيمه بدليل الجواب والمراد بالاقسام الحكم اقسام متعلقه الحكم لا اقسام
نفس الحكم كما علمت مما تقدم وحاصل الجواب ان المقصود لما كان يتوقف
على معرفة هذه الاقسام ناسب البداءة بالتقسيم وتعريف كل واحد من الاقسام

كما تقدم

www.al-mostafa.com

فيكون مقدما على المقصود لان معرفة هذه الاقسام مما يتوقف عليها تمام الشروع
في المقصود لاستفادته منها لان صاحب علم الكلام يبحث عنها مرة ويبينها اخرى
يجب لله تعالى عشرون صفة ويستحيل ضدها ويجوز فعل كل ممكن وتركه ويجب
فعل الصلاح والاصلح ويستحيل عكسه ولا يجوز ان يقع في ملكه ما لا يريد
والمراد بمقدمة كتاب لا مقدمة علم والفرق بينهما ان مقدمة العلم عبارة عن
بيان الموضوع والرسم والغاية ومقدمة الكتاب الفاظ يتوقف على معانيها مطلقا
اي سواء كانت معانيها نفس مقدمة العلم اولا كان الذي يتوقف عليها العلم كما هنا
او نفس الكتاب كان يقول حيث قلت كذا او اشرت بكذا فمرادي كذا قوله مطلوب
بمعرفة الخ ضمن مطلوب بمعنى ملزوم فعداه بالباء اي ملزوم بمعرفة ما يجب والمعرفة
تطلق على التصديق وعلى التصور والتي اطلقها اولا واراد بها التصديق وثانيا
واراد بها التصور فقوله لان المكلف مطلوب بمعرفة ما يجب اي بالتصديق بما يجب
وقوله حتى يعرف حقيقة ذلك اي حتى يتصور حقيقة ذلك اي حقيقة كل من
الواجب والمستحيل والجائز لان الحكم بالشيء على الشيء فرع تصور ذلك الشيء واعلم
ان معرفة الخ المراد بالمعرفة التصور اي تصور هذه الاقسام الثلاثة الواجب والمستحيل
والجائز بان تعرف الواجب بانه ما لا يتصور في العقل عدمه الخ ما تقدم وليس المراد
بالمعرفة التصديق كما وهم فان قلت هذه ليست اقساما للحكم بل للمتعلق
قلت في العبارة تسامح والمعنى على حذف المضاف اي معرفة اقسام متعلق الحكم
قوله وتكريرها مبتدأ والواو فيه للحال وتانيثش خبره اي دوتانيثش او مبني
على حد زيد عدل او هو مبتدأ خبره محذوف اي فيه تانيثش والجملة خبر تكريرها
وقوله للقلب متعلق بتانيثش وقوله بامثلتها متعلق بتكريرها او قوله حتى يحمل
ان تكون للتعليل او للغاية بمعنى الى وقوله مما هو ضروري حال ان وجملة وتكريرها
الخ حالية او معترضة بين اسم ان وخبرها واصل التركيب اعلم ان معرفة هذه الاقسام
مما هو ضروري الخ وتكريرها بامثلتها كي لا يحتاج الفكر او الى ان لا يحتاج الفكر
تانيثش للقلب وانظر ما وجه هذا الاعتراض بين اسم ان وخبرها ويحتمل ان يكون
قوله بامثلتها متعلق بمعرفة وحتى للتعليل اي معرفتها بامثلتها كي لا يحتاج م
الفكر الخ مما هو ضروري وجملة وتكريرها تانيثش للقلب معترضة بين المتعلق والمتعلق به
واعلم ان الذي اوجب ركاكة اللفظ وتعقيده هو لفظ تانيثش للقلب ولو حذفه
وقرأ تكريرها بالنصب عطف على معرفة وحتى تكون للغاية والمعنى واعلم ان معرفة هذه
الاقسام وتكريرها بامثلتها الى ان لا يحتاج الخ مما هو ضروري لكان صوابا والمراد بتكريرها

خطورها

خطورها بالبال مرة بعد اخرى للتلاوة بالسان من غير استحضار المعنى كان يلاحظ
ان الواجب مالا يمكن عدمه وهو ضروري بالتعريف المجرد وتطري له القدرة عليه تعالى
وعكسه او قوله بامثلتها اي الستة الحاصلة من ضرب الثلاثة في الضروري والنظري
والمراد بالقلب العقل وكذا الفكر وتسمية العقل فكرا من باب اطلاق المسبب
على السبب قوله بل قال امام الحرمين الخ اعلم ان الاصح عقلا ونقلا ان امام الحرمين
ذهب الى ان العقل من قبيل العلوم التصديقية لا التصورية الضرورية لا النظرية
بل بعض الضرورية لانها اذا كثر العقلا لا يعلم كل الضروريات متوقفها على شيء كحدس
او تجربة بل لا تخطر ببالهم اصلا فلا يعقل عندئذ عبارة عن بعض الضروريات المتعاونة
بين العامة كالعلم بان الصفة لا بد لها من صانع وان النقيضين لا يرتفعان والضدين
لا يجتمعان وان الجسم قد يكون ساكنا وقد يكون متحركا وامثلة ذلك من كل علم ضروري
يمتنع خلو الموصوف به عقلا عند اذا علمت ذلك فقوله ممن لم يعرفها اي من لم يصدق
بمراده بالمعرفة التصديق لا التصور كما قد يتوهم منه وقوله بمعانيها اشارة الى انه
لا يشترط معرفة الاسم فلا يشترط ان يعرف ان التحيز للجرم اي افتقار الاثر للمؤثر
يسمى واجبا بل المدار ان يعلم ان هذا لا بد منه ولا يشترط ان يعلم ان اجتماع الضدين
يسمى مستحيلا بل المدار على ان يعلم ان امرا لا يوجد ولا يشترط ان يعلم ان انضاف
الخبر مخصوص الحركة او السكون يسمى جائزا بل المدار على علم ان ذلك ممكن
اي يصح ان يوجد وان لا يوجد فالباء في قوله بمعانيها للملابسة اي يعرفها معرفة
ملتبسة ومتعلقة بمعانيها وان لم يعلم الاسم المصطلح عليها والاخرج اكثر العقلا
وهو باطل هكذا ينبغي ان تفهم العبارة ومن ان المراد بالمعرفة في قوله واعلم ان
معرفة اقسام الحكم التصور والمراد بها هنا التصديق اما الثاني فظاهر لما تقدم
واما الاول فلان المكلف مطلوب بمعرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الله
ورسله ومعرفة ذلك تتوقف على تصور معاني هذه الاقسام كما يتبين هنا بحث وهو انه
ان اراد بقوله مما هو ضروري على كل عاقل ان معرفة الاقسام امر ضروري
وبديهي عند العقل لان كل عاقل متصور ذلك في ذهنه صح الاضراب بقوله
بل قال امام الحرمين الخ وبطل قوله بريد العموم الخ وقوله وتكريرها تانيثش للقلب الخ
لان هذا يفيد ان هذه المعرفة ليست من البديهيات لكل عاقل بل تتوقف فلذا ينبغي لمن يريد
التعرض لتعبيرها وتكريرها بامثلتها لينفس بذلك قلبه لاجل ان لا يحتاج في استحضار
معانيها الى كلفة سوى ان اراد ان معرفة ذلك مما يطلب ويجب على المكلف ومن جملة ما
يضطر له المكلف لتحصيل هذا العلم بديهيا قوله بحيث كل عاقل ولم يقل عند كل عاقل

صح ما ذكر وبطل الاضطراب فتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام فان قلت
ان قطعنا النظر عن العباره هل معرفة هذه بديهيه عند العقلا ام لا بحيث ينبغي تحصيلها
لم قلت معرفتها اي معرفة بعضها وهو الضروري منها بمعنى التصديق من حيث هي لا التقيد
معرفة اسمائها ضروري عند العقلا واما معرفتها اي تصورها من حيث اسماؤها سواء
كانت ضروريه او نظريه فليس بضروري عند العقلا بل ينبغي تحصيل لتوقف العمل
عليه وينبغي تكريره بما مثلثة لينبه القلب بذلك قوله فليس بعاقل اي العقل عنده
حقيقة لان العقل على هذا نفس العلوم الضروريه فمن لم تكن عنده فليس بعاقل ثم الصحيح
ان العقل قوة للنفس او نور خلقه الله في النفس اصله مغروز في القلب وله شعاع متصل
بالدماغ يكتسب به العلوم الضروريه والنظريه وقول امام الحرمين خلافه الصحيح
قوله ويجب الخ لما كان التكليف يتجدد باعتبار تجدد المكلفين في المستقبل ناسب
التعبير بالمضارع المفيد للتجدد والحدوث في المستقبل دون الماضي وان كان الحكم
قد مضى قوله شرعا منصوبا اما بنزع الخافض اي بالشرع والباء اما سببيه فالمراد
بالشرع بعثة احد من الرسل او بمعنى من اي من جهة الشرع واما منصوب على انه صفة
لموصوف محذوف اي وجوبا شرعا سرعيا اي ماخوذا من الشرع او نايب مناب مصدر
اي وجوبه شرعا بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه واما على التمييز
اي من جهة الشرع وهو تمييز نسبة وليس بلازم ان يكون محولا عن فاعل او مفعول
او مضاف كما في قولنا امتلا الحوض ماء فالمراد بالشرع اما الشارع واما الاحكام فتامل
وانما قيد بهذا القيد للرد على المعتزله والا فكل الاحكام اعم وقد من الشرع قوله
ما يجب اي عقلا كالقدرة والارادة او شرعا كالسمع والبصر وما من صبح العموم اي
كل ما نصبت عليه الادلة وعيت معرفته اجمالا في الاجالي وتفصيلا في التفصيلي قوله في حق
قيل يطلق الحق على الحقيقة اي الذات اي في ذات مولانا اي لذاته ففي بمعنى اللام قوله وكذا
يجب الخ اي ويجب عليه شرعا مثل الذي تقدم ان يعرف ما يجب وما يستحيل وما يجوز
في حق الرسل فاسم الاشارة الاول عايد الى الوجوب الشرعي والثاني الى الواجب واخويه
وقوله وعلى ذلك اشار بلفظ مثل الى ان الواجب في حقهم عليهم السلام غير الواجب في
حقه تعالى اي بخلاف لواسقطها لدعا توهم العينيه قوله في حق الرسل لم يتكلم على ان نبيا نظرا
الى جميع الاحكام لانه قاصر خاصة بالرسل قوله البالغ العاقل لم يرد شرط وقوع الدعوة
اما لان الكلام في العقايد وهي لا يشترط فيها رسول مخصوص وهي بهذا الاعتبار قد تلقت
كل احد واما لانه نظر الى ان رسالة نبينا عليه الصلاة والسلام تمت ضرورة فزيادة
هذا الشرط يشبه ان يكون تحصيلا للحاصل فتامل قوله وهو التزام ما فيه كلفه يصرف

بالواجب

بالواجب والحرام ويخرج المندوب والمكروه والتعريف الثاني يشملها واما المباح
فهو خارج على كل حال فليس مكلفا به الا من حيث اعتقاد الاباحه وقوله من الاوامر
الخ اي المامورات والمنهيات بيان لما قوله احترازا الخ بنا على ان شرعا متعلق يجب
اما ان علق بمكلف فلا يكون احترازا مما ذكرنا مله قوله واجبة بالعقل يقتضي انهم
يقولون ان العقل هو الموجب وليس كذلك بل المراد انهم يقولون ان العقل يدرك ذلك
مع الاتفاق على ان الموجب انما هو الشارع فنحن نقول لا حكم قبل الشرع ولا تكليف بشيء ما لم
يات الشرع اذ عقولنا لا تدركه الاحكام استقلالا ولو هم يقولون ان العقل يدرك ذلك
ويجب علينا العمل بمقتضى ما ادركته عقولنا وهذا معنى قولهم ان العقل يحسن ويقبح اي
يدرك الحسن والقبيح والرسل جاءت موكدة له قوله وحقيقة المعرفة ان قيل كيف يجب
المعرفة مع انها ليست في الوسع قلنا باعتبار الدليل اي النظر الموصل اليها قولنا الجزم
اي الاعتقاد وهو اثبات امر لامر او نفيه عنه بلا تردد قوله الموافق للحق اي
المطابق للحق والمراد بالحق هنا الواقع ونفس الامر وقوله عن دليل يخرج العلم الضروري
فلا يسمى معرفة فالعلم على هذا اعم من المعرفة والتحقيق انهما مترادفان غير ان المعرفة
لا تطلق على الله تعالى لاشعارها بسبق الجهل فالعلم الضروري يسمى معرفة وعليه
فيجاب بانه انما قيد بالدليل نظرا لخصوص المحل لان معرفة الله وصفاته لا تحصل
الا عن دليل وفيه نظر اذ يجب في الحدود الطرد والعكس في نفسها فالجواب
ما قاله السكناني من انه يراد بالدليل مطلق السبب المرشد فنيا والضروره والبرهان
والا لزم ان يكون الحد الاول غيرها مع والثاني وهو حد التقليد غير مانع وفيه نظر
اذ هو مع كونه مجازا يحتاج لقرينة يرد عليه ان قوله الغير سبب في تحصيل الاعتقاد
اللهم الا ان يراد بالسبب موجب اليقين واما قول الغير فلا يفيد اليقين قوله
بل هو جهل اي مركب سمي مركبا لان صاحبه جاهل بما في الواقع وجهل كونه
جاهلا لانه يزعم انه عالم قوله كجزم النصارى بالتثليث لانهم قالوا ان الله
ثالث ثلاثة قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وقال تعالى ولا تقولوا
ثلاثة انتهوا اي ولا تقولوا لنا الهة ثلاثة الله تعالى وعيسى وامه عليهما
السلام قوله والمجوس بالاهين اثنين هما النور والظلمة قالوا وهما قد يمان وتولد
العالم من امتزاجهما فالخير بتنا من النور والشر من الظلمة قوله فانه يسمى تقليدا
لا قبول التقليد هو الاخذ بقول الغير حقا كان او باطلا لكنه ان كان حقا كان
صحيحا والا كان فاسدا وكلامه يقتضي انه لا يقال له تقليد الا اذا كان موافقا
للحق لانا نقول لا نسلم ذلك غايته انه احترز بالدليل عن احد مدلولي التقليد

واما الفرد الاخر فهو من الجهل وقد خرج وللاقال والتقليد ان تتبع قول غيرك والمراد بالتباعه اعتقاد حقيقة مضمونه سواء كان في الواقع حقا او لا واندفع بهذا ايضا ما قيل ان احد التقليد يشمل العلم الضروري لانه مطابق لاعن دليل ووجه الدفع انه لا يلزم من تسمية هذا الفرد المحترز عنه تقليدا ان يكون حد التقليد ما ذكر قوله او اعتقاده الاولى ان يقول بدله او فعله لان الاعتقاد خفي لا اطلاع عليه ويشمل تعريفه التقليد في الاصول والفروع قوله دون ان تعرف دليله ليس من التعريف والاقتضى انه لا يسمى تقليدا الا اذا كان موافقا للواقع اذ الدليل لا يكون الا فيما طابق الواقع وانما ذكره لخصوص المقام وتوطئة لما بعده الذي دفع به ما يقال ان هذا الشق لا يتيسر غالبا الا ايحاده من افواه الاشياخ وهذا تقليد والتقليد فيه مذموم فكيف تتيسر المعرفة وحاصله ان المذموم اذا لم تعرف الدليل بان لم يذكر لك الدليل اصلا او ذكر وقلدت فيه اما اذا عرفت الدليل فانك عارف قوله فاحترز بقوله ان تعرف الخ لما كان يوهم ان التقليد حرام بلى نزاع د فع بقوله وقد اختلفا الخ وحاصله ان التقليد يكفي عن المعرفة قيل بلى عصيانا وقيل معه وقيل ان كانت اهلا للنظر وقيل لا يكفي وهو لابي هاشم قوله فاحترز بقوله ان يعرف عن جميع ما تقدم اي من التقليد وما قبله فيكون التقليد غير كاف في تحصيل ما يجب وعدم الكفاية صادق بكفر كما هو قول وبعصيانه واما القول بالكفاية وانه غير عاص فهو ضعيف كما اشار اليه المص بقوله ان يعرف قوله دون عصيان هو محط الفائدة وهذا مبني على ان النظر الموصل للمعرفة مندوب قوله او يبقى الخ ظم سوالات فيه اهلية النظر ام لا ورد بان فيه تكليف ما لا يطاق وجوابه ان المراد بالنظر الجلي وهو متيسر لمن عنده ادنى تميز وهذا القول مبني على ان النظر واجب غير شرط قوله وبعضهم قيد العصيان بان يكون فيه اهلية النظر يرد عليه ان المراد النظر الجلي وهو سهل على كل عاقل ومن لم يدركه فلا عقل عنده قوله والقول بانه كافر هو رابع الاقوال وهذا هو الذي ارتضاه المص في الكبرى وهو مبني على ان النظر شرط في صحة الايمان قوله هو المجوز الخ فان عجز عن احدهما فهو جملي ايضا قوله عن تقريره اي عن كيفيته تركيبه على طريق اهل الميزان قوله عن كيفيته دلالتها ظاهره ان هذا عبارة عن العجز عن التقرير وليس كذلك والاظهر حذف قوله كيفيته لان الكيفية هي الصفة وكمعنى لقولنا صفة الدلالة من الخ وجعلها بمعنى الجهة توجب الركاكة في قوله هل هي من جهة وفعل الاضافة للبيان اي كيفية هي الدلالة وقوله هل هي اي الكيفية التي هي الدلالة حاصلة من جهة اي طريق هي الحدوث

اي حدوث

اي حدوث المخلوقات ولو قال ويعجز عن جهة دلالتها هل هي حدوثها الخ كان اوضح قوله من جهة حدوثها الخ يريد انه اضاف في دلالة العالم على وجود الصانع على اربعة اقوال فقيل من جهة حدوثه اي وجوده بعد العدم ونظم الدليل عليه ان يقال العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع وقيل من جهة امكانه اي استواء وجوده وعدمه ونظم الدليل عليه ان يقال العالم ممكن وكل ممكن له صانع وقيل من جهتهما معا وقيل من جهة الامكان بشرط حدوثه ونظم الدليل عليهما ان يقال العالم ممكن وحادث وكل ممكن فله صانع الا ان الفرق بينهما ملاحظة الحدوث هل هو شطر من الحد الوسط او شرط فقوله وبهذا اشارة الى الرابع والاظهر من الاقوال اولها وان كانت كلها طرق موصلة للمطلوب لان الكلام في الاستدلال بالاثر على وجود موثره فلا بد من بروزه بعد العدم وهو الذي مشى عليه المص فيما يأتي بقوله اما دليل وجوده تعالى فحدوث العالم الخ قوله رد الشبهة الخ جميع شبهة وهو ما يظنه الناظر دليلا وليس بدليل والمراد بها هنا الاعتراضات بدليل قوله التي اوردها اطلق عليها اسم الشبهة لان المعترض يتمسك بمقتضاها ويظنها دليلا على ما ادعاه تامل قوله الملحدة جمع ملحد من الالحاد وهو الزيغ والضلال عن الحق قوله التي اوردها اي على هذا الدليل وذلك لان اهل الحق استدلوا على حدوث العالم بتغير الصفات المقتضي لحدوثها فقالوا لو سلم ان من صفاته حادثة حادث لان ذلك انما يلزم لو كانت الحوادث التي لا نهاية الاجرام لها مبدا وهي نقول لا مبدا لها بل ما من حادث الا وقبله حادث لا الى اول واجاب اهل الحق عن ذلك باجوبة منها لزوم التناقض في قولهم حوادث لا اول لها عدم الحدوث قوله بالرفعة ان اراد بها التنزه عن كل نقص كان قوله وتنزه تفسيرا له ويكون مرجع كل للصفات السلبية فقط وان اراد بها العظمة اي الصفات الدالة على العظمة من القدرة والارادة وغير ذلك كان قوله وتنزه مغايرا ويكون مرجع للصفات الكمالية والسلبية معا قوله بصفة الجلال ان اراد بها صفات السلوب كما فسرها به بعضهم كان قوله عز مرادفا لجل على المعنى الاول وان اراد بها ما هو اعم من صفات السلوب والثبوت كان مرادفا له على المعنى الثاني قوله او غلب اي قهر وعليه فهو مغاير لجل قوله فهو بني اي فقط فلا ينافي ان الرسول بني ايضا قوله فما يجب الفاء فيه في جواب شرط مقدر اي ان اردت معرفة ما يجب فما يجب الخ وتسمى الفصيحة لانها افصحت اي دلت على الشرط المقدر فان قلت ظم قول المص او لا وجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب الخ مع

يجب عليه معرفة جميع الواجبات وجميع المستحيلات لان ما من صيغ العموم وقوله هنا
مما يجب ظم في انه لم يبين كل ما يجب بل البعض وهو العشرون بل ليل من التنبيه عليه
فيكون الكلام مطلوبا بالدليل على هذه العشرين ولم يبينها المصنف ولم يعلم سواها لان
الادلة لم تقم الا على هذه العشرين والجواب ان كلامه السابق باعتبار كما لانه تعالى
مطلقا فيجب علينا ان نعتقد انه منصف بكل كمال الا ان بعضها كلفنا به تفصيلا
لقيام الدليل التفصيلي عليه وهو ما ذكره هنا وبعضها كلفنا به اجمالا فكانه قال
يجب معرفة كل ما يجب اجمالا في الاجمالي وتفصيلا في التفصيلي واذا اردت معرفة
ما يجب تفصيلا فبعض الواجب مطلقا وهو التفصيلي عشرون الخ والمراد بما يجب
عقلا او شرعا بدليل ما سياتي في البراهين اذ بين بعض العقليين بالعقل وبعضها
بالنقل وكذا يقال في المستحيل فليس المراد بالواجب والمستحيل في كلامه العقليين
الذين تعرض لتعريفهما سابقا **قوله** من بمعنى بعض اي فقول المصنف اولا ويجب
على كل مكلف ان يعرف ما يجب اي تفصيلا واجمالا وقوله هنا فيما يجب اي في بعض الواجب
المتقدم ما يجب تفصيلا وهي العشرون **قوله** اي من بعض الاولى حذفت
لان الجمع بينهما جمع بين التفسير والمفسر وهو غير صحيح **قوله** لان صفات الخ
علة لجعل من بمعنى بعض **قوله** اذ كما لانه الخ تعليل لعدم الانحصار مما هو
المقصود لان عدم الحصر صادق بالزيادة المتناهية وبعدم النهاية والمراد الثاني
قوله لانهاية لها اي في نفس الامر وقولهم ما دخل في الوجود متناه مخصوص
بالحادث ومع ذلك فالله تعالى يعلمها تفصيلا **قوله** ولم يكلفنا الله اي
تفصيلا **قوله** دليلا اي تفصيليا عقليا كان او نقليا **قوله** وتفصيل اشار
به للرد على قول المعتزلة بمنع التكليف بما لا يطاق ونحن نقول بجوازه واسقاطه
تفضل مدة تعالى **قوله** والعشرون صفة الصفة والوصف والنعت في اصطلاح
النحاة بمعنى واحد واما في اصطلاح المتكلمين فالصفة ما قام بالموصوف والوصف
اخبار الواصف بقيام الصفة فالوصف صفة الواصف والصفة صفة الموصوف وقد يطلق
الوصف بمعنى الصفة **قوله** الى آخر ما ذكر جواب عما يرد على المصنف من ان العشرين
ليست هي الوجود فلا يصح الاخبار وحاصل الجواب ان الخبر هو الوجود وما
عطف عليه **قوله** والوجود صفة ثبوتية تعريف بالاعم لانه يشمل المعنوية ولذا
قال لانها من جملة الاحوال عند القائل بها اي بالاحوال ولما عرفها بالاعم واثبت
انها من جملة الاحوال عرفها بالاخص فقال وهي اي الحال الواجبة الخ وهذا كله
مبني على القول بان الوجود غير الموجود لا نفسه فقوله ثبوتية اي في الخارج عن

الذهن

الذهن اي انها ثبوتا وتحققا في ذاتها وفي نفس الامر وجد في الذهن او لم يوجد وقوله
لا توصف بالوجود اي حاضرا بحيث تكون كالمعاني يمكن رويتها بالبصر وقوله ولا بالعدم
اي بحيث يكون مفهومها عدما كالقدم والبقاء وقوله لانها الخ علة لعدم اتصافها
بما ذكر اما كونها لا توصف بالوجود فلما يلزم عليه من التسلسل وذلك لانها لو كانت
موجودة لاتصفت بالوجود والوجود ايضا متصف بوجود وهلم جرا واما كونها
لا توصف بالعدم فلما يلزم عليه من التناقض وذلك لان مفهومها لو كان عدما
لكان الشيء الموصوف بالوجود موصوفا بالعدم وهو محال فثبت انها واسطة بين
الوجود والعدم وهو المراد بقوله وهي الحال اي الواسطة الواجبة اي الثابتة للذات
ثبوتا لا يقبل الانتفاء وقوله ما دامت الذات اي مدة بقاء الذات فما مصدرية
ظرفية ودام تامة وانما اظهر في محل الاضمار ولم يقل ما دامت ليدل بتوهم عود الضمير
على الحال وقوله غير بالنصب على الحال من الحال ومن ضمير الواجبة ولا يصح
ان تكون دام ناقصة وغيرها خبرها اذ الذات لا تقبل ولعدم صحة اخراج الحال
المعنوية بهاج **تنبيه** هذا التعريف للنفسية مطلقا قديمة كانت
او حادثة لا يقال ههنا حقيقتان مختلفتان لا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد
لانا نقول محله اذا كان التعريف بالحد لا بالرسم كما هو المراد هنا **قوله** اخرج به
الاحوال المعنوية لا حاجة لهذا القيد في الاخراج لانها خارجة بالقيد الذي بعده
لانها خارجة قبله وهو ما دامت الذات لان المعنوية ثابتة للذات ما دامت متصفة بها
فدوامها ليس بدوام الذات بل بدوام معانيها الا ان يقال انما ذكر هذا القيد لانه صريح في
الاخراج بخلاف ما قبله **قوله** اي تلزمها اي تلزم المعاني اي فالمراد بالتعليل
التلازم اي يلزم من قيام القدرة بمحل كون ذلك المحل قادرا وليس المراد بالتعليل
التاثير فان اعتقاده كفر **قوله** كقادرية الخ الاولى كونه قادرا والا فالقادر
والمريد من الاسماء لا من المعنوية **قوله** واختلف اي كما لا يستدرك على ما تقدم
كانه يقول لكن ما تقدم ليس بمتفق عليه لانه اختلف الخ **قوله** نفس ذات
الموجود وعليه فالوجود مشترك بين القديم والحادث اشتراكا لفظيا كلفظ العين
فانه موضوع على معنيين او اكثر متباينة كل وضع على حدة وعلى القول الاخر اشتراكا
معنويا كانسان **قوله** وقد تسامح اي تجوز حيث اطلق اللفظ على غير ما وضع
له لان الصفة انما تطلق على الامر الزايد على الذات والوجود ليس بزايد وهذا
جواب عما يقال اذا كان مذهب الاشعري ان الوجود عين الموجود فكيف يصح
عده في الصفات وحاصل الجواب ان الشيخ اي السنوسي قد تسامح اي تجوز

صفة اطلاق اللفظ في ذلك ووجه التسامح اي وعلاقة المجاز المشابهة من حيث
الوصف في اللفظ وان كان في المعنى ليس الوجود امرا زائدا وعلى هذا فاطلاق
الصفة عليه وعلى غيره من الصفات من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وينزل
على هذا القول تحج منها ان الوجود لو كان زائدا على الذات لم تحل اما ان تكون
ثابتة ام لا والاول يوجب التسلسل لان ثبوته بثبوت ايضا ثم كذلك والثاني
يستلزم اتصاف الوجود بنقيضه وهو محال فثبت ان الوجود عين الوجود
والمعتمد ما ذهب اليه الشيخ من ان الوجود عين ذات الموجود وان الحق ان لا حال
ثم التحقيق ان الشيخ وان نفى الاحوال لا ينفي الامور الاعتبارية فالوجود
امر اعتباري يعتبره المعتبر في ذهنه اي يقدره فيه نظيره الثوب اذا
كان في طرق كصندوق ثم اخرج منه فانه يتصف بالظهور فهذا الظهور ليس
بوصف زائد على الثوب الا ان العقل يقدره وصفا زائدا فتامل وقيل زائد
على الذات واستدل عليه بان ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا
ينتج ان ذاته غير وجوده ورد بانه ان اراد العلم بالكنه فممنوع اذ غاية
ما يعلم انه ليس بمعدوم وانه لا بطر اعليه العدم اما حقيقته وجوده التي هي
عين ذاته على مذهب الشيخ فغير معلوم لنا فقولكم وجوده معلوم دون
ذاته مصادرة قوله والقدم والبقاء عطفهما على الوجود من عطف اللازم
على الملزوم كعطف البقاء على القدم لان من ثبت قدمه استحال عدمه وليس
عطف القدم والبقاء على الوجود من عطف الخاص على العام كما قيل لان الوجود صفة
ثبوتية وهما صفتا سلب ولا يكون السلب مندرجا تحت الثبوت قوله في حقه
تعالى واما في حق الحادث كما في قولهم هذا بناء قديم فهو عبارة عن طول مدة
وجوده قوله عبارة اي معبر به وقوله عن نفي العدم الخ اعترض على
هذا التعريف بانه صادق على الوجود الازلي اذ نفي العدم وجود بل سرد
عليه ان القدم على هذا ليس صفة سلبية بل ثبوتية لان نفي العدم ثبوت
لانه من باب نفي النفي واعترض على التعاريف الثلاثة حيث اعتبر الوجود
فيها بانها لا تشمل قدم الاحوال على القول بها الذي مشى عليه المص الا ان
يراد بالوجود الثبوت الا ان هذا مجاز يحتاج لقرينة او يراد بالوجود الوجود في نفس
الامر اذ هو اعم من الوجود في الاعيان لانه عبارة عن تحقق الشيء في نفسه
وبهذا ايضا يندفع الاعتراض بان صفاته التنزيهية كالقدم وما بعده
يجب لها القدم ايضا ولا شيء من التعاريف يشملها فليتامل قوله السابق

للوجود اي على الوجود قوله وان شئت قلت الخ وعن نفي الاولية تطلق
الاولية بمعنى الابتداء ويقابلها الاخرية بمعنى الانقضاء وهو المراد هنا وقد
تطلق الاولية على السبق على الاشياء ويقابلها الاخرية بمعنى البقاء بعد فناء
الخلق وهو المراد بقوله تعالى هو الاول والاخر والمعنى اول بلا ابتداء واخر
بلا انتهاء قوله وكلها بمعنى واحد فيه انه لا اتحاد مع الاولى لا مفهوما ولا مصداقا
لما علمت من ان مدلول الاولى ثبوت الا ان يراد انها تؤول في نفس الامر
الى شيء واحد وهو عدم الاولية قوله والبقاء عبارة الخ اما الاول فيقابل
الاول وفيه ما تقدم فيه والثاني يقابل الاخير وقد ذكر ما يقابل الوسط اما
لكونه لاحظ ان الاخير يقابل الاخيرين واما لانه كتفا وتوضيح يقابل الوسط
يقال وان شئت قلت عبارة عن عدم الاخيرية وههنا حذف يدل عليه
ما تقدم تقديره وكلاهما بمعنى واحد وفيه ما تقدم قوله ومخالفته تعالى
عطف على اللازم قيل من عطف اللازم على الملزوم وانما اتى بالتنزيه في
قوله تعالى لانه اتى بالضمير العائد على مولانا تعالى وانما اتى بالضمير فيه
وفيما بعده تفننا وان المخالفة والقيام بالنفس لما كان يصح وصف الحادث بهما
بان تقول زيد مخالف لغيره في كذا وقائم بنفسه صرح بالضمير للتنصيص
على المراد بخلاف القدم والبقاء والوحدانية فلا يتصف بها غيره تعالى وانما عبر
بالحوادث دون العالم لانه اوضح ودون الممكنات مع انه اعم لان المماثلة انما
تعتبر بالنظر للمشارك في وصف في الجملة قوله اي لا يماثل شيا منها كان
الاولى ان يقول كما قال المص اي لا يماثله شيء منها لان المتبادر ان اوصاف
المبتدأ المماثلة احط وانقص وان كان المعنى واحدا ثم هذه المخالفة تنفي الجزء
والعرضية ولوازمهما من التحيز والحدوث والجهة والتركب والبعد والمكان
والزمان والكبر والصغر والطول والقصر وغير ذلك ولا ينفي كونه صفة قديمة
لان الصفة اعم من العرض لان الصفة القائمة بالجرم فلا بد من زيادة قيامها
بنفسه قوله وصفاته اي وكل صفة من صفاته وليس المراد المجموع لانه يوهم
خلاف المراد قوله مخصوصة كالبصر فانه مخصوص بالعين وهكذا بخلاف صفاته
فانها قائمة بالذات وقديمة قوله حادثة مكتسبة سبب النفي قوله مكتسبة
لان افعاله تعالى حادثة ايضا وقوله بل هو الخالق للكائنات اضراب انتقالي اشاريه
الى انه ليس للعبد ايضا فعل وانما له مجرد الكسب وهو اقتران الفعل لقدرته
وكل منهما مخلوق لله تعالى قوله بلا واسطة فيه رد على من يقول ان العبد يخلق

افعال نفسه ومن يقول الاسباب العادية تؤثر بقوة وعطف المعين على ماقبله
من عطف الخاص على العام لان المعين عرفا انما يكون ممن له اختيار قوله ليس كمثله
شيء قيل الكاف زايدة وقيل ان المراد بالمثل الذات او الصفة اوهما معا وهو المناسب
للاستدلال على المخالفة في الذات والصفات معا ولما كانت المماثلة مفاعلة
فمن ماثلك فقد ماثلته صح الاستدلال بالاية على مخالفته تعالى للحوادث
والا فالاية دالة على عدم مماثلة الحوادث له تامل قوله وقيامه بنفسه عطف
لازم على ملزوم بالنظر لعدم الافتقار الى المخصص وخاص على عام بالنظر لعدم
الافتقار الى المحل لان صفاته تعالى ليست قائمة بنفسها بل بالذات فالصفات
المتقدمة شاملة للذات والصفات والقيام بالنفس هذا المعنى الخاص بالذات
اذ هي التي لا تقوم بغيرها والباقي بنفسه للظرفية المجازية او الملابسة او للالة
لكن بالنظر للمقابل اي لا بغيره كانه يقول عناوه لا بغيره بل من نفسه والمراد
بالقيام الاستغنا وبالنفس الذات واعلم ان الموجودات بالنسبة لله استغنا
بالنفس وعدمه اربعة الاول ما لا يفتقر الى محل ولا مخصص وهي ذات
الله تعالى الثاني ما يحتاج الى المخصص دون المحل وهي ذوات المخلوقين
الثالث ما يقوم بمحل ولا يحتاج الى المخصص وهي صفات الله تعالى
الرابع ما يحتاج اليهما معا وهي صفات المخلوقين قوله اي لا يفتقر فيها
المم وما بعدها دون غيرهما اما لان معناها مركب دون غيرها او للرد
على من فسر القيام بعدم الافتقار للمحل فقط وهو المتبادر عندهم واما بالنظر
للوحدانية لدفع توهم احد انواع الوحدة المعروفة عند الفلاسفة كما ياتي قوله
والمحل هو الذات اي لا المكان فسلب افتقاره اليه ما هو دون مخالفته للحوادث
قوله والوحدانيه الخ تا وها للتانيث اللفظي وياوها للنسبة والنون للمبالغة
كرقباني لانه نسبة للوحده والقياس وحدي بما ان رقباني نسبة للرقبة
فالقياس رقبي فزادوا الالف والنون للمبالغه قوله في ذاته ضمن
الثاني معنى التركيب او النظير فعداه بفي لا نظير له في ذاته اي قوله
في حقه تعالى اشارة الى ان للوحدانيه معان اخر لا تصح في حقه تعالى كوحدة
الجنس او النوع او الشخص وغير ذلك اذ لا جنس له فتحد فيه مع غيره
وكذا النوع مثال الاول اتحاد الانسان والفرس في الحيوان ومثال
الثاني اتحاد زيد وعمرو في الانسان قوله عبارة عن نفي اي اي معبر
بها عن نفي الكثرة وفي قوله نفي الكثرة وفي قوله نفي الكثرة اشارة الى

ان معنى

ان معنى قول المص الاثاني له عدم الكثرة الصادقة بنفي الثاني والثالث
وغير ذلك وان في تفسير الوحدانية بلا ثاني له تسامح والمراد نفي الكثرة وانما
اقتصر على نفي الثاني لانه يلزم كل عدد بخلاف غيره فقصد المص التعميم في نفي
الاعداد بنفي لازمها قوله يستلزم ان لا يكون جسما الخ اما استلزام الثاني
فظاهر واما استلزام الاول فلا ترى انه يقال لاثاني للشمس في ذاتها مع انها
مركبة فنفي الثاني في الذات لا يستلزم نفي الجسمية واجيب بانه لو كان
جسما مركبا من اجزا لكانت تلك الاجزا متماثلة فان قام وصف الالوهية
بالبعض لزم المماثلة قيامه بالكل فتعدد الاله فثبت الثاني وان
قام بالكل لزم قيام المعنى الواحد بكل جزء فيلزم انقسامه وانقسام المعنى
محال فح نفي الكثرة في الذات يستلزم نفي التركيب المعبر عنه بالكم المتصل
ونفي النظير المعبر عنه بالكم المنفصل في الذات والنظير قيل هو ماشابه ونو
في بعض الوجوه والشبيه ماشابه في اكثرها والمثيل ماشابه في الكل وكل واحد
اخص مما قبله قوله بقبل الانقسام وصف كاشف لان الجسم هو الذي
يقبل الانقسام قوله ونفي الكثرة في الصفات الخ ظاهره انه لا يستلزم
الا نفي الكم المنفصل في الصفات ولا يستلزم نفي المتصل فيها بان يكون له
قدرتان فاكثر او ارادتان كذلك وان كان لا بد من نفيه ايضا كما هو ظاهر من
المص اذ لا يتحد عند تعدد الصفات في الذات ان هناك ثانيا له تعالى في
صفاته ولكن ان نظرت لعبارة الشارح اي قوله نفي الكثرة الخ لافادة نفي الكم المتصل
والمنفصل في الذات والصفات فالشارح ان لاحظ عبارته التي هي مراد المص افادة ذلك
وان نظر الى ظاهر عبارة المص لم تنف الا المنفصل فيها فتامل قوله
انفراده بها اي بالافعال اي بجميع الافعال بدليل ما بعده فيكون معنى قوله
المص ولا في افعاله اي جميع ما وجد من الممكنات لما قد يتوهم منه ان
الافعال قسمان منها ما هي فعله ولا ثاني له فيها وقسم منها ليست بفعله ويدل
على ان مراد المص جميع ما وجد ما سياتي له في المستحيلات وقوله بلا قسم ليعم الاله
بالقسم الشريك فتنبه رد على من يقول ان العبد يخلق افعال نفسه قوله خالق كل
شيء اي مشى اي مراد فلا يدخل القديم ودخلت افعال العبد قوله فهذه الفا
تقريبيه اي دالة على ان ما بعدها نتيجة ما قبلها وانما دلته على ذلك لانها سببيه مع
علمه مما تقدم ليترتب عليه تقسيمها الى قسميه وسلبيه قوله الاولى

قسمي

نفسه اي تسمى بذلك وكذا في قوله سلبية فما تقدم من تفسير القيام بالنفس والوحدانية لا يغني عن هذا اذ لا يعلم منه انها تسمى بذلك ولو سلم فلا يفيد الا في الصفتين الاخيرتين فقط فلا بد من التفهيم بقوله والسمية بعدها الخ قوله وهي الوجود قيل هذا امر معلوم فلا حاجة للتنبيه عليه واجيب بانه شيء من تغيير انا سيجيء وتقدم بعضها عليها فافاد ان الاولى المعينة هي التي وقعت منه وهي الوجود قوله لانعقل الذات بدونها اعترض بان الذات تعقل وليس لها وجود اذ الوجود زايد لها بمعنى ان العقل يلاحظ الماهية بدون ملاحظة الوجود وبالعكس واجيب بان المراد بالتعقل هنا الوجود الخارجي اي لا توجد الذات خارجا بدونها ويحتمل ان المراد بالتعقل التصديق يعني لا يمكن عقلا الا التصور فلا يرد الاعتراض والنفسية نسبة للنفس اي الذات وهذه التسمية والنسبة ظاهران على القول بان الوجود زايد على الموجود واما على القول بانه عينه وليس بصفة اصلا فلا يصح تسميته صفة ولا نسبة للنفس اي الذات والا لزم نسبة الشيء لنفسه وبجاب بما تقدم من التسامح من انه لما كانت توصف به الذات في اللفظ حصل بينهما تغاير لفظي فصحت التسمية والنسبة لذلك قوله وهي التي لا تعقل الذات بدونها شامل للنفسية مطلقا قديمة او حادثة كالوجود وكالتحيز للجرم وكون الجوهر جوهرا وكون العرض عرضا وكون البياض بياضا الى غير ذلك فالمراد بالذات الشيء الصادق بالعرض الاخص من الاعيان وبالجملة ان كل حال غير معلل فهو صفة نفسيه لكن لم يعلم في القديم الا الوجود قوله ما دلت اي مطابقة على نفي ما اي شيء لا يليق فالتقدم دل على نفي شيء وهو الاولية وهي لا تليق به تعالى والبقاء دل على نفي الاخرية وهي غير لايقة وهكذا قوله ولم يمثلوا للصفة الخ اي لانه لم يتعرد ليل الا على الوجود وبعضهم جعل المخالفة للحوادث صفة نفسيه ورد عليه بما يعلم بالوقوف على الاصل قوله من صفاته الخ العشرين وليس المراد من صفاته لنفسيه لانه يقتضي ان له صفات نفسيه كثيرة لم يمثلوا منها الا بالوجود وهو فاسد لاقتضائه التركيب فتامل فانه لا يلزم تركيب قطعا اذ ليس المراد الا كون صفات ثبوتيه غير معلله ولا يلزم منها تركيب قوله لان معنى كل الخ علة لنفسيه قوله نقص كالاولية والاخرية والمماثلة الخ وهذه نقايص ونفيها اي انتفاؤها هو معنى تلك الصفات قوله لان السلب هو النفي علة لقوله ومعنى سلبيه

تنبيه قوله ثم يجب له الخ عطف على قوله المتقدم يجب لمولانا الخ وثم هنا للترتيب الذكري لا الزماني اذ لا تاخر في الوجوب ولا في الوجود والاتكان المتاخر هادثا وقدم المصنف صفات السلوب على المعاني لان الاولى من قبيل التخليه بالخاء المعجمة وهذه من قبيل التخليه بالمهملة والاولى مقدمة عرفا على الثانية اذ الانسان لا يتزين بجميل الثياب وغيرها الا بعد ازالة ما به من الاوساخ وقدم المعاني على المعنويه لانها كالاصل والمعنويه كالفرع واحاد اللفظ يجب مع قوله سابقا ما يجب للفعل بقوله فهذه ست صفات الخ وللتاكيد وللرد على نفات المعاني من الفلاسفة والمعتزلة قيل هذه هي الزيادة اعني قوله ثم يجب او جبت في الكلام اشكالين الاول عدم مطابقة الخبر للمبتدا اعني قوله وهي الوجود لان المبتدا عايد على العشرين ولم يذكر الا ستة صفات واجيب بان في الكلام حذفا دل عليه اخره والتقدير بعد قوله والوحدانية والقدرة والارادة الخ الثاني ان كلامه يوهم ان المعاني ليست من العشرين لان العطف يقتضي المغايرة مع انها منها واجيب بان تتبع كلامه خصوصا في قوله وهي اضداد العشرين الاولى يدفع هذا الايهام وهذا الاشكال يوجب هو وجوابه للمحقق السكتاني قوله تسمى صفات ضمير تسمى نايب الفاعل هو المفعول الاول وصفات هو المفعول الثاني منصوب بالكسره قوله بعد تحقق المراد بالتحقق المعرفة واضافة تحقق الى وجوده من اضافة المصدر الى المفعول وحذف فاعله اي بعد معرفتك وجوده وقوله يجب له يعني بعد تحقق وجوده يجب عليك ان تعرف انه يجب له الخ قوله وهي كل صفة الخ هذا ضابط لا تعريف لان التعريف يصدق بالكل لان كل الافراد والتعريف للماهية قوله قايمة بموجود ليس للاحتراز وانما هو لبيان حقيقة الصفة الوجوديه قوله احترازا من السلبيه اي والمعنويه والنفسيه قوله اضافة اي الموجود بها اي بالصفة اي وليس المراد بالقيام الاستقلال والاقيام الحال بالمحل كما في قولهم قام بالمحل فطن به وقوله او تحقق وجودها به اي ثبوته في الخارج اي ليس لوجودها ثبوت وتحقق الا بالموصوف بها لا تقوم بنفسها ولا استقلال لها في نفسها فقوله اذ لا توجد الخ علة للثاني والحاصل ان معنى القيام على الاول الاتصاف وعلى الثاني التحقق وهما متلازمان فتامل قوله ومعنى ايجابها الحكم انه يلزم الخ اي المراد بالايجاب اللزوم وليس المراد به تاثير العلة كما

تقول به القلاسفة وقوله بالمحل اي الذات وقوله وهي المعنوية تفسير
لاحكامها اي واحكام المعاني هي المعنوية قوله من اضافة الاعم الخ اي
فالاضافة للبيان اي قصد بها البيان اي صفات هي المعاني واما البيانية
فهي التي يكون بين المتضايفين العموم الوجهي كما تقدم حديد وهي التي على
معنى من البيانية وقيل من اضافة المسمى للاسم بناء على ان الصفة لا تطلق
حقيقة في عرفهم الا على المعاني واطلاقها على غيرها مجاز وهذا هو الذي
يشعر به قوله فيما سياتي الصفات المسماة بالمعاني قوله نفيا اي انتفاء لان
النفي هو المصدر قوله اثباتا اي ثبوتا او الاثبات حقيقة المصدر قوله كقادر
الاولى كونه قادرا قوله القدرة الخ قدم القدرة وان كانت متوقفة على
غيرها لظهور تاثيرها ولذا وصفت بانها موثرة مجازا ونفي بالارادة لانت
القدرة على طبقها وثلث بالعلم لان الارادة على طبقه فالثلاثة مترتبة عند
اهل الحق فقد سلك طريق الترقي واخر الحياة وان كانت الصفات متوقفة
عليها لانها لا تتعلق وقدمها على الثلاثة الاخيرة لان دليلها عقلي والثلاثة
سمعي قوله المتعلقان بجميع اي تعلقا صلوحيا بالنظر الى القدرة اذ لا يصح ان
تتعلق بجميع الممكنات تنجيزا اذ عالم يدخل في الوجود لا ينحصر فان التاثير
فيه ولما يطرء عليه من رفع النقيضين والجمع بين الضدين واما بالنظر للارادة
فالتعلقان القديمان الصلاحي والتنجيزي وبمجرد ارادة احدهما فلكل منهما تعلقان
اما الارادة فتعلقاها قديمان والفرق بينهما ان الصلوحي اعم من التنجيزي
لان الصلوحي صحة تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه سواء خص بالوجود بدل العدم
بالفعل وعكسه ام لم يخص واما التنجيزي القديم فهو تخصيصها اثرا لا ببعض ما يجوز
بالفعل وقيل ان لها تعلقا واحدا تنجيزيا حادثا عند تعلق القدرة التعلق التنجيزي
وقيل ان التنجيزي القديم كان عند وامر القدرة ولها تعلقان صلوحي ولا يكون
الا قديما وتنجيزي حادث ومعنى الصلوحي صحة طلبها امر ارادة على فيما مهما تعلقها كصحة
الايجاد والاعدام في القدرة وصحة التخصيص في الارادة والحادث صدور الممكنات عن
القدرة والتخصيص بالفعل في الارادة واشار بقوله بجميع الممكنات لبطلان مذهب
المعتزلة ان الارادة لا تتعلق بالشرور والقبايح ويعنون بذلك المعاصي كالكفر وشرب
الخمر والقدرة لا تتعلق بافعال العبد الاختيارية كذا قيل وفيه انه لا يحصل الرد
في هذا الا اذا حمل التعلق في القدرة على التنجيزي مع انه قد مر حمله على الصلاحي كما
اشار له بقوله والقدرة الازلية عبارة اي لفظ معبر عن صفة الى اخره

اعلم

اعلم ان تعريف هذه الصفات رسوم وهو ما يفيد تميز بعضها عن بعض لا حدود
لان كنه ذاته وصفاته تعالى غير معلوم لنا فقوله صفة كالجنس وقوله ينافي بها خرج
به ما لا تتعلق اصلا كالحياة وما تتعلق تنجيزيا فقط كالعلم لان المراد بالتنافي التعلق الصلوحي
وقوله ايجاد اخرج ما عدا المعرف قوله يتحصل بها اي يمكن التحصيل لان الكلام في
الصلاحي قوله والايجاد اخراج الممكن من العدم الى الوجود يرد عليه الاحوال الحادثة
كتكون الجسم ابيض وكون زيد عالما فانها ليست موجودة بل ثابتة فقط مع انها من متعلقات
القدرة على ما هو الحق من ان المعنى والحال كلها مقدور لله خلافا لمن قال المقدور هو
المعنى فقط وهو الذي اوجب الحال واجيب بان المراد بالوجوب الثبوت لا حقيقته
من اطلاق الخاص وارادة العام مجازا والقرينة تعلق التاثير على الوصف المناسب وهو
الامكان وهو يشعر بعليته كانه يقول بنافي بها اثبات الممكن لانه ممكن والحال الحادثة
من الممكنات قوله اقامنا الاختيار به فيكون فيه رد على المعتزلة وسكت عن الاضطرار به
للاتفاق على انها من متعلقات القدرة وقد علمت انه لا يحصل الرد عليهم الا اذا كان
المراد بالتعلق التعلق التنجيزي مع ان قوله كل ممكن يعين الصلوحي قوله عند مماسة
النار فالسبب هو المماسة وفيه رد على من يقول ان العاديات تؤثر بطبعها وعلى من يقول
بقوة اودعت فيها قوله يسير النبي الخ اي خلافا لمن ذهب انها لا توثر في القدم
كلام الحرمين والقاضي الا ان امام الحرمين يقول لا تتعلق بالعدم مطلقا سابقا او
لاحقا والقاضي يقول لا تتعلق بالسابق واما الله حق فتتعلق به ومعنى تعلقها بالسابق
الممكن وهو عدم ما فيما لا يزال انه في قبضتها ان شاء ابقاه على ما هو عليه وان شاء ازاله
بجعل الوجود الحادث مكانه قوله وهذا على المذهب الخ ما تقدم من عموم الممكن
لافعالنا الاختيارية بناء على المذهب المختار وقد عرفت مقابله من مذهب المعتزلة ويحتمل
ان المراد ما تقدم من ان القدرة تتعلق بالايجاد والاعدام هو المختار ومقابله ما للامام
الحرمين لا تتعلق بالاعدام اللاحق والسابق فيما لا يزال وما للقاضي الباقلاني من انها
لا تتعلق بالسابق فقط قوله لا يخلق بقدرته الخ ووجد الاصل الاخلاء فالمعتزلة القائلين
انه لا يريد الشرور والقبايح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فقد جعلوا الارادة تابعة
للامر فلا يريد الا ما امر به وقيل الارادة عندهم نفس الامر وعلى كل فاكثر ما يمنع في
الوجود من افعال العبيد الاختيارية على خلاف مراده تعالى ونحن نقول هما متغايران
وسفكان فقد يريد ما امر به كايمان ابي بكر وقد لا يريده كايمان ابي جهل تعالى الله
وقد يريد ولا يامر بما اراده ككفر ابي جهل وقد لا يامر بشيء ولا يريده كالكفر من الموجدين

وبالجملة فلا يقع في ملكه الا ما يريد وقضيه عباراة التام ان الموجد هو الذات
والقدرة سبب وهو كذلك قوله صفة كالجنس وقوله بتأتي بها خرج الحياة
والعلم لما تقدم ان الحياة لا تتعلق بها والعلم تعلقه تنجيزي وكذا في الصلوحي
او داهو اعم وقوله تخصيص خرج به ما عدا المرفوع قوله والذي يجوز عليه اي عقلي
الممكن والبعض الذي يجوز سلبه هو مقابلها الوجود بدلا عن العدم والمقدار
المخصوص بدلا عن سائر المقادير والصفة المخصوصة بدلا عن سائر المقادير
والصفة المخصوصة بدلا عن سائر الصفات والزمان المخصوص بدلا عن سائر
الازمنة والمكان كذلك والجهة كذلك فقوله وهي الوجود والعدم متقابلان وقوله
والمقادير اي ان بعضها يقابل بعضا وكذا في البقية والمقدار هو الكم المتصل والمنفصل
هو العدد ومعنى المتقابلان المتنافيان قوله تأثير له مراد بقتضى ان تخصيص
الارادة تأثير وهو كذلك على المختار قوله بطلب الصفة اي استلزامها في التغيير
بالطلب مساحة قوله ما لا يجاد والاعدام البا للملابسة اي لمتلبسا ما ملتبسا بذلك
قوله المتعلق بجميع اي تعلقا تنجيزيا قديما وقوله بجميع الخ اي بكل امر واجب
وجايز ومستحيل والامر يشمل الحكم واطرافه من محكوم به وعليه ونسبة ويشمل
المعدوم ايضا ويشمل علمه فيعلم ان له علما متعلقا بما ذكر وان في الواجبات للجنس
ويصح ان تكون استغراقية بوكلا بجميع قوله صفة ينكشف لم يقيد بازليه فيشمل القديم
والحادث لانه تعريف بالرسم اي بحسب النقد بر نظر الخصوص المقام وهو الاولى فيقدر بعد
قوله صفة لفظ ازلية فيخرج الحادث وقوله صفة كالجنس وقوله ينكشف خرج به القدرة والارادة
فانهما صفتان تأثير لا انكشاف وخرج الحياة اذ لا تتعلق لها وقوله المعلوم خرج به السمع
والبصر فانهما لانكشاف الموجود وهو اخص من المعلوم وقوله على ما هو اي على الحالة التي هو
عليها في نفس الامر ليس للاحتراز وانما هو لبيان الواقع كما سياتي وقوله انكشافا مفعول مطلق
لينكشف وقوله لا يحتمل الخ تفسير له وقوله بوجه اشار به الى ان العلم يلزمه امور ثلاثة الجزم
والثبات والمطابقة للواقع فلا يحتمل النقيض بحسب الذهن للجزم ولا غار جا للمطابقة ولا
تتشكيك مشكك لاجل الثبات واعترض على هذا التعريف من وجوه الاول ان قوله ينكشف
يقتضي سبق الجهل اذ الانكشاف ظهور الشيء بعد الخفا فاحد الانكشاف او الانفتاح او نحو ذلك
في العلم بما لا يليق ولما قيل ان غالب تعاريف العلم يدخلها الخدش والله ولي ان يعرف بانه
صفة ازلية متعلقة بجميع الواجبات وفي وجه الاحاطة على ما هي عليه بدون تعمق
خفا الثاني ان المعلوم مشتق من العلم والمشتق متوقف على معرفة المشتق منه وهو

العلم

العلم والعلم متوقف على معرفة المعلوم لانه اخذ في تعريفه وكل منهما متوقف على الاخر وهذا
دور واجيب بان المشتق منه هو العلم بمعنى المصدر والمعرف بمعنى الصفة الثالث ان
التعريف غير مانع لشموله الكلام لانه ينكشف به المعلوم اذ مدلول كلامه هو المعلوم فلو قال
لمن قامت به لخرج الكلام واجيب بان الباقي بها للتعليل اي التي هي كبا الالة بمعنى
ان العلم علة والة لله نكشاف فلا يكون الانكشاف ح الا لمن قامت به والكلام انما ينكشف
به المدلول للسامع معه فتامل الرابع ان قوله المعلوم يقتضي ان المعلومية ثابتة
له قبل الانكشاف فيلزم تحصيل الحاصل مع انها لا تثبت الا بعد الانكشاف واجاب
الله فيما سياتي بان المراد به ما من شانه ان يعلم فيكون فيه مجاز الاول قوله مخرج الظن
الخ اي كما خرج القدرة والارادة والحياة وانما اقتصر على الظن وما عطف عليه لانها توهم
انه يسمى علما اما خروج الشك والوهم فظاهر اذ الانكشاف معهما بوهم واما خروج الظن
فكذلك اذا حمال النقيض ممنوع الانكشاف قوله على ما هو به وكذا الخ يعني ان
قوله ينكشف خرج به الجهل المركب ايضا اذ الانكشاف معه اصلا وقوله على ما هو به
ليس للاحتراز بل هو تاكيد لما قبله وتصريح اي ايضاح في اخراجه ووجه الايضاح
ان قوله على ما هو به يقابل قولهم في تعريف الجهل المركب على خلاف ما هو به قوله
وهو كل واجب فيعلم ذاته وصفاته الكمالية تفصيلا وغيرها كذلك قوله وكل جايز
ما كان وما لم يكن وما لا يكون ولو كان على اي وجه يكون اجمالا وتفصيلا ويعلم ما في البر
والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس
الا في كتاب مبين قوله وكل مستحيل فيعلم تعالى ان المستحيل هو ما لا يصح وجوده
وانه لا يوجد كالشريك وانه لو وجد لترتب الفساد به واختل النظام قوله لانه
ليس من صفات التاثير اي القدرة والارادة فانهما لا يتعلقان الا بالممكن كما مر ولا
يصح تعلقها بالواجب والمستحيل والا انقلب كل منهما ممكنا يصح وجوده وعدمه
وقد كان اما واجبا لا يصح عدمه واما مستحيلا لا يصح وجوده ويلزم على ذلك الفساد
الذي ما بعده فساد فيلزم كونه تعالى من الممكنات تعالى عن ذلك علوا كبيرا ويلزم
ان لا يكون الشريك كذلك فالكمال المطلق في عدم تعلق القدرة والارادة بالواجبات
والمستحيلات فمن قال انه قادر على ان يتخذ ولدا تعالى والا لزم ان يكون عاجزا
فهو ضال مضل لا يعرف شيا وبالله التوفيق قوله لا تتعلق بشيء اي امر فيشمل المعدوم
او يقال اذا كانت لا تتعلق بالشيء الموجود فاولى المعدوم اي انه يفهم بطريقة الاولوية
عدم تعلقها بالمعدوم قوله لانها لو قال اي انها لكان اولى لان الكلب هو التعلق
فيلزم تعليل الشيء بنفسه قوله صفة الخ هذا التعريف يشمل الحادثة لان ضرورته

لانه رسم قوله تصح اي تجوز جوازا عقليا وخرج به جميع الصفات ماعدا المعنى فقوله
لمن قامت به ليس للاخراج وانما هو لبيان الواقع مع الاشارة الى ان الصفات انما توجب
احكاما لمحالها وقوله الادراك مفعول تصح وفي الكلام حذف اي صحة الادراك بدل
عليه قوله اي ان يكون عالما الخ لانقال كما تصح الاتصاف بالادراك تصح الاتصاف بغيره
كالقدرة والارادة لانا نقول ليس في كلامه تحصر اوان الكلام فيه حذف اي تصح الادراك
وغيره يدل عليه قوله بعد وهي شرط في الجميع الخ قوله وهي شرط في جميع ماذكر كالاضراب
الانتقالي كانه قال بل هي شرط في جميع ماذكر من صفات المعاني ويحتمل ان ماذكر اي من
صفات الادراك وعليه فكان الاولى التفريع بالفاء قوله عدم جميع صفات المعاني
اي ماعداها اذ الشيء لايكون شرطا في نفسه قوله لان هذا حقيقة الشرط في بعض النسخ
لان هذا ثابت ولعله انت باعتبار ان ماذكره من التعريف مماله او عبارة لكن يحتاج
الى مضاف مقدر اي وهذه العبارة دالة حقيقة الخ اوانه انت لكون هذا الشرط حياة
فتدبر قوله المتعلقان اي تعلقا تنجيزيا قديما بذاته وصفاته وصلوحيا قديما بالنظر
للممكنات التي ستوجد وتنجزيا حادثا اذا وجدت قوله بجميع الموجودات ومنها
هما فيسمع ويبصر سمعه وبصره بهما قوله بانكشف تقدم مافي الانكشاف من الابهام
وخرج به القدرة والارادة والحياة وخرج بقوله كل موجود العلم والكلام وكل ابقال
فيما سيأتي في تعريف البصر قوله كسائر الجمع لامعنى باقي قوله وهو مذهب ابي
الحسن وهو الحق قوله كيف ماكانت حقيقة او لا قوله ومعنى البصر الخ قيل عليه
تعريف كل منهما يشمل الاخر واجيب بالقدر بعدم الاطلاع على الماهية المقتضي للتمييز
ولا يدمن اعتقاد ان انكشاف السمع غير انكشاف البصر وغير انكشاف العلم والكل حقيقة
يعلمها الله تعالى قوله وهذا اي تعلق البصر بما ذكر لاخلاف بين اهل السنة قوله
بجميع الموجودات متعلق بالطالبان والباقي بالانكشاف الملابسة قوله والكلام الذي
الخ اخر الصوت عن الحرف لانه بمنزلة العام وقد الحرف لانه بمنزله الخاص ولا يلزم
من نفي الخاص نفي العام اذ قد يوجد صوت ولا يوجد احرف ومن قدم الصوت لاحظ
والحرف عارضه لانه معروض او الموضوع متقدم طبعا وقوله تتعلق اي تعلقا قديما تنجيزيا بالكل الامر
والنهي عند الاشاعرة لهما تعلق صلاحي قديم وتنجيزي حادث قوله المتعلق عليه
اشارة الى ان هناك صفات لم يتفق عليها كالادراك والتكوين وقوله عند اهل
السنة اشارة الى ان المعتزلة خالفوا في جميع صفات المعاني فانكروها وربتوا
ثمراتها على الذات فقالوا عالم قادر بذاته الخ قوله وعلى الكلام اي

ومعنى

ومعنى لفظ الكلام او ان الاضافة للبيان قوله والصوت عطف عام على خاص اذ كل
حرف صوت ولا عكس قوله والتاخير من عطف احد المتلازمين على الاخر قوله
فالسكوت اي لان السكوت عدم والكلام قديم والقديم لا يلحقه العدم قوله وساير
اي وباقي انواع التغيرات من مد وصوت وادغام وغنة الى غير ذلك قوله لا يوصف
باوصاف الحوادث والا لكان حادثا فيكون من قامت به حادثا وهو محال قوله
والحروف انما هي الخ جواب عما يقال تقريره الكلام عما مر بنا فيه القرآن فانه كلام الله
ومع ذلك فهو حروف واصوات وحاصل الجواب ان مرادنا بالكلام هنا صفة لله
تعالى القائمة بالذات والقرآن وان كان يطلق عليه كلام الله الا انه ليس مراد
وحروفه انما هي عبارة اي تعبير بها عنه وتفهيم لها وهي دالة عليه والدال
غير المدلول ولكونها عبارة عنه ودالة عليه اختلفت باختلاف الالسنة العربية
وغيرها من حيث التعبير عنه بالحروف العربية المخصوصة بسمي قرانا ومن
حيث التعبير عنه بغيرها يسمى توراة مثلا واما هو فلم تختلف والحروف المعبر
بها حادثة والمعبر عنه بها اي المدلول لتلك الحروف قديم وهو المعنى القائم
بالذات قوله والتلاوة الخ اعم فائدة من قوله والحروف الخ تامل وقوله حادثة
اي لانها افعال صادرة من التالي والقارئ والكاتب ولما اوهم قوله والمقروء
والمتلو والمكتوب قد يسمع ان المراد بالمقروء والمتلو الالفاظ المقروءة والمتلوة
وان المراد بالمكتوب النقوش المكتوبة وبالضرورة هذه حادثة قال الجلال دلت
يعني ان المراد مدلولها وهو المعنى القائم بالذات وعلى هذا فالكتابة بمعنى
المكتوب والقراءة بمعنى المقروء لا الافعال لان المعنى القديم مدلول للحاصل
بالمصدر لا المصدر قوله وذلك اي ماتقدم من ان العبارة حادثة والمعبر
عنه قديم كذكر الله واصل العبارة وتطهير لك ذكر الله فيها قلب قوله
والمذكور بمعنى ما دل عليه الالفاظ المذكورة اذ المراد بالذكر المذكور والمذكور
مدلوله والحاصل ان هذه العبارات حادثة والمعبر عنه وهو مدلول الحروف
قديم وهذا خلاف التحرير والتحرير ان هذه العبارات تدل على ما يدل عليه المعنى
القديم بمعنى انه لو ازيل الحجاب عن المعنى القديم بالذات لفهم منه مر المعاني
ما يفهم من هذه الالفاظ والا فلا يصح ان يكون مدلول العبارات هو عين المعنى
القديم قوله ثم سبع تسمى صفات شروع في المعنوية وقدم المعاني
عليها لانها اصل لها وقوله سبع عطف على سبع من قوله ثم يجب له سبع صفات
وعطف بثم اشارة الى ان رتبة المعنوية دون رتبة المعاني لان المعاني موجودة

بخلاف المعنوية كما قال السكاكي اوالي ترتب المعنوية على المعاني في التعقل وهذا اولى لان صفاته تعالى لا تفاوت فيها اوان ثم للترتيب الذكري قوله وهي ملازمة اعتبر ملازمة دون لازمة اشارة الى التلازم من الجانبين قوله هي الحال الخ يشمل التعريف المعنوية الحادثة ايضا لانه تعريف بالرسم وقوله الواجب في نسخة الواجبة وهي صحيحة ايضا اذ الحال تذكر وتونث قوله ما دامت ما مصدرية ظرفية متعلقة بالواجب ودام تامة اي ما ثبتت اي واجبة للذات مدة بقائها ومعللة حال من الحال اومن ضمير الواجب ولا يصح ان يكون حالا من الذات لان الذات لا تعلل واظهر في محل الاضمار رصيف قال ما دامت الذات ليلا يتوهم عود الضمير على الحال قوله اخرج به السلوب وصفات المعاني لان الاولى عدمية والثانية وجودية والحال واسطة بينهما قوله خرج به الحال النفسية لان الحال قسمان ما له علة تسمى حالا معنوية وما ليس له علة تسمى حالا نفسية كما مر قوله ومعنى التعليل التلازم اي وليس معناه افادة العلة المعلول الثبوت بحيث تكون المعاني موثرة في المعنوية قوله اي يلزمها معنى مقتضى الظاهر ان يقول اي يلزم معنى الخ وقوله فقادر الخ المناسب ان يقول فكونه قادرا يلزمه القدرة الخ قوله منسوبة حال من ضمير سميت ولو قال لانها منسوبة الخ كان اوضح وقوله لان الاتصاف انما يظهر علة للنسبة لا للتسمية قوله واما على راي من لا يثبتها اي وهو الشيخ واتباعه فقادر اي فكونه قادرا الخ واعلم انهم وان لم يقولوا بالحال فلا ينكرون الاعتبار الذهني فثبوت القدرة غير القدرة ذهنا وهو اعتباري واستفيد من كلام الشراح معنى انكار الحال انكار زيادتها على المعاني لا انكار كونه قادرا مثلا من اصله اذ هذا لا يقوله مسلم ابدا اذ كونه قادرا الخ مجمع عليه وانما الخلاف في زيادته على المعاني والحق عدم الزيادة قوله عشرون صفة اي بناء على ما قدمه من ثبوت الاحوال اما على مقابله فثلاثة عشر قوله اي من بعض الاولى حذف من لما مر قوله لان كل ما لا يليق علة لجعل من للتبعيض ومصب العلة قوله ولا تنحصر وقوله الا انها الخ جواب عما يقال اذا كان كذلك فلم اقتصر على ما ذكر قوله ما قام الدليل اي التفصيلي قوله وذلك لان ما تقدم بيان لمحل المستحيلات هي القسم الثاني وحاصله انه انما جعل المستحيلات القسم الثاني دون انه يجعله الجائز لانه نقيض الواجب ونقيض النبي اقرب خطورا بالبال ويحتمل ان قوله وذلك اشارة الى وجه استحالة هذه العشرين وهو الاقرب من كلامه ويدل عليه قوله وذلك حقيقة الحال

وعليه

وعليه فقوله والواجب الخ في قوة قوله وقد تقدم ان الواجب الخ اي به توطئة لبيان المراد من وجه استحالة اضدادها وقوله وهذه نقايض من فتمة التوطئة اي فاذا كانت نقايض لتلك الواجبات فلا تكون الا مستحيلة قوله والواجب ما لا يتصور الخ شروع في تعريف الواجب واعاده وان تقدم ليبني عليه ما سياتي من بيان حقيقة المحال حيث قال ولا يكون النقيض الخ واضداد اي بعضها نقايض وبعضها اضداد وبعضها مساو للنقيض كما سياتي قوله ولا يكون النقيض والضد الخ شروع في بيان وجه استحالتها ويكون تاما اي ولا يوجد النقيض والضد الا الخ وفي كلامه اشارة الى ان هذه المستحيلات تنقسم الى واجبات بطريق اللزوم اذ الواجب لا يتصور عدمه وانما صرح بها مع علمها بطريق اللزوم لئلا يغفل عنها والجهل في هذا الفن خطر عظيم وقوله الا ان النقيض مقابله اي الذي هو الواجب قوله لا يتصور اي ذلك الانتفاء في العقل اي لا بصدقة والعقل بانتفاء المقابل وقوله وذلك اي الامر الذي لا يتصور وجوده حقيقة المحال قوله واطلاق الضد عليها الخ جواب عما يقال كيف يطلق الضد عليها مع ان بعضها ضد وبعضها نقيض وبعضها مساو للنقيض كما سياتي قوله بل بعضها نقيض اراد به ما يشمل المساوي له قوله وذلك اي بيان كون ليس كلها اضدادا قوله الامران قيل التضاد انما يكون في المعاني لا في الذوات ولا بين الذات والمعنى وقيل بالتعميم وظ تمثيل النظم الاول وان كان المثال لا يخصص وعليه فقوله الامران يشمل الوجودين والعدمين والوجودي والعدمي وقوله الوجودي ان خرج ما عداه وقوله غاية الخلاف اي التنافي خرج نحو البياض مع الحركة فانهما وان كانا وجودين مختلفين في الحقيقة الا انه ليس بينهما غاية الخلاف اي التنافي في كون اجتماعهما قبيحا بمقتضى بل يقال لهما مختلفان ومراده بالوجودين ما يشمل المنتفي فيعم المراد بالوجود ما ليس معناه عدم والمنتفيان فيهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف وسوقف تعقل احدهما على الاخر كالابوة والبنوة فالضدان قسمان قوله اللذان بينهما غاية الخلاف اي اعم من ان يتوقف تعقل احدهما على تعقل الاخر كالابوة والبنوة او لا يتوقف كالحركة والسكون وفي الحاشية كلام نفيس قوله والنقيضان الخ اعلم انه اتفق على وقوع التناقض في التصديقات واختلف في التصورات فقوله وتغايره اي سوى ذلك الشيء عن شيء فالاول المحمول والثاني الموضوع وبينة تمثيله فيكون جاريا على عدم دخول التناقض في التصورات ويمكن ان يقال قوله شيوت شيء اي اعم من ان يكون ثابتا لاحرام لا فالاول في التصديقات والثاني في التصورات ومراده بالنقيض ما يرفع العدم والملكة لكن الاعم في العدم والملكة عند بعض الملكة مما من شانه قبولها كالبصر والاعمى مما من شانه ذلك فلا يقال للحايط اعمى وفي النقيضين لا يتقيد

بذلك قوله الاصوليين يحتمل ارباب اصول الفقه وعلم اصول الدين قوله ولاهل
المنطق اصطلاح اخر وهو انهم جعلوا المتنافيان اربعة الضدان والمتضايفان
والنقيضان والعدم والملكة وقد علمت هما تقدم وانحاصل ان الاصوليين ادرجوا
المتضايفين تحت المتضادين والعدم والملكة تحت النقيضين قوله بل التحقيق الخ وابطالي
وهذا مبني على عدم ثبوت الاحوال والا فالتحقيق انه اخص من نقيض الوجود
لان نقيض الوجود لا وجود ولا وجود صادق بالعدم اوبالواسطة وهي الحال
عند مثبتها كما مر قوله والحدوث نقيض الخ مراده ان النقيض ما ساواه فاطلاق
النقيض عليه مجاز يدل عليه قوله اولا العدم نقيض الوجود الخ فانه ظاهر في ان المراد
بالنقيض المساوي له ولا اعتراض عليه قوله بل التحقيق الخ لان المعنى هذا اذا تسامحنا
في الاطلاق اما اذا حققنا فهما متساويان لكن ان نقول ان النظر ماش على طريق
الاصوليين كما مر وهم قسموا المتنافيين الى ضدين والنقيضين وجعلوا
العدم والملكة من شمولات النقيضين فهذه الامور التي عبر عنها بالشيء من النقيضين
لان المقابلة فيها من مقابلة العدم والملكة وعليه فالنقيض للمثبت ليس بلازم
ان يصرح فيه بالنفي فتدبر فقوله والحدوث نقيض القديم اي لان مدلول الحدوث
ثبوت لانه الوجود بعد العدم او التجدد بعد عدم على ما قال النظر ومدلول القدم
نفي لانه صفة سلب قوله عبارة عن التجديد مرادنا بالتجديد التجدد الذي هو
وصف للمتجدد ولو عبر به لكان اوضح لان التجديد من اوصاف الشخص المجدد
ثم ان التجدد اعم من الوجود بعد عدم لصدقه بالثبوت عند القائل بالاحوال
والا فهو مساو له وعليه فالحدوث والتجدد بعد عدم هو الوجود بعد عدم على ما في
الحاشية فتفسيره بالتجدد بتفسير بالاعم لصدقه على الاحوال قوله فيستلزم سبق
الخ اي يستلزم الحدوث سبق العدم الخ اي العدم السابق على الوجود والعدم السابق
عليه نقيض اي مساو لنقيض نفي العدم السابق الذي هو عبارة عن البقاء الا انه يقال
عليه اذا كان الحدوث يستلزم ما ذكر فلا يكون نقيضا للقدم ولانه مساو لنقيضه
انما يكون مستلزما لنقيضه نفسه لو فسر البقاء بعدم الاولية او عدم افتتاح الوجود
بان الحدوث مساو بالنقيضه وهو ظاهر ان بقي الاحوال اوردنا بالوجود
الثبوت كما رسمه الله حيث فسر الحدوث بالتجدد لانا بوجود بعد عدم الذي قيل
انه حقيقة صفة او الوجود في نفس الامر كما مر والا فان نقيض الحدوث اعم من
البقاء لصدقه بالحال فليتامل قوله وهو هذا لا حاجة له اذ لم يظهر له معنى فيه
فائدة والاظهر انه راجع لتعريف القديم يشير به الى التعريفين الاخرين فيما

تقدم

تقدم قوله والبقاء صفة الخ هو على طريق ما قبله في القدم وقد علمت هما
سبقه انه خلاف التحقيق لانه يقتضي ان القدم والبقاء ليسا من صفات السلوب
لان نفي العدم السابق معناه الوجود المستمر في جانب الماضي الى غير نهاية
ونفي العدم اللاحق عبارة عن الوجود المستمر في جانب المستقبل الى غير نهاية
والتحقيق تفسيرهما بالعدم كعدم الاولية وعدم الاخرية قوله عن ثبوت
العدم اي فهو مقابل البقاء الذي هو نفي العدم وقوله والبقاء الخ قد علمت
ان فيه مسامحة والا فحقيقة البقاء نقض هو نقيض الثبوت والنفي صرحا كان نقال
مر يد لازيد والا كان من المساوي للنقيض كما هنا وفيه ما مر قوله بان يكون جزءها
الباء للسببية وعبر بالجوهر دون الجسم لان الجوهر اعم لانه يصدق بالجوهر الفرد
ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص من غير عكس وقوله اي ناهد بالرفع تفسير
للجوهر بلا زمه ويحتمل النصب تفسير لقوله يكون الخ وقوله قدرا اي مقدارا
كائنا من الفراغ ويحتمل ان من الفراغ متعلق بناهد وقوله او يكون بالنصب
عطف على يكون قوله في جهة لكن المراد بالجوهر مركزة العالم العرش وما حوله
ويحتمل ان جوهر مكان قوله او يتقيد مراد بالتقيد في المكان حلوله فيه ومراده
بالتقييد بالزمان كرات الفلك او الليل والنهار الخ عليه يقال عن ذلك وليس
المراد بالتقييد دوام الاستقرار المعتد به حتى في ذلك من غير استقرار فانه محال
ايضا قوله او تتصف ذاته العلية بالحوادث اي كالقدرة الحادثة والارادة
الحادثة وهكذا قوله بالاعراض جمع عرض وهو العلة الباعثة وانما ذكر انواع
العائلة العشرة وان كان بعضها داخلا في بعض تقريبا لجميع من يقول ببعض
منها ولانه لا يكتفى في الفوائد بالتلويح بل لابد فيها من التصريح قوله في جميع
صفات النفس وهي التي لا تتغير حقيقة الذات بدونها كالمساواة في بعض
صفات النفس او في العرضيات وهي الصفات الخارجة عن حقيقة الذات
لبيان تمثيل فريد مثله اعنى بالثلاثة من سلواه في جميع صفات النفسية وهي
كونه حيوانا ذا نفس ناطقة واما ما سلواه في بعضها كالفرس الذي ساواه
في الحيوانية فقط فليس مثلا وكذا ما ساواه في الصفات العرضية كالبياض
الذي ساواه في الحدوث وصحة الرؤية ونحو ذلك فليس ايضا مثلا له فاذا
علمت ذلك فاعلم ان العالم ظاهر منحصر في الاجرام والاعراض الخ ما قال المهم
ومنه يعرف ان قول الله ضابط يجب وما يستحيل وما يجوز لا حاجة له لانه
ثمرة المسائل قوله نقيض الخ المراد به مساوي النقيض قوله والحادث

المتجدد الخ تفريع بالاعم اذ حقيقة الحادث هو الموجود بعد العدم واطلاقه على الامور الاعتبارية المتجددة مجاز قوله وهو المعبر عنه بالعالم الخ فيه ان المتجدد اعم من الجواهر والاعراض لشموله الاحوال الحادثة اذ ليس بأعراض لان العرض هو الوجودي فلا يصح قوله وهو متحصل الخ ويمكن ان يقال مراده بالتجدد الموجود بقرينة قوله وهو منحصر في الجواهر والاعراض قوله وهو منحصر في الجواهر والاعراض لان الحادث ان قام بنفسه فجوهر وان قام بغيره فعرض كالالوان وهذا على راي منكر الاحوال والا فهو قسم ثالث الجواهر والاعراض والاحوال الحادثة ويمكن ان يكون مراده بالاعراض الصفات مطلقا وجودية ام لا مجازا فيعم الاحوال قوله وهي الاجسام الخ اي والجواهر الخ قوله كالشجر الخ اي ما صدق ذلك قوله لان الصغير ربما قلت اجزاؤه فيكون اصغر قلة الاجزاء وكذا يقال في حقا بله قوله المصلحة اي الامر الباعث اي العلة الباعثة على ذلك التي تترتب على ما ذكر فالمراد بالاشتمال الترتب في الخارج على الفعل او الحكم وليس المراد بالمصلحة الحكمة اذ افعاله تعالى لا تخلو عن حكمة تدهش فيها العقول قوله تقوم بمحل وصف كاشف قوله او يحتاج منصوب عطف على يكون الثانية فهو تفسير للنفي ايضا اي بان يكون عرضا وبان يحتاج وقوله الخ تفسير للنفي يشير الى ان ابا تفسيريه وتسمى بالتصوير عند بعضهم والمعنى ان عدم القياس بالنفي مصور ومفسر بكونه صفة وبالاحتياج الى محصص قوله بان يكون مركبا الخ ظرف كالشمول الخ لا يشمل نفي الكم المتصل في الصفات ويمكن اخذ نفي الكم المتصل في الصفات من الشمول من قوله وكذلك الصفات بجعله تشبيها تاما فيصدق بنفي الكم المنفصل في الصفات كما مثل وبنفي المتصل فيها كان يكون له قدرتان فاكثر وعلمان فاكثر وهكذا او التمثيل باحد العددين لا يخصص بمعنى قوله وكذلك في الصفات ان التركيب فيها اجتماع صفتين متماثلين فاكثر وهو الكم المتصل في الصفات والمماثلة فيها هو الكم المتصل ولن هبلت قول المصنف او صفاته محذوف من الاول لدلالة الثاني او انه عطف على في ذاته في الموضعين اذ قد ينفي الكم المتصل والمنفصل في الصفات ايضا بل كلامه فتدبر قوله لا تعارض بضم التاء وفتح الراء فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير يعود على الارادة وهو وصف لان الم اذ يلزم من عمومها ان لا تعارضها معارض قوله هذا هو الكم المتصل في الافعال اشار الاشارة عائد على ثبوت موثر معه فتقابل في الوجود وذلك لان قول المصنف او يكون معه الخ عطف على يكون الواقع تفسيرا للنفي

والمعنى

والمعنى يستحيل عليه تعالى الوحدانية المفسر بالتركيب والمماثلة في الذات والصفات ويثبوت موثر معدني فعل فالتركيب والمماثلة في الذات والصفات تنفي الكم المتصل والمنفصل فيهما ويثبوت الموثر معه ينفي الكم في الافعال ولا يكون الا منفصلا كما اشار له الشارح بقوله هذا هو الكم المنفصل في الافعال ومعناه ان يكون معه موثر في فعل واما الكم المتصل في الافعال بمعنى وجود افعال كثيرة صادرة عنه تعالى وصدق فهذا ثابت لا يصح نفيه لانه الخالق والرازق والمحيي والمميت الى غير ذلك فقد الوحدانية تنفي عنه تعالى خمسة امور الكم المتصل والمنفصل في الذات وفي الصفات والمنفصل في الافعال واما المتصل فيها فلا ينفي بل هو ثابت وقوله وهو اعم مما قبله يعني ان الموثر اعم من المماثل لان الموثر المنفي اعم من ان يكون قديما او حادثا واما المماثل المنفي فانه ظم في القديم وقوله وذلك ينفي اي ونفي الموثر العام للقديم والحادث بيفي ان يكون لشيء من الاسباب الخ قوله ومن هذا من اعتقد يعني ومن اعتقاد التاثير بالقوة من اعتقد فقوله من اعتقد على حذف مضاف ليصح الحمل على اسم الاشارة العايد على الاعتقاد ومعنى كونه من هذا القبيل انه مبتدع وفي كفر القولات والراجح عدم الكفر ووجه كونه منه ان القدرة التي في العبد عندنا القوة في النار مثلا فاذا اعتقد ان القدرة الحادثة تؤثر مشابهة ان قوة النار تؤثر قوله فهذا جاهل بحقيقة الحكم العادي لان حقيقة الحكم العادي امكان التخلف لا عدم امكانه وقوله ومن لازم ذلك اي اعتقاد التلازم وعدم امكان التخلف الى الكفر وذلك لانه لا يصدق بالتخلف حتى لو قيل له ان النار لم تحرق ابراهيم عليه السلام مثلا لا يكاد يصدق وانما لم نقل بكفره بالفعل لان لازم اعتقاده لا يعد اعتقادا له بالفعل قوله والعجز على ممكن عداه بعلى اما لتضمن العجز معنى سلب القدرة واما ان على بمعنى عن قوله والعجز امر وجودي ووجهه في الشاهد بان في الزمن معنى كما يوجد في الممنوع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعند ابي هاشم هو عدم ملكة القدرة وليس في الزمن صفة متحققة تضاد القدرة بل الزمن ليس بقادر والممنوع قادر انتهى قوله للدلالة على العموم اشارة الى ان ما اسمية صفة للممكن كانه قيل اي ممكن كان جرما او عرضا او غيرهما قوله ذلك الممكن لا حاجة له قوله امر لا كخلق السموات والارض قوله وايجاد شيء من العالم حاصله ان هذا منا والعموم تعلق الارادة لا للارادة نفسها بخلاف الايجاد بالتفعيل او بالطبع في اول كلامه الاشارة الى رد قول المعتزلة انه لا يريد الشرور والقبايح والكثر ما يقع على ايدي عبيده فعلى خلاف مراده تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وانما لم يقل وكذا يستحيل عليه الكراهية لبنائي لما المعطوف في قوله او مع الذهول الخ ولم يقل وكذا يستحيل ايجاد الخ كما فعل في غيره اختصارا لعلة الكلام على ما قبله فقطعه عليه من غير فصل وقوله اي عدم الارادة فيه اشارة الى ان تقابل

الكراهية للارادة من تقابل العدم والملكة فقول الشم هذا ضد الارادة مراده الضد اللغوي
والكراهية بضم الباء مخففة الكراهة وقوله مع الذهول عطف على قوله مع الكراهة وكذا قوله
بالتعليل الخ فان قلت تفسير الكراهة بعدم الارادة يصدق بالذهول وما عطف عليه
فلا حاجة لذكره قلنا نعم ولكن لا نسلم انه لا حاجة لذكره لان المقصود ذكر العقايد على
التفصيل ولو استغنى بالعام عن الخاص لكان ذريعة الى جهل كثير من العقايد اذ دخالة
الجزئيات تحت الكليات عسير وخطر الجهل في هذا الفن عظيم قوله كالكفر والمعاصي
صرح الشم بذلك لانه محل النزاع بين اهل السنة والمعتزلة فانهم ذهبوا الى انه لا يريد الشرور
والقبايح قوله احترازا عن الكراهة الخ اي ان الكراهة لفظ مشترك بين عدم الارادة وهو
اصطلاح المتكلمين وبين النهي عن الشيء وهو اصطلاح الفقها ففسرها بما ذكر احترازا عنها
عند الفقها ولو اطلق لربما توهم خلاف المراد خصوصا والمعتزلي يقول ان الكراهة شرعا
ظم في ان الغفلة اعم وقال السكناني قال في المقاصد الذهول عن الصورة الادراكية ان
انتهى الى زوالها بحيث يفتقر الى البيان فنسيان والا فهو سهو انتهى واما الغفلة فقال
في القاموس عقل عنه غفولا تركه وسهى عنه ثم قال في اثنا بدو الاسم الغفلة انتهى
فظهر من هذا انهما متقاربان معنى من حيث ان الغفلة هي اخص وكان ينعكس
هذا وهو انها اعم انتهى كلامه قوله فالاجراء في الحاقه اي بالهامش او في نا لعينه ات
الف منتنا او شرحا على هذا المتن او غيره وليس المراد الحاقه في صلب المتن او على الشم
اذ لا يجوز قوله يلزم عنه وجود الكاينات الخ اي وذلك يستلزم عدم الارادة والاختيار
قوله يلزم من حركة الاصبع الخ اي بحيث يكون الاصبع هو الموثر ونحن نقول حركة
الاصبع والخاتم كلاهما مخلوق لله تعالى قوله ان الكراهة تستلزم الخ وفيه انه تخالف للهم
حيث جعلها معناها المطابقي قوله بالتعليل او بالطبع المراد بالطبع الحقيقة كما في نار
النار يحرق بالطبع لا بالتعليل وفي الادوية في الامراض ونحو ذلك والحاصل ان الفاعل عند
الفلاسفة ثلاثة فاعل بالطبع وفاعل بالعلة والفرق بينهما مع اشتراكهما في عدم الاختيار
ان الفاعل بالطبع يتوقف على وجود الشرط وانتفا المانع بخلاف الفاعل بالعلة وفاعل
بالاختيار واما المسلمون فلم يقولوا الا بالفاعل المختار وهو الذي ان شا فعل وان
شا ترك ثم ان المعتزلة قسموه الى قديم وهو الله تعالى والى حادث وهو العبد لانه
خالق لافعاله الاختيارية واما اهل السنة فقالوا الفاعل بالاختيار سوى الله وخلقه
قوله وهذا هو الفرق اي وما تقدم من وجود الشرط وانتفا المانع هو الفرق اي الفارق
بين الخ وقوله ان العلة لا يتوقف الخ بيان لهاي للفرق قوله لان علته وطبيعته قديمة

اي وهو

اي وهو واجبا لوجود تعالى عندهم واذا كانت العلة قديمة لزم قدم المعلول اذ المعلول لا
يتخلف عن علته واذا كانا المعلول قديما لم يصح قصده وهذا من جملة ما كفروا به لانهم نفوا عنه
تعالى القدرة والارادة وسايرصفات المعاني قوله ووجه منافاتها الخ اي فالمراد بالضد
مطلق منافي ولو كان بوسط فان قلت فعلى هذا كل ما كان منافيا للعلم فهو منافي للارادة
فيلزم عليه ان يكرا ضد العلم هنا ايضا قلت هو كذلك الا ان الجهل ومايؤ معناه يقابل
العلم لغة وعرفا حتى انه لا يذكر في مقابلته غيره من الذهول والغفلة واما هما فلما كان
كثيرا ما يقابلان بالقصد كما اذا قيل فلان فعل لي كذا قصدا فيجتنب عنه بالذهول
والغفلة ذكرهما الشم في ضد الارادة سكتان قوله الجهل الخ اي مركبا او بسيطا الا ان الاول
ضد لانه ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع وهو وجودي عندنا لانه ادراك واما
عند المعتزلة فهو ليس بضد بل بمماثل فامتناعه للمماثلة والثاني لعدم العلم فمقابلته به من
مقابلة العدم للملكة قوله بمعلوم ما يتعلق بالجهل وفيه الفصل بين المصدر ومعموله
بالعطف ويحتمل ان يتعلق بالضمير المضاف اليه العايد على الجهل قوله هذا مذهب
اهل السنة ومقابله للمعتزلة والنزاع في المركب واما البسيط فعند اهل السنة
عدم فهو محل اتفاق فقول الشم اما الجهل فهو ضد العلم في الجهل المركب لا البسيط
قوله وفي معنى الجهل الشك الخ وكذا الحبوب والاغما وكذا الجهل البسيط ان اريد بالجهل
في كلامه خصوص المركب كما هو ظم الشم وقوله فان هذا كله في معنى الجهل يضح بما
استفيد من التشبيه في قوله وكذا كون العلم ضروريا الخ قوله فان هذا كله في
معنى الجهل اما النظري فلانه يستدعي سبق الجهل وكذا الضروري بنا على انه م
ما قارنه ضرر وحاجة واما على انه ما لم تقارنه القدرة الحادثة او ما حصل لغرض فظر
واستدلال فمنع اطلاقه ليلا يتوهم منه المعنى الاول لا لانه يستدعي سبق الجهل
خلافا لما ينبادر من اطلاقه الشم ولا يقال العبارة ان التعبير بمادة الفعل ونحو
حصل تشعر بسبق الجهل ففيه اطلاقه لانا نقول الافعال المذكورة في التعاريف مجردة
عن اعتبار الزمان واما البديهي فوجه استدعايه سبق الجهل لانه الشعور
بالحدوث اذ تقال بديهة النفس الامر اذا انتها بفتحه بخبر سابقة شعور
بمقدمات فالعلم البديهي ما حصل للنفس من غير التفات الى سبب وهو
بهذا المعنى يكون اخص من الضروري بالمعنيين الاخيرين ومباينا له على
الاول وهو ما قارنه ضرر وحاجة لان البديهي على ما ذكرنا لم يقترن بسبب
قوله كلها اضداد عند اهل وبمقابله للمعتزلة انها اعدام قوله
هذا يدل على انها اضداد لا اعدام وهي مصادر لا تفيد شيا والضمير يعود

على الصفات وقوله ولا يخلوا اي وقد يرتفعان بارتفاع المحل قوله فلا يقال الجهل الخ
اي اذا علمت ان هذه اضداد فلا يقال الخ وهذا ظاهر في ان المراد بالجهل المركب واما البسيط
فمنتفي العلم قوله واضحة لم يقل واضحان لان اضداد جمع قلة لما لا يعقل فيجوز فيه
المطابقة وعدمها وان كان الافصح المطابقة قوله من صفات المعاني اي من اضدادها
المعاني كما يدل عليه كلامه بعد ولو رجع اسم الاشارة للاضداد لكان احسن لانه لا
يحوج الى هذا التكلف ولذا قال السكتاني في الاشارة راجعة الى اضداد المعاني ولما كانت
الاحوال المعنوية على ضربها ولا تماثل ولا تخالف ولا تضاد الا بالنظر الى المعاني قال
بشير الى ان تضادها باعتبار المعنى واضح من هذه اي تضادها نشأ واضح عن
تضاد معانيها انتهى قوله ان المعنى الوجودي كالعجز يضاد الوجودي كالقدرة
وقوله واللازم لكونه عاجزا ايضا اللازم كونه قادرا قوله واما الجايز الخ فيه ان الجايز
والممكن مترادفان فكانه يقال الجايز فعل الجايز او الممكن فعل الممكن وهذا دور
لتوقف الشيء على نفسه وايضا اخبر عن الجايز بانه فعله وهذا تهافت واجيب
ان الكلام في الجايز والممكن يطلق ويراد به نفس المقدور اعني اثر الفعل وهو
المخلوق والمرزوق فمراده بالجايز الاول ومراده بالممكن الثاني والقرينة على
ذلك الاخبار فانه لما اخبر عن الجايز بانه الفعل علم انه غير الممكن الذي هو
الاثر فلا يلزم ما ذكر فتامل قوله فان هذه كلها انما خص هذه المخلوقات فيها
بوجوبها ما عدا الروية فانهم يجيلونها واحال البراهمة البقية فقوله
فان هذه كلها الخ اشارة للرد عليهم قوله اما برهان وهوه الخ تقرير الدليل
على قاعدة اهل الميزان ان يقال في الشكل الاول العالم حادث وكل حادث لابد
له من موجد بوجه والمم حذف المقدمتين والنتيجة واستغنى عن المقدمتين بذكر
دليلهما وعن الصغرى بلازمها ايم وهو قوله فحدوث العالم اما دليل الكبرى
فقوله لو لم يكن الخ وهو دليل استثنائي وتقريره ان تقول لو لم يكن للعالم محدث
بالحدث بنفسه لزم ان يكون احد الامرين مساويا اياها بلا سبب واللازم
باطل لما فيه من اجتماع متنافيين الرجحان والمساواة فكذا الملزوم وهو
لم يكن له محدث واذا بطل لم يكن له محدث ثبت نقيضه وهو ان له محدثا وهو
المطلوب وقدم دليل الكبرى على دليل الصغرى لغلبة الكلام عليه واما دليل
الصغرى فهو ما اشار له بقوله ودليل حدوث العالم الخ وتقريره ان تقول العالم
ملازم للاعراض الحادثة وكل ملازم للاعراض الحادثة حادث ينتج العالم حادث
وقد ذكر المم الكبرى بقوله وملازم الحادث حادث لانه مفرد مضاف فيعم وحذف

الصغرى

الصغرى وذكر معناها بقوله ملازمة للاعراض ولما كانت مقدمات هذا الدليل
ظاهرة بين المتغني عن الدليل عليها الا ان الصغرى تضمنت دعوى فيها بعض خفا
وهي الاعراض الحادثة احتاج ان يستدل عليها بالمشاهدة فقال ودليل حدوث
الاعراض الخ وتقريره ان تقول من الشكل الاول الاعراض متغيرة بالمشاهدة وكل
متغير حادث الا انه حذف الكبرى والنتيجة وذكر معنى الصغرى قوله بل حدث
بنفسه انما ذكر المم لانه المراد في الواقع واما عموم المفرد المعرف فليس بمراد فلا يرد
احتاج لذكر المراد بقوله بل حدث الخ كانه قال لابد لوحدث لنفسه لزم الخ واللام
تعليلية اي بل حدث لاجل نفسه اي ذاته والمراد بالعالم كل ما سوى الله
تعالى من اجرام او اعراض واما الاتي في قوله ودليل حدوث العالم فالمراد به هو
الاجرام كما سيأتي للشم قوله احد الامرين يصح ان يكون المراد بهما هنا الوجود
والعدم فقط واحدهما هو الوجود لان الكلام فيه ويصح ان يكون المراد بهما
طرفي الممكن كالوجود ومقابله من العدم والمقدار ومقابله من سائر المقادير
الخ ما سيأتي للشم وقوله المتساويين وذلك لان العدم والوجود بالنظر للممكن
سيأتي وقيل بل العدم ارجح لاسبقيته وعليه فيقال لو حدث بنفسه
لزم ترجيح المرجوح بلا سبب فهو اقوى في الاستحالة قوله مشاهدة تغيرها
قيل التغير من العدم الى الوجود هو نفس الحدوث فكيف يستدل على الشيء
بنفسه وليس بشيء اذ الدليل انما هو المشاهدة كقولك الدليل على طلوع الشمس
مشاهدة الطلوع ونظم الدليل في الحقيقة الاعراض يشوهد تغيرها وكلما كان
كذلك فهو حادث بالضرورة فمحط النظر الضرورة فتامل قوله احد اقسام
الحجة العقلية يعني ان الحجة قسمان عقلية ونقلية والبرهان احد اقسام
العقلية وهي خمسة قال في متن السلم وحجة نقلية عقلية اقسام هذي خمسة جلية
اجلها البرهان ما الغ في مقدماته باليقين تقترن لج قواعده الاتي مراد المم
بالبرهان هنا ما كان يقينيا سواء كان عقليا كما في غير السمع والبصر والكلام
او نقليا كما في هذه الثلاثة على ما سيأتي قوله بقينية نسبة الى اليقين وهو
وضوح العلم من غير خفا قوله بعد المعرفة اي تعريفها قوله الموافق اي المطابق للواقع
لاجل الدليل قوله اخراج العالم مراده به الخروج لان الاخراج صفة الممرج والحدوث
الذي هو الدليل صفة للعالم فيفسر بالخروج الذي وصفه قوله هو الطريان فسر
الحدوث بالطريان وان كان حقيقة في الوجود بعد العدم ليشمل الاهوا على القول
بحالة ان طريانها اثبوتها وان لم تقل بها فيفسر الطريان بالوجود بعد العدم

قوله والعالم المراد به ها هنا اي في قوله ودليل حدوث العالم واما الاول اي في قوله
لحدوث العالم فالمراد به ماسوى الله قوله لاتحاد الدليل الخ اي في الجملة والا فالمتحد
الدليل مع بعض المدلول تدبر قوله وتقرير ذلك اي ماتقدم من البرهان ومن
الاستدلال بحدوث الاعراض على حدوث الاجرام الا ان المهم قدم الكلام على برهان
الوجود ثم تكلم على دليل حدوث العالم والتم قلب ذلك وحاصل ما اشار له انتم
في تقرير ذلك ان تقول اجرام السموات والارضين ملازمة للاعراض الحادثة وكل
ملازم للحادث فيجب له الحدوث ينتج اجرام السموات والارضين يجب لها الحدوث
اما الصغرى فقد اشار لها بقوله لا يخفى على كل عاقل ان السموات الخ واشار الى وصف
الاعراض بالحدوث بقوله وهي احداث وهذه هي الدعوى التي تضمنها صغرى الدليل
فاقام الدليل عليها بالمشاهدة حيث قال لمشاهدة تغيرها الخ واما الكبرى فاشار
لها بقوله وملازم الشيء لا يسبقه الخ واشار للنتيجة بقوله فيجب اي الحدوث
للاجرام واما قوله والحركة والسكون ملازمان للجرم الخ فمهد للكبرى باعادة
الصغرى الا انه انقلب عليه الكلام سهوا لانه جعل الاعراض هي الملازمة للاجرام
والمهم جعل الاجرام هي الملازمة والملازمة وان كانت تفيد ان كلا منهما يلزم الاخر
الا ان المناسب ماسلكه المهم من جعل الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة لا عكسه
وكان حق التعبير ان يقول مقرعا على ما سبق فالجرم ملازم للحركة والسكون
وملازم الشيء لا يسبقه فيكون حادثا مثله لانه قد ثبت له الحدوث ومصدوق
الشيء هو الحركة والسكون وكل ما لازم الحادث حادث ينتج فالجرم يجب له الحدوث
وهذا معنى قولنا العالم حادث فتأمل هذه النتيجة وتحملها صغرى لبرهان الوجود
ونظمه هكذا العالم حادث وكل حادث يفتقر الى محدث ينتج العالم يفتقر الى محدث
اما الصغرى فاشار لها بقوله فيجب للاجرام اي الحدوث واما الكبرى فرمز لها
بقوله واذا كانت حادثة افتقرت الخ وقوله لان العالم الخ دليل الكبرى والحاصل
ان التم قدم دليل الصغرى حتى انتجها فاخذ النتيجة وجعلها صغرى البرهان
ثم ذكر بعد ذلك دليل الكبرى وهو هل ما في المهم الا ان فيه تقديما
وتاخيرا واما اطلنا الكلام لان التم شتت قوله واقتصر بالبنا للمفعول
اي اقتصر القوم او بالبنا للفاعل اي المهم اي اقتصر على التصريح بهما فلا ينافي
انه قال وغيرها قوله وملم بشاهد فيه التغير الخ اي والاجرام التي لم يشاهد
فيها تغير الحركات والسكنات فهو قابل لهما قوله خارج عن ذاته اي عن ذات
العالم والمراد بالخروج المغايرة يعني انه لابد من مرجح خارج عن ذاته مغاير لذات العالم والا

كان

كان حادثا مثلها فلا يرجح والافهم من قوله خارج عن ذاته ان ذات الحق تعالى
منفصلة عن ذات العالم كما ينازع الاكثر الادهان اذ جل الله المتعالى في
حده ان يكون منفصلا كما انه منزه عن ان يكون متصلا بالعالم فالحق تبارك
وتعالى يستحيل عليه الاتصال والانفصال اذهي من صفات الحوادث واي شيء
هو العالم بالنسبة لباهر قدرته حتى يتصل به او ينفصل عنه فان قلت الشيء
اما متصل واما منفصل اذ لا واسطة قلنا الحادث اما القديم فلا كما انه لا يوصف
بالكبر ولا بالصغر قوله واما برهان وهو القدم الخ جعله التم اقترانيا من
الشكل الاول مركب من شرطيتين حيث قال وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان
حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث وينتج لو لم يكن قديما لافتقر الى محدث
وقول التم لما تقدم ان كل الخ دليل الكبرى وعليه فيكون المهم ذكر الصغرى وحذف
الكبرى والنتيجة ورمز لهما بقوله فيفتقر الى محدث وهذا وجه سهل ويجعل
كما هو المتبادر ان يكون برهانا استثنائيا وتقريره ان نقول لو لم يكن قديما
لكان حادثا اذ الواسطة بينهما لكن كونه حادثا محال فبطل اللازم وهو لم يكن
قديما واذا بطل لم يكن قديما ثبت كونه قديما وهو المطلوب فحذف المهم الاستثنا
استغنا عنها بدليلها وهو قوله فيفتقر الى محدث وهذا الدليل استثنائي ايضا حذف
مقدمته والتقدير اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث وحذف الاستثنائية كالنتيجة
ايضا والتقدير لكن افتقاره الى محدث محال ينتج كونه حادثا محال وقوله ويلزم
الدور الخ دليل هذه الاستثنائية المحذوفة يعتمل تقريره استثنائي كالذي
قبله بان يقال لو افتقر الى محدث لزم الدور او التسلسل والدور والتسلسل
محال فالافتقار يلزمه المحال والاسهل في ترتيب اللوازم ان تقول لو لم يكن
قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لافتقر
محدثه الى محدث ايضا لانعقاد المماثلة بينهما ولو افتقر المحدث الى محدث لزم اما
الدور او التسلسل وكل منهما محال وما ادى الى المحال وهو الحدوث محال واذا
استحال الحدوث ثبت القدم وهو المطلوب قوله يعني اذا ثبت الخ مراده اذا عرفت
ثبوت وجود الخ وقوله وهيهات ان يكون الخ اي وهيهات معرفة كونه قديما بالبرهان وبرهانه
الخ والا فلا يلزم من ثبوت الوجود وجوب القدم اذ الموجود في نفسه قد يكون
حادثا كالعالم قوله لانه اي التسلسل يودي الى عدم الالوهية وذلك لما يلزم عليه
من حوادث لا اول لها وهذا تهافت اذ كونها حوادث يقتضي الاولية وكونها لا اول
لها يقتضي انها ليست حادثة اذ المعنى على ان كل فرد فرد حادث وهذا يقتضي

الاولية وكونها للاول لها فقيل انها ليست حادثة اذ المعنى على ان كل حادث
لا محالة وفي المقام كلام طويل وادلة اخرى منها دليل التطبيق وهو مذكور في
الاصل قوله وذلك اي بيان كونه يودي الى عدم الالوهية وقوله ان يتوقف فاعل
يتعالى بمعنى يتنزه وقوله ووجود ما لا نهاية له محال كالعة للتنزه والمعنى
انه يتنزه توقف وجوده تعالى على وجود ما لا نهاية له لان وجود ما لا نهاية له قبله
قبله محال فما ادى الى المحال من الحدوث محال فقوله والمتوقف على المحال محال حقه
ان يقول والمودي الى المحال محال يعني ان الحدوث المودي الى التسلسل المحال
محال فثبت القدم وهو المطلوب وقوله ويلزم ان يكون وجوده تعالى عطف على
يودي اي لانه يودي ولانه يلزم الخ وقوله لتوقفه علة لقوله محال قدمت عليه
والتقدير ويلزم ان يكون وجوده محالا لتوقفه على المحال قوله وحقيقة الدور
مراده بالحقيقة المفهوم او المسمى او المعنى والا فالمعدومات الممكنات لا حقايق
لها فضلا عن المستحيلات اذ حقيقة الشيء ما به الشيء هو هو اي ما به الوجود
موجود قوله توقف الشيء على ما توقف هو عليه اي بواسطة في اثنين او بوساطة
في اكثر وفي بعض النسخ غير وهو منصوب على الحال ولا حاجة له قوله اما مرتبتين
اي كل من التقدم والتاخر وقوله بمرتبتين اي نسبتين يعني اذا كانا اثنين
يلزم ان كان منهما يتقدم على نفسه بنسبتين نسبة فاعلية لصاحبه وفاعلية صاحبه
له وتاخر عن نفسه بمرتبتين مرتبة كونه مفعولا لصاحبه وكون صاحبه مفعولا
له قوله واما برهان وجوب البقا الخ قرره الشراقتراتيا صغراه شرطية وكبراه حملية
وحاصله ان يقال لو امكن ان يلحقه العدم لكان حادثا وقد اجمل في الدليل وجعل الحد
الوسط هو بيان الملازمة في كلام المص والمتبادر من المص انه دليل استثنائي
وتركيبه هكذا لو لم يجب له البقا لامكن ان يلحقه العدم لكن امكان لحوق العدم محال
لانه لو امكن لحوق العدم لكان وجوده جايزا ولو كان وجوده جايزا كان حادثا ولو كان
حادثا لافتقر الى المحال وهو امكان العدم محال لما تقدم من وجوب القدم مما ادى
الى المحال وهو امكان العدم محال فثبت البقا وهو المطلوب فالمص اختصر الدليل
وقوله كيف وقد سبق الخ دليل الاستثنائية المحذوفة القايلة لكن انتفا القدم
محال لما تقدم من وجوب القدم استغنى عنها بذكر دليلها وهو قوله لكون وجوده
وعبر المص بالامكان حيث قال لامكن ليتناول لحوق العدم بالفعل الا ترى ان الجنة
مثلا لا يجب بقاؤها مع كونها لا تقدم فعدم وجوب البقا لا يلزمه العدم انما يلزمه
امكانه فتامل قوله والجايز لا يكون وجوده الخ قد يقال لا نسلم ذلك لجواز ان يكون

مستند

مستند العلة قديمة وجوابه ان التاثير بالعلة تقدم بطلانه فان قلت لم لم يقل
والجايز لا يكون الا حادثا باسقاط لفظة وجوده قلنا لو قال ذلك للزمه ان كل جايز
حادث وليس كذلك اذ الجايز الذي علم الله عدمه وقوعه مثلا لا يتصف بالحدوث اذ لا يتصف
بالا الموجود لان الحدوث هو الوجود بعد عدم فان قلت يصير المعنى ان وجوده لا يكون
الا موجودا بعد عدم وهذا لا يصح لان الوجود من الاحوال فكيف يتصف بالوجود
قلنا المعنى ان الجايز الموجود لا يكون الا حادثا على ان الوجود عين الموجود فتامل قوله
فيتبين بذلك الخ ولذا يقولون كل ما وجب قدمه استحال عدمه قوله على جهة الانكار
والنفي والمعنى لا يصح توهم ذلك وتوهمه على تقدير وقوعه عجيب تامل قوله لو
ماثل شيا منها اي بان كان جرما او عرضا او متصفا بلوازمها من بقية العشرة المتقدمة
فاندفع ما قيل ان اللازم من المماثلة اما قدمها او حدوثها فكيف يحمل اللازم
خصوص الحدوث وقد رمز الشراح لهذا الجواب بقوله قلوما ماثلها مولانا الخ اي بان كان
جرما مثلها او عرضا الخ وتقرير الدليل على نهج ما تقدم في الذي قبله من انه
اشار الى قياس استثنائي ذكر شرطيته وحذف الاستثنائية واقام قوله وذلك محال
مقامها وتقريره بان نقول لو لم يكن محالفا للحوادث لكان مماثلا لكن كونه
مماثلا محال اذ لو كان مماثلا لكان حادثا مثلها الخ وقوله وذلك محال قايم مقام
الاستثنائية فهو في قوة قوله لكن كونه حادثا مثلها محال وقوله لما عرفت دليل
الاستثنائية وحاصله انه افتراني من الشكل الاول وتقريره انه يقال قد وجب
لله القدم وكل ما وجب قدمه استحال عدوثه وانما جمعوا بين القدم والبقا وان كان
القدم كافيا في الاستدلال لانه لاحظ الاستدلال بوجوب الوجود الصادق بهما وقوله
لان كل مثلين الخ بيان للملازمة بين القدم والثاني في كلام المص قوله واما
برهان الخ تقرير الدليل ان نقول لو لم يجب قيامه بنفسه لافتقر الاحتياج اما
الى المحل واما الى المخصص لما تقدم من ان القيام بالنفس عبارة عن استغنائه
عنهما لكن احتياجه اليهما محال اذ لو احتاج الى المحل لكان صفة الخ
ولو احتاج الى المخصص لكان حادثا الخ قوله والصفة لا تتصف الخ دليل
الاستثنائية المحذوفة تقريرها لكنه ليس صفة لان الصفة الخ وهو
دليل اقتراني وحاصله انه من الشكل الثاني وتقريره كل صفة
لا تتصف بصفة المعاني واحكامها ومولانا متصف بها ينتج لا شي
من الصفة بمولانا وينعكس الى لا شي من مولانا بصفة وهو مساو لقوله
فليس بصفة قوله ولو احتاج الى مخصص لكان حادثا دليل

استثنائي وحذف منه الاستثنائيه تقريرها لكن كونه حادثا محال وقوله
كيف وقوام البرهان الخ بيان للاستثنائيه المحذوفه وحاصله
من الشكل الاول ان تقول مولانا قام البرهان على وجود قدمه
وبقائه وكل من كان كذلك فكونه حادثا محال ينتج مولانا كونه
حادثا محال وهو عين الاستثنائيه فقد حذف منه الكبري والنتيجة
قوله وبرهان ان الصفة الخ ملخص ذلك اخذ المتكلم ينكلم عليه
فقال وبرهانه الخ فهذا دليل الصغري من الشكل الذي ذكره المص وهو
استثنائي كما هو ظاهر قوله لزم ان لا تقري الخ اشارة الي قولهم
ان القابل للشئ لا يخلو عنه او عن ضده والضمير في قوله ان لا تقري
يعود علي الصفة القابلة اي لزم ان لا تقوي القابلة عنها اي او عن ضدها
في كلامه حذف العاطف والمعطوف وقوله لا فرق بينهما اي للماثلة
بينهما فالقبول حينئذ امر نفسي لهما وقوله وقد تقدم
انه محال اعترض بان استحالة التسلسل انما قامت الادلة عليه
في الحادث لا القديم قال الاولي في الاستحالة ان يقال ان الصفة لو قبلت
الاتصاف بصفة لا يخلوا اما ان تكون المقبولة مثلها او ضدها او
خلافها وكل محال لان الاتصاف بمثلها يوجب لها حكم ما اوجبته هي لمحلها
فيكون العلم عالما وهكذا والاتصاف بضدها يوجب حكم الضد فيكون العلم جاهلا
والقدرة عاجزة وهكذا والاتصاف بخلافها يوجب حكمه فيكون العلم قادرا
ان اتصف بالقدرة وعاجزا ان اتصف بالعجز وهكذا والكل محال
فلانه لو لم يكن واحدا في ذاته او صفاته او افعاله اي بان كانت
ذاته العلية مركبة من اجزاء وكان لها نظير واتصفت
ذاته بمثل صفاتها او كان موجد سواها لزم انه لا يوجد
الي اخره وكلام الشارح يتضمن ما عدا الاول واما
الاول وهو التركيب فلانه لو كان مركبا لافتقر

الجزء

الي من يركبه لان التركيب من لوازم الاجسام وكل
جسم حادث والحدوث عليه تعالي محال لما مر في الحقيقة
هو داخل في برهان المخالفة للحوادث واستدل شيخنا علي
نفيه في الاصل بغير هذا فيراجع وحاصل ما اشار له من
البرهان انه استثنائي وتقريره كما قال انه لو لم يكن واحدا
بان كان متعددا لزم ان لا يوجد شئ من العالم لكن عدم وجود
شئ من العالم محال لمشاهدة وجوده فقد حذف الاستثنائيه
لظهورها وقوله للزوم عجزه حينئذ بيان للملازمة
الا ان فيها خفا فلذا بينها الشارح بقوله وبيان ذلك
اي وبيان لزوم عجزه انه تعدم الي اخره لكن محط
البيان قوله فلو قدر الي اخره وقوله حينئذ
اي حين اذ لم يكن واحدا وحاصل ما اشار
له الشارح من بيان الملازمة وهو برهان
التوارد اي لتوارد قدرتين علي اثر واحد
ان يقال لو تعدد الاله لزم عند اتفاقهما
علي ايجاد شئ معين توارد قدرتيهما علي ذلك
الشئ لعموم تعلقهما بكل ممكن وتواردهما علي
الي عدم وجوده لانه اما ان يوجد بهما معا فيلزم تحصيل الحاصل
وهو محال ويكون ابعض كون الاثر الواحد اثرين وهو باطل اذ الاثر الواحد لا
يكون اثرين اذ الوحدة تنافي الكثرة واما ان لا يوجد

لايوجد بهما معا بان وجد باحدهما فيلزم عجز الاخرى ويلزم منه عجز الوحدة
للتمانع فلا يمكن ايجاده بواحدة منهما واذا كان هذا عند الاتفاق فعند الاختلاف
اولى فالتعدد استلزم عدم ايجاد الاشياء عند الاتفاق وعند الاختلاف اولى
فالتعدد استلزم عدم والمشاهد وجود الاشياء فدل مشاهدة وجودها على
عدم التعدد وهو المطلوب قوله لانه نظير له ظم بتقي الكم المتصل في الذات والصفات
ومثله المتصل في الصفات بالنظر الى القدرة والارادة قوله من تحصيل الحاصل
ان كان التعلق مؤثرا وقوله او كون الاثر الواحد اثرين اي ان اعتد زمن التعلق
وكذا ان لم يتحد قوله لان المسئلة اخ وهو جواب عن سوال تقديره لانسلم
كون الاثر الواحد اثرين لجواز ان كلا منهما تعلقت قدرته ببعض المبسم
وحاصل الجواب انا نعرضه في شيء لا ينقسم بوجه من الوجوه وقد يقال الحاجة
لهذا الجواب بل لو فرض جسما لزم ما ذكر لان الفرض ان قدرة كل عامة التعلق
بكل جزء منه قوله وذلك يستلزم استحالة وجود الحادث اي وهو المطلوب
فقد تم بذلك بيان الملازمة وقوله وهو محال اشارة الى الاستثنائية
وقوله لانه خلاف العيان اي المشاهدة دليلها قوله مع الاختلاف اين لانه
ان تم مرادها لزم اجتماع النقيضين وهو محال فما توقف عليه محال وان لم
يتم لزم عجزهما مع اجتماع النقيضين وعدم اجتماعهما وهو تهافت وان تم
مراد احدهما لزم عجز الاخر ويلزم عجزه للمماثلة قوله والا لزم ما تقدم
اي من تحصيل الحاصل او من جعل الاثر اثرين ان تعلقت به القدرة الحادثة
والقديمة معا واما ان تعلقت الحادثة فقط لزم انه في حال تاثير الحادثة
عاجز القديمة وهو يودي الى عجزها في سائر الممكنات اذ لا فرق وهو يستلزم
عدم وجود شيء من العالم وهو محال والمشهور هنا برهان التمانع وهو
المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وحاصله
انه لو امكن تعدد الاله لامكن التمانع بينهما بان يريد احدهما حركة زيد والاخر
سكونه فان تم مرادهما معا لزم اجتماع الضدين والا لزم عجزهما والكل محال
فما ادى اليه من التعدد محال فثبت الوحدانية وهو المطلوب قوله
واما برهان وجوب الخ انما جمعها في دليل واحد لاتحاد اللازم على نفسها
واتحادها في كونها صفة معنى وهو برهان استثنائي حذف منه الاستثنائية
لظهورها مع دليلها وتقريره لو انتفى شيء منها للزم ان لا يوجد شيء من الحوادث
لكن عدم وجود شيء منها ضروري بطلان الملازمة

الملازمة ففيه حقا ما عدا اي انتفاء القدرة ولذا بينها الشارح بقوله
لانه لو انتفت القدرة الخ واما قوله قد تقدم ان قادير الخ فهو تمهيد لبيان الملازمة
وتوضيح فيكون في الحقيقة دليلا على بيان الملازمة فكانه قال اما بيان الملازمة
فلانه لو انتفت القدرة لزم العجز ولو انتفت الارادة لا انتفت القدرة لان القدرة
متوقفة على الارادة وكذا يقال في العلم والحياة كما اشار له بقوله اخر لما تقدم
من التوقف فان قلت لانسلم الملازمة عند انتفاء القدرة وما بعدها لاحتمال
ان يكون موجد الحوادث علة او طبيعة قلنا قد فرغنا من بيان ابطال ذلك فالملازمة
ظم واما كونه قادرا على قدرة وعالما على علم كما يقول المعتزلي فضروري البطلان
فلا يرد ما يقال ان المعتزلي ينفيها ويثبت وجود الحوادث قوله فالكتاب الخ انما
قدم السمعي على العقلي لتعذر العقلي لاحتمال ان يقال لا يلزم من كون النفي
نفيا في الشاهد ان يكون نفيا في الغايب الا ترى ان عدم الصاهلة والولد
نفي في الشاهد كمال في الغايب كذا قيل والاوجه ان وجد ضعف دلالة العقلي
فيها لان فعله تعالى لا دليل عليها اذ لا دلالة لخلقه تعالى على عدم وضع لعدم
توقف الخلق عليها بخلاف الاربعة المتقدمة فان قلت انما تم الكلام بالدليل السمعي
يلزم منه الدور لان الدليل السمعي موقوف على دلالة المعجز وهي متوقفة على الكلام بناء على
ان دلالته وضعية اي تنزل منزلة قوله تعالى لعبدي صدق عبدي قلنا نتزيلها منزلة القول
ليس بقيس القول فلا دور فان قلت الكتاب كلام فلا يستدل به على صفة الكلام قلنا
الكتاب الفاظ والصفة معنى قوله وايضا لو لم ينتف الخ وذلك لان كل حي قابل للاتصاف
بها والقابل للشيء لا يخلو عنه او عن ضده لكن هذه الاضداد متقابلة والمنتفي عليه تعالى
محال لان الباقي منتفر الى من يكلمه وذلك يستلزم الحدوث قوله والسنة احاديث
بالجر معطوف على الكتاب القرآن وفي بعض النسخ والسنة فيها الخ وهي غير ظاهرة
والاجماع اي والمراد بالاجماع اتفاق الخ قوله لوجوب شيء الخ اي كما تقوله
المعتزلة بوجوب الصلاح والاصلح وباستحالة الرؤية مثلا وذلك لان الوجوب
الواجب عندهم انما هو لكون الفعل حسنا عند العقل لذاته بمعنى ان القبيح صفة
نقص له وما بالذات لا يتخلف فيلزم ان يكون الفعل الممكن المسبوق بالعدم
اذا كان متصفا بالحسن او القبيح واجبا او مستحيلا وهو قلب للحقيقة وهو محال
قوله وذلك لان العقل اي بما جعله العقل بعد النظر وليس المراد انه لا يدرك العقل
اذ لو كان كذلك ما صح الحكم عليه بالاستحالة اذ الحكم فرع التصور تنبه في قوله قوله
وذلك محال وهذا معنى الاستثنائية وقول الشارح قلبا لحقيقة دليلها

قوله الممكن هو الجايز الخ بهذا يتجه ان يقال التهافت في كلام المص لان المعتزلة واما
برهان كون فعل الجايز جايزا وفعل الممكن ممكنا الا ان يقال مراده بالممكن متعلق الفعل وهو
المقدور والمحكوم عليه بالجايز هو الفعل اي تعلق القدرة وان كان كل منها يطلق عليه
الممكن والجايز فتامله قوله كالكفر والمعاصي اي خلافا للمعتزلة فانهما يستحيلان
منه الكفر والمعصية بنا منهم على ان الامر يستلزم الارادة قوله لانقلاب الممكن
الخ اي الممكن لذاته واجبا لذاته اما انقلاب الممكن الخ اي الممكن لذاته واجبا لذاته اما انقلاب
الممكن واجبا لغيره فمعول لتعلق علم الله بوقوعه قوله لانه قلب الحقايق قيل عليه لايلزمهم
ذلك لانهم لا يقولون بوجوب ذلك لذاته بل لغيره وهي مراعاة الحكمة وهي واجبة
والوجوب بالغير لا ينافي الامكان الذاتي واجيب بانه قد يثبت بطلان مراعاة الاصلح
والاصلح فلم يبق الا انه واجب لذاته انتهى وفيه تامل قوله واما الرسل معطوف على معدود
تقديره اما الباري جل وعلا فيجب في حقه ويستحيل في حقه ويجوز في حقه واما الرسل الخ
ولم يتكلم على الانبيا اما نظرا للغير اوفي او نظرا الى مجموع ما ذكر فانه خاص بالرسل قوله
فيجب في حقهم مراده بالوجوب ما يعم العقلي والشرعي اذ وجوب الصدق فيما يرجع الى
ادعا الرسالة عقلي كما هو المراد ووجوب الامانة الشامل للصدق في غير دعوى الرسالة
وفي التبليغ شرعي ومثل هذا يقال في المستحيل فما وجب بالعقل فضلا مستحيل به
وما وجب بالشرع فضلا كذلك قال الشيخ يس والمراد بالامانة انهم عليهم الصلاة والسلام حفظ الله سبحانه وتعالى كلوامهم ولواظهم من التلبس بمنفر
عنه ولو نهى كراهة عند بعض المحققين اي لا يتصور ان يكونوا عند الله الا
كذلك فهي حينئذ عبارة عن العصمة ومن ثم لم يذكرها المص ومن ذكرها نظر الى ان
الامانة اعتبر محلها ومن قامت به والعصمة اعتبر فيها مبنيها ومعطيها
فالاضافة الى الله تعالى معتبرة في مفهوم الاول دون الثاني فهما ان ذاتا
مختلفان اعتبارا انتهى ولعل حق العبارة الثاني دون الاول قوله الصدق
اي في دعوى الرسالة وفيما يبلغونه واما غيره فداخل في الامانة والاخر داخل فيها
وكذا التبليغ فلا وجه لافراد كل قلنا نعم غير ان التصديق انفرد لكون دليله
عقليا والتنصيص على اعيان المسايل المهمة وعدم الاكتفا فيها بدلالة
الالتزام فلذا افرد الثالث ايضا لان الجهل بهذا الغير عظيم خطره قوله ما امرهم
الله بايصاله اما غيره مما الذي امرهم بكتمانه فيجب عليهم فيه الكتمان وهو داخل
تحت الامانة وما حيرهم الله في تبليغه فلا يجب عليهم بفعل شيء المراد بالعقل ما يعم

الاعتقاد

الاعتقاد قوله او كراهة مراده ما يشمل خلاف الاولى على القول به والمراد اذا لم
يجعله بقصد التشريع قوله وكتمان شيء ولو سهوا قوله البشرية نسبة الى البشر
وهم بنو آدم سموا بذلك لبدو بشرتهم وهو ظهر الجلد قوله هلا فالنصارى حيث قالوا
اتخذ الله هوته بالتاء سوت اي اتخذ الاصل بالفرع ومرادهم اتخذ العلم به اي بعيسى
عليه السلام قوله فيها لا تجوز عليهم كالانصاف بعدم الذكورة والانوثة قوله كالكذب
والكفر بهذا يصير في الكلام تكرار مع الامانة والصدق فالاحسن ان يفسر بعدم
كمال العقل وما ينشأ عنه من السفه وعدم التدبير وغير ذلك وبعدم السلامة من
كل منفر كبرص وجذام وعمى وعاهة الا باو بعضها الامراض والغلظ والغفلة والحرق
الدنيه كالحجامة والزبالة وكدناءة الاخلاق كالاكل في الاسواق الى غير ذلك قوله لو لم يصدقوا
اي في دعوى الرسالة وفيما يبلغونه من الاحكام وهذا البرهان استثنائي ذكر شرطيته
وحذف الاستثنا بيقينه تقديرها لكن الكذب عليه تعالى باطل فبطل المقدم وهو عدم
الصدق فثبت الصدق اذ لا واسطة وهو المطلوب وقوله للتنزه الكذب في خبر اي
احكم المنزل منزلة الخبر وقوله لتصديقه الخ بيان للملازمة قوله النازلة المتاودة
منه ان دلالة المعجز على الصدق وضعية لانه قرنها منزلة القول وهو انما يدل بالوضع
وجعل انه اراد ان دلالتها عقلية قوله في دعواهم الرسالة وفيما يبلغونه الخ اي ولما
يجر ذلك فيما داخل في الامانة وانما افرد هذا ببرهان على حدته لان برهانه عقلي
بناء على ان دلالة المعجز عقلية قوله لان زيادة اي لان الكذب زيادة على الواقع
وعكس الامر ونقص عطف لازم على ملزوم لان من اخبر بما لم يطابق الواقع فهو ناقص
وليس المراد بالنقص ما قابل الزيادة بل المراد به ضد الكمال قوله وهو ما يتقدم الخ هذا
معناه اصطلاحا واما لغة فهو التاكيد والتاسيس من رهصت الحايط قويتها
واسستها والمراد بما يتقدم البعثة ولو قام بغير كالنور الذي كان بيمنة لابي
جهين عبد الله رضي الله عنه وما ظهر على يد امه في الحمل وغيره قوله ومن المعتاد
السحر ونحوه اي وهو الشعوذة وهو ما يفعله وهو ما يفعله الحواة وغيرهم من
اربابه اللهو وانما كان من المعتاد لانه صفة كل من يعلم عرفه قوله دليلا على صدقهم
اي فالمتحدي دعوى الصدق لكن هذا لا يخرج الكرامة اذا الولي ادعى الولاية واقام
الكرامة دليلا على صدقه فالاولى ان يفسر المتحدي بمدعي الرسالة حتى يخرج الكرامة
ويمكن ان يجاب بان قوله على صدقهم اي في دعوى الرسالة سواء الحاصل ان الخارق ستة
اقسام فالمقترن بدعوى الرسالة اي الذي ظهر بعد الرسالة ولو لم يقل اية صدقي
هذا الخارق يسمى معجزة وما ظهر قبل ذلك يسمى ارهاصا وما ظهر على يد عبد ظاهر

الصلاح يسمى كرامة وما ظهر على يد العوام تخليصا لهم من الشدة ومعونة وما ظهر على
يد الفساق خديعة ومكرا بهم فاستدراج او تكذيبا لهم فاهانة كتقل مسيلمة الكذاب
في عين اعور فعميت احتها قوله واحترز بقوله الخ لاحاجة له لان الخارق المقارن دليلا
على الصدق لايمكن معارضته قوله واما برهان وجوب الامانة الخ تقدم ان المراد بالامانة
العصمة وهي حفظ الله تعالى طواهرهم وبواطنهم من انحاء النقائص وقيل ملكة راسخة في
النفس تمنع صاحبها من ارتكاب المنهيات وقوله فلانهم لو خالفوا الله الخ يستلزم ان
ان هذا البرهان استثنائي مركب من متصلة محذوفة وحملية مذكورة والمستثنى بصيغة وقتح هو
تقرير هذا لكن ارتكاب المحرم والمكروه طاعة باطل اما بيان الملازمة فهو ما اشار
له بقوله لان الله تعالى امرنا بالاقتداء بهم في افعالهم وافعالهم اي فيكون جميع ما صدر منهم
مقولا او فعلا فهو مما امر الله به وكل ما امر الله به فلا يكون الا طاعة لان الله لا يامر بالمعصية
واما بطلان الاستثنائية فلان الشارع نهى عن المحرم والمكروه وكل ما نهى عنه الشارع لا يجب
ان يكون في حال كونه منهيا عنه مامورا به شرعا وقد علمت ان بيان الملازمة وبطلان
الاستثنائية بالشرع فيكون البرهان شرعيا لا عقليا بخلاف برهان الصدق فانه عقلي
ولم يبين المصنف بطلان الاستثنائية لظهوره اذ كون الشيء معصية طاعة من جهة
واحدة باطل قطعا بالضرورة وقوله لان الله امرنا بالاقتداء بهم في اقوالهم وافعالهم
اي وتقريرا تهم اذ لا يقرون على خطا وان مراده بالافعال ما يشمل التقرير اي الكون
على الفعل والمراد بالافعال ما عدى الجبلية كالقيام والقعود والمشي فانا لم نتعبد
بها وما عدى الجبلية فنحن متعبدون به عموما كما دل عليه الكتاب والسنة
والاجماع فسقط ما قيل لا مانع ان يمنع الملازمة التي ذكرها المصنف من لزوم انقلاب
المحرم او المكروه طاعة لانه انما يلزمنا اتباعهم فيما تبين لنا انهم يبلغونه عن الله
ووجه السقوط ان كل ما كان غير جبلي فنحن متعبدون به فلو كان منهيا عنه لانقلب طاعة
وهو ظاهر والضمير في قوله لان اسم امرنا راجع لجميع المكلفين من هذه الامة وغيرها فجمع
قوله في اقوالهم اذ الاصل مساواة الاسي في الاقتداء بهم لنبينا عليه وعليهم الصلاة
والسلام حتى تبين خلافه قوله وهذا بقيته الخ مراده بالقيمة هي المماثلة في
التقرير بما قيل لو خالفوا الله بكتمان شيء مما امروا بتبليغه لانقلب الكتمان
طاعة لانا مامورون بالاقتداء بهم في اقوالهم وافعالهم ولا يامر تعالى بمحرم ولا
مكروه لكن كون الكتمان طاعة باطل لانه محرم بالاجماع معلوم فاعلم وتقريره
على هذا الوجه هو المناسب لكلام المصنف بخلاف تقريره عليها قاله الشمني فانه لا يناسب
كلام المصنف وان كان الذي يناسب كلامه هو الذي قدمه في بيان الامانة فانه ليس على

طريقة

طريقة المصنف في تقريره كما هو ظاهر من كلامه فعلم انه ليس المراد بالقيمة المماثلة
بالذات بل المراد بالمماثلة التقرير قوله لكن ما مورين بالاقتداء بهم الخ لا يخفى
انه في تقريره مخالف لتقرير المصنف فان المصنف جعل اللازم انقلاب المحرم والمكروه طاعة
والمتم جعله كونا ما مورين بالاقتداء بهم وقوله وكونا ما مورين الخ اشاره
للاستثنائية وقوله لقوله تعالى الخ بيان لبطلان الاستثنائية وقوله
واما كونا ما مورين الخ بالاقتداء الخ بيان للملازمة في كلامه وقوله فدليله كتاب
الله تعالى الخ جواب اما وقوله سوى ما ثبت اختصاصهم به اي ما ثبت انه مقصور
عليهم لا يتعداهم الى امتهم كنكاح اربعة من الحرائر فالباقي به داخله على المقصور
وفي كلامه اشارة الى ان الاصل عدم الاختصاص وانه لا يصار اليه الا اذا ثبت ان
هذا الفعل مختص بهم قوله وقد علم من دين الصحابة الخ اي طن بقيتهم وقوله
هو دليل قطعي اي اتباع الصحابة له من غير توقف او ان الضمير راجع لجميع ما تقدم
من الايات وما علم من دين الصحابة قوله واقل ذلك اي القربة ان يقصد و
التشريع اي فقط والا فقد يقصد وامعه غيره حتى يحتوي الفعل الواحد على قربة
شيء كلكونه يقصد مع ذلك اقامة السنة والتقوي على الطاعة وغير ذلك وقوله
وناهيك يستعمل اسم فاعل بمعنى كافيك ومصدر بمعنى حسبك وهو المراد هنا قاله
الشيخ يس وقوله منزلة اي رتبة اذ رتبة التعليم اعظم رتبة قوله وهذا بقيته
الخ تقدم ان تقريره لهذا البرهان على نسق ما سبق له هو لا على نسق ما في المتم فتدبر
قوله واما دليل لم يقل برهان تقننا والا فهو برهان وبقيته تركيبه مبنى
الشكل الاول ان يقال الاعراض البشرية مشهود وقوعها بهم وكل ما كان كذلك فهو
جايز وبيان الكبرى ان الوقوع يستلزم الجواز قوله الاعراض البشرية ال للعهد
اي المتقدمة وهي التي لا تودي الى نقص في امر الدين قوله او النسيان اي التصير
اي تصير غيرهم من الامم وكذا التشبه وقوله باعتبار اكثر راجع لهما فقط والمراد
بالدنيا اكثر الاموال وبوابعها وتانيا وحاتيا في قوله دارا الخ ما بين السما والارض
فتامل والمراد بالاعتبار التفكر والنظر فيها قوله لمن عاصره الخ جواب عما يقال
انا لم نشاهد ذلك قوله ولهذا اي لوقوع المرض وادبه الخلق قوله والا فهو
قادر اي والانقل واقع بالعدل والاختيار فلا يصح لانه قادر فتامل قوله
ولا يقال ان ذلك لم يحصل الخ اي فلا فايدة في وقوع الامراض وحاصل الجواب ان
دلالة الفعل اقوى من دلالة القول لانه قد يقتقد في القول التخصيص فيخالف
بارتكاب المشقة كان يعيد الصلاة في السهو ويصلي قاعدا في المرض قوله لانه

يقول لو يمينه يحتمل ان تكون لو بمعنى ان فلا جواب لها ويحتمل ان تكون شرطية فالجواب محذوف اي لفعلته قوله لشد ايديها متعلق بمقاساة وقوله واعراضهم معطوف على مقاساة قوله اعراض مفعول مطلق له قوله واباين به اي ظهر به الخ قوله كلمة التوحيد بدل او بيان للكلمة المشرفة قوله معاني هذه العقايد اي معان هي هذه العقايد اي المعتقدات وان اريد بالعقايد الالفاظ الدالة عليها كانت الاضافة حقيقية وقوله كلها بالجر تاكيد للعقايد وبالنصب تاكيد للمعاني وقوله قول هو فاعل بجمع على حذف مضاف اي معنى قول الخ اي معنى هذا اللفظ كما اشار له الشم ولا اله الا الله في محل جر باضافة قول اليه لانه في معنى هذا اللفظ قوله اذ معنى الالوهية علة للجمع وقوله استغنا الا له الخ اورد عليه الدور لان الالوهية ح متوقفة على معرفة الاله ومعرفة الاله متوقفة على معرفة الالوهية لان معرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه واجيب بان هذا تفسير وتعريف لفظي لاحد وبان الاله جامد لا مشتق من الالوهية حتى يلزم الدور تامل ولو قال معنى الالوهية استغنا موصوفها عن كل ما سواه الخ لسلم من ذلك قوله معنى الخ الفا للتفريع اي اذا علمت معنى الوصف المشتق منه الاله علمت معنى التركيب الذي وقع فيه المشتق اي الذات المتصفة بهذا الوصف ثم المشهور ان معنى لا اله الا الله لا معبود بحق موجود الا الله وعليه فمعنى الاله هو المعبود بحق ومعنى الالوهية العبودية بحق ويلزم من كونه معبودا بحق انه مستغن عن كل ما سواه وان كل ما سواه مفتقر اليه فيكون تفسير الصم للالوهية والاله تفسيرا باللازم لا بالمطابق قوله سرا مستغنى عن كل ما سواه في كثير من النسخ مستغنيا بجر الياء وفيه ان الوجه النصب لانه اسم لا وهو شبيه بالمضاف ولذا كان مفتقرا منصوبا وفي بعضها مستغنيا بالنصب وهي ظم قوله كل ما عداه هو بمعنى ما سواه عدل عنه تفننا او دفع التكرار في اللفظ قوله غير مركب اي بعضه مفرد اعلم عدة اي بين ذلك اي الجمع بتفسير معنى الالوهية غير مضمر الى الذات اي غير ملحوظ فيه انه وصف للذات وقوله ثم بين معناها مركبا اي معناها حال كونه ملحوظا فيه التركيب اي تركيب الوصف مع الذات اي ملحوظا فيه كونه وصفا للذات وهو الراجح في لا اله الا الله فليس المراد بالافراد والتركيب الاصطلاحي اذ ليس هنا الا الالوهية والاله وكلاهما مفرد لان معنى الاول الوصف والثاني الذات المتصفة بذلك الوصف قوله وقيامه بنفسه اعترض عليه في جعله الاستغنا مستلزما للقيام بالنفس لانه من باب استلزام

البني

الملي لنفسه واجيب بان الاستغنا الذي فسر به القيام بالنفس خاص والاستغنا عن كل ما سواه عام والخاص داخل تحت العام قوله يعني ولوازمها لوازمها مرفوع على انه فاعل بفعل محذوف اي ويدخل فيه لوازمها او على انه معطوف على وجوب ويشير الى ان في الم حذف العاطف والمعطوف تقديره ولوازمها قوله ثم بين وجه استلزام استغنا به اضافة استلزام الى الاستغنا من اضافة المصدر لفاعله وحذف مفعوله تقديره ما ذكر من الصفات وقوله بقوله متعلق بقوله ثم بين قوله وهذا الاستدلال على وجوب الوجود يشير الى ان قول الم مع ما بعده له الوجود معناه يدل على وجوب الوجود فيكون عطف القدم والبقا عليه من عطف اللازم على الملزوم كما تقدم قوله وتارة تكون اي الحاجة قوله وبهذا منه اي من استغنا به عن كل ما سواه قوله الى ما يحصل غرضه اي الى فعل او حكم يحصل غرضه اي مقصوده من مصلحة يتكمل بها قوله هذا مما يندرج الخ اي التعريف عن الاغراض مما يندرج تحت الحوادث كما تقدم هناك وذلك لان الذي يتصف بان افعاله تعلل بالاغراض هو المخلوق لا الخالق والاركان مما ثل لها في ذلك والمماثلة ما طلة وانما نص عليه وان كان مندرجا تحتها لمزيد الاهتمام به اذ قد يتوهم انه لا يندرج تحت كلمة التوحيد قوله من مراعاة مصلحة تعود عليه هو بيان للباعث لان مراعاة المصلحة هو الباعث على الفعل او الحكم وقوله على خلقه الفرق بينه وبين ما قبله ان المصلحة العائدة عليه وصفه ووصفه تعالى كمال فيكون مفتقرا في الاتصاف بهذا الكمال الى الافعال التي تحصل له هذا الكمال واما العائد على خلقه فلا بها وصفهم وهي مخلوقة له لانه الخالق لهم ولصفاتهم فلو كانت حاملة على فعل او حكم لزم ان لا يتكمل الا بذلك الفعل فيلزم ان يكون وصفا له حتى يتكمل به انتهى بحروفه قوله اما عودها اليه اي عود المصلحة التي هي عبارة عن الغرض والباعث والكلام على حذف مضاف اي اما استحالة عودها الخ قوله بهذا الكلام اي كلام الم وهو قوله وذا لانه الخ لانه في قوة قوله لو لم يتنزه عن الاغراض الخ لزم افتقاره كما اشار له الشم بقوله وهو انه الخ فضمير وهو يعود على الكلام وكانه قال وحاصله الدليل الخ وهو قياس استثنائي اي حذف الم منه الاستثنائية اكتفا بمعناها وهو قوله كيف لا الخ في قوة وهو لا يصح وهو معنى قولنا لكن الافتقار محال الذي هو الاستثنائية وقوله وهو جل وعلا الخ دليل الاستثنائية من اشكل الاول حاصله ان الله تعالى منزه عن كل ما سواه وكل منزه عن كل ما سواه فافتقاره محال ينتج الله تعالى افتقاره محال واما الثم فلذا جل

واذ كان قد اشار الى هذا الدليل بقوله تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله ومعناه
الخ اى معنى هذا الكلام وهو الدليل الاستثنائى الذى قدمه وذلك لان حاصل
معنى قوله لو لم يتنزه عن الخ انه لو انتفى غرض يعود اليه لزم الخ وحط الفائدة
على قوله يعود اليه لان الكلام فى المصلحة التى تعود اليه واخذ ذلك من الضمير
المضاف اليه الغرض فى قوله الى ما يحصل غرضه فهو قرينة على ان المراد بالغرض هو الذى
يعود اليه والغرض فى الفعل هو العلة اى المصلحة الباعثة على ذلك الفعل كما يتحد الانسان
سرير المجلوس عليه ويسمى بيت السكنى فيه ويشترى عبد الخدمة فان الانسان
يتكمل بهذه الاغراض من الجلوس والسكنى والخدمة والله تعالى منزه عن ان يحل
العرش او الكرسى او غيرهما لغرض ومصلحة يتكمل بها وكذا فى احكم والمراد به
كلامه من حيث التعلق التنجيزى قوله بمخالوقه اى الذى هو الفعل او احكم باعتبار
تعلقه التنجيزى تدبر قوله لا يجب عليه شئ اى فعل شئ وقوله والا تركه عطف
على هذا المقدر وقوله لا وجب عليه شئ فعلا او تركا ويحتمل ان التقدير فعل
شئ ويقدر حذف العاطف ومعطوف بتقديره ما قبله اى او تركه والضمير فى منها
يعود على الممكنات وقوله عقلا احتراز من الشرعى فانه واقع وقوله الى ذلك
الشئ الخ وقوله اذ لا يجب فى حقه الخ بيان للملازمة وقوله كيف اشار الى الاستثنائية
كانه قال وكيف يصح هذا اى لا يصح وقوله وهو فى قوة العلة فهو دليل الاستثنائية
وقد تقدم مثله قوله اى لو لم يتنزه الخ لما حصل المتم التنزيه هو المدعى حيث قال واتضح
على تنزيهه فناسب ان يقول اى لو لم يتنزه وانما المص لما جعل المدعى عدم الوجوب
قال اذ لو وجب وكان الاوفق لخبر المتم لو لم يتنزه الخ لو وجب عليه لكن الوجوب عليه محال
اذ لو وجب عليه فعل شئ الخ وقوله من الممكنات بدل من قوله منها قوله وهو لذلك المصلحة
الضمير يعود على من وهو على حذف مضاف اى الى فعل من يدفع وانما عبر عن المصلحة
بمن وان كانت لا تعقل لوصفها بالدفع الذى هو من افعال العقلاء فالمصلحة المترتبة على الفعل
هى الثواب مثلا وهى عائدة على خلقه ولا شك انها غير الفعل اذ هو تعلق القدرة بها
وبهذا التقرير وافق التتم المص وعلمت بهذا ان قول المص الى ذلك الشئ معناه الى فعل ذلك
الشئ قوله فتتكمل بها اى بفعلها قوله وهذا هو القسم الثالث اى ما تركه المص من عدم وجوب
فعل شئ من الممكنات عليه تعالى قوله لما امكن الخ انما عبر بالامكان لان نفى الامكان ابلغ من
نفى الايجاد وايضا لا يلزم من عدم ايجاد الحوادث عدم الافتقار لاحتمال ان يعدم الايجاد
ويوجد الافتقار فلا يصح الاستثنائية المحذوفة التى اشار عنها بقوله لها وهى قوله فلا
يفتقر الخ وتوضيحه ان يقال لو انتفى شئ منها لما امكن الايجاد وبكل عدم الامكان باطل

اذ لو

اذ لو عدم الامكان لما افتقر اليه شئ لكن عدم الافتقار باطل وهذه الاستثنائية
اشار لها بقوله كيف اذ معناه كيف يصح اى لا يصح وقوله وهو الذى الخ دليل
عليها وتقريره ان نقول من الافتقر اى من الكل الاول الله يفتقر اليه كل ما سواه
وكل من كان كذلك فعدم الافتقار اليه باطل ينتج الله تعالى عدم الافتقار اليه
باطل وهى الاستثنائية واذا بطل عدم الافتقار ثبت افتقار كل ما سواه اليه وهو
المطلوب وسكت عن بيان الملازمة فى قوله لما امكن ان يوجد الخ وحاصله
انه لو انتفت الحياة لانتفت صفاتها التأثير من قدرة وارادة ولو انتفت صفات
التأثير لم يمكن الايجاد ولو انتفت القدرة فقط لم يمكن الايجاد ولو انتفت
الارادة لانتفت القدرة لما مر من توقف القدرة على الارادة ولو انتفى العلم لانتفت
الارادة لما مر من توقف الارادة على العلم واذا انتفت القدرة فلم يمكن الايجاد
فيما يتعلق به والقدرة والارادة فى الممكنات والعلم فى الواجبات والجائزات
والمستحيلات قوله ان لا يفتقر اليه كل ما سواه اى الذى هو الواقع وقوله
بل بمعنى الخ هذا باعتبار سلب العموم المستفاد من العبارة والتحقيق انه يلزم من
انه لم يفتقر اليه شئ اصلا او العاجز عن البعض يلزمه العجز عن الكل ولو قال لكن عدم
افتقار كل ما سواه اليه باطل فبطل الملزوم وهو عدم العموم لكان احسن ولو حذف المص
لفظ عموم واكتفى بال الجنسية فى القدرة وما بعدها لكان اولى قوله وهو بعض الاولى
حذف بعض كما هو ظاهر قوله للزوم عجزهما بيان للملازمة وقوله كيف اشارة الى
الاستثنائية وقوله وهو الذى الخ اشارة لدليلها وقد تقدم نظيره قوله
يستلزم عجزهما اى لما يلزم عليه تحصيل الحاصل او جعل الاثر الواحد من ان التقى
وهو محال والاستحالة عند الاختلاف اظهر والمحال لا يتصور وجوده فلا قدرة لها
على ايجاده فيكونا عاجزين والعجز عن المقدور فيكون محالا فثبتت الوحدة قوله
ان يستثنى الخ اى يستثنى بتوتره عن هولا نا قوله عموما مصدر فى موضع الحال
اى ذا عموم او عاما الخ وقوله وعلى كلا صا عطف عليه اى حال كونه عاما وكائنا على
كل حال وصاحب الحال كل من قوله كل ما سواه او من ما المضاف اليه كل لصحة الاستثنا
عنه فهو كالجزء قوله هذا اى محل اخذ عدم التأثير للاسباب العادية من المعنى
الثانى المندرج تحت الالوهية وهو افتقار كل ما سواه اليه حاصل اذ قدرت
اى فرضت الخ قوله يؤثر بطبعه اى بحقيقته وذاته بحيث يلزم من وجوده
للشفا والسم هو الوجد للون والاكل هو الوجد للشبع اى غير ذلك من العاديات
قوله كما ذكره كثير من الجهلة المراد بهم المعتزلة قوله قد لا يحال هو جواب اما

وقوله ايضا ايكما ان تقدير التاثير بالطبع محال الا ان هذا ليس بتقديم صريح بل تقدير
لاشك انه لو صرح عن قدرته تعالى ممكن ما اي بان لم يؤثر فيه قدرته تعالى بل اثر فيه غيرها
يعني اعم من ان يكون ذلك التاثير بالطبع او العلة او القوة فصح قوله وبهذا يبطل
مذهب القدرية انما يبطل بالنظر للتتميم اما لو قصرنا كلامه على التاثير بالطبع او العلة
فلا يبطل مذهب القدرية لانهم لا يقولون بذلك وبعد فلا يخلوا الكلام من تطويل يدركه المتامل
في عبارة الشم قوله او تولد التولد عندهم هو الفعل لا في محل القدرة بان يوجب الفعل
فاعله فعلا اخر فالفعل الموجب هو الفعل مباشرة والفعل الاخر هو التولد كرمية الحجر
وصدمة السيف ونحو ذلك مما يشاهد عن حركة اليد مثلا فحركة اليد فعل مباشرة
والرمي تولد اقوله بتاثير الافلاك اي السموات والكواكب وقوله والعلل الظاهرة
عطف عام على خاص لان العلل تنفرد عن الافلاك في الهواء والماء والنار والتراب ونحو ذلك
قوله ويبطل مذهب الطبايعيين ظاهره انهم غير الفلاسفة
اوهم منهم والطبايعيين جمع طبايعي نسبة الى الطبيعة على غير قياس او القياس طبيعي
والطبيعة الحقيقة والظاهر كما قال الشيخ يس ان المزاج والطبيعة بمعنى واحد
وان كان ظاهر المتن في الثاني المغايرة فعطف الامرجة على الطبايع من عطف المرادف وقوله
ونحوهما الظاهر اسقاطه اللهم الا ان يراد بالنحو العلة والقوة المودعة وفيه نظر
حيث جعل الطبايعيين مقابلا لمن يقول بالعلة ولان من يقول بتاثير القوة لا يسمى
طبايعي لان الطبايعي كافر اجماعا والقايل بتاثير العلة مبتدع وبهذا تعلم ان قول
وهم في اعتقادهم التاثير لتلك الامور مختلفون الخ فيه نظر لان ظاهره ان من يقول
بتاثير القوة من جملة الطبايعيين وليس كذلك اللهم الا ان يجعل الضمير في قوله
وهم في اعتقادهم راجع لمن يقول بالتاثير لغير الله اعم من ان يكون طبيعيا اولا ولا حاجة
يخفى فقده قوله كثير من عامة الموسنين مراده بهم القدرية ومن قلدهم في هذا
الاعتقاد واعاكم المتم بانهم جعلة لانهم لم يعتقدوا هذا الحكم على ما هو عليه
فجهلهم مركب قوله وقد تبع الفيلسوف في على هذا ظاهره ان الطبايعي فيلسوف في
وهو خلاف ما قدمه حيث قابل الفيلسوف بالطبايعي فيقتضي انه غيره والا
ظهر ما هنا كما تقومت الاشارة اليه فان قلت كيف يصح القول بان هذا الجاهل
تبع الفيلسوف مع ان اعتقاد هذا غير اعتقاد هذا فالفيلسوف يعتقد
التاثير بالطبع والعلة وهو كافر والقدري يعتقد التاثير بالقوة وهو مبتدع
على الراجح قلت مراده التبعية في الجملة وذلك ان القدرية لما اعتقدوا قوة
شبه الفلاسفة بمساعدة الوهم والعادة مع نوع اعراض عما جاء به النبي صلى الله عليه

وسلم الكريم

الكريم ولم يمكنهم القول بقدمهم من كل وجه لما علمت من كفرهم باتفاق اركبوا حالة
وسطى وقالوا ان هذه الامور تؤثر بقوة اودعها الله تعالى فيها اولوسلها منها
ما اشرف قوله فقد تبين لك اي من كلام المتن لان ما قدمه لا يوخذ ٢
منه بيان ذلك قوله فقد بان لك تضمن ارادة استلزم معناه اللغوي وهو
اتمام الكلمة معنى اعم من ان يكون ذلك المعنى طبق الكلمة او جزءا من معناها
او خارجا عنه فالمعنى فقد بان اي ظهر لك دلالة قول لا اله الا الله على الاقسام
الثلاثة قوله بالاستقراء الاولى اسقاطه لان الاستقراء هو التتبع
قوله لسائر الانبيا اي بباقيهم ويحتمل ان المراد بجميعهم لان الصحيح ان
سائر اتى بمعنى جميع خلافا لمن انكره والمراد بالايمان بهم التصديق
بوجودهم وعصمتهم وكذا المراد بالايمان بالملك وهم اجسام نورانية مرورحانية
لها القدرة على التشكلات بحيله قوله والكتب السماوية اي بوجودها وتنزلها
على الرسل ومراده بها ما يشمل الصحف المنزلة على موسى وابراهيم وغيرها
وانتهاء من عند الله واثباتها فيها حق سميت سماوية لتنزلها من السما او
لسموها اي رفعة مقدارها قوله واليوم الاخر قيل اول الموت وقيل الحشر
واخر الاستقراء في احدى الدارين وقيل لانهاية لاخره ووصف بالاخر
لانه لا ليل بعده وقيل لانه اخر ايام الدنيا وعليه فما قبل الاستقرار
محسوب من الدنيا قوله بما دلت عليه معجزاته يصح ان تكون ما فيه
مصدرية والضمير المجرور يعود على التصديق والمعنى لا شك ان
تصديق نبينا بدلالة المعجزات عليه يستلزم الخ اي بالمعجزات الدالة عليه ويحتمل
ان قوله تصديق نبينا الخ من اضافة المصدر لمفعوله وفاعله ضمير الامة
والذي دلت عليه المعجزات هو تصديق الله له والمعنى ان تصديقنا نبينا
محمد في انه رسول مبني على ما دلت عليه المعجزات ان من تصديق الله تعالى له ان نصدقه
في جميع الخ ولو حذف بدلالة الخ وقال المعجزات كما ترى قوله كما هنا هذا الايمان
اي من التصور وهو المسمى بالتشرف سوقها الى الموقف وهو المسمى بالحشر
قوله والحوض اي حوضه صلى الله عليه وسلم الذي يعطاه في الاخرة من شرب
منه لا يظما ابدا قدره مسيرة شهر من كل جهة وماوه اشد بياضا من اللبن
واحلى من العسل وابرد من الثلج وريحه اطيب من المسك وكيزانه مثل النجوم
عدد نجوم السما وعاقبته من الزمر جد زواياه سوا ترده امته ومن اذ
عنه من بدل وغير وقد ورد ان لكل نبي حوضا وانه يكون قبل الصراط وورد

www.مكتبة-المصطفى.com

ان له حوضا اخر بعد المرور على الصراط اي فيكون في الجنة وقيل بل الذي في الجنة
الكوثر وهو نهر لا حوض والحوض هو قبل الصراط ونصب فيه ما الكوثر
هو الصحيح انه قبل الميزان ايضا لان الناس يخرجون من قبورهم عطاشا
فيرد ونه والشفاعة اي شفاعة النبي وغيره من الانبيا والعلما
والصالحين عليهم السلام اجمعين وشفاعاته عليه الصلاة والسلام
هي شفاعات في فصل القضا وهي الشفاعة العظمى وهي مختصة به عليه
الصلاة والسلام وشفاعته في قوم استحقوا دخول النار فلا يدخلونها
وشفاعته في قوم دخلوها فيخرجون منها وشفاعته في قوم دخلوا الجنة للترفع
في علو المنازل وشفاعته في قوم دخول الجنة بغير حساب وهي مختصة به
كالاولى قوله والصراط وهو جسر ممدود على متن جهنم احد من السيف وارق
من الشعرة يجوزه العباد بقدر اعمالهم وقوة ايقانهم فيها اعمالهم وانكر
العز الفاني تبعا لشيخه ابن عبد السلام كونه احد من السيف وارق من الشعر
بل متسع والاظهر انه يختلف باختلاف الاعمال قوله والميزان وهو على
هيئة ميزان الدنيا له كفتان ولسان كفة منه نور للحسنات وكفة منه
ظلمة للسيات ويكون بعد الحساب وقبل الصراط فتجسم الاعمال الصالحة
في اجسام نورانية والسيات في اجسام ظلمانية وقيل توزن الصحف التي فيها
الاعمال قوله ونحو ذلك اي كسوال الملكين منكر ونكير لكل من مات كافرا او
كافرا الا الانبيا والشهدا وكالحساب وتطاير الصحف المكتوب فيها الاعمال
من خزانة تحت العرش لا تخطئ عن صاحبها واصطفاف الملائكة محمد فيحول
الخلائق بقدر ميل اي مرور والجام الحوض ثم دخول النار والجنة قوله وكتب
اهل السنة لان المعتزلة تارعوا في اكثرها وهو عناد فارغ مصادم للكتاب
والسنة حملهم عليه تقييدهم بالعادات كما هو شانهم اذ لم يتوراعه بصائرهم
مع انهم في العلوم العقلية جبال كواصل والجبائي وابنه والزمخشري والسكاكي
واتى على الفارسي واضرابهم ولكن الله يختص برحمته من شاء جعلنا الله ممن
الفرقة الناجية بمنه وكرمه وسامحه الله المعتزلي ومنهم الذي ضم له بالايمان
امين قوله ويوخذ منه اي من قولنا محمد رسول الله الى من حيث الصفة رسالته
عليه الصلاة والسلام الى اخره يلزم من ثبوت رسالته صدقه في كل ما جا
به ومن جملة ذلك ان الله تعالى انبيا ويوخذ من كونهم انبيا صدقهم قوله

والمحالة

واستحالة الكذب هو ضد الصدق ومن وجب صدقه استحال كذبه اي ويوخذ منه
استحالة الكذب عليهم ووجه الاخذ ما اشار له من القياس الاستثنائي بقوله والا
لم يكونوا الخ وتقريره انهم لو كانوا كاذبين لم يكونوا رسلا امينا لكن عدم الرسالة
والامانة باطل اما بطلان عدم الرسالة فلان الصادق عليه الصلاة والسلام قد
اثبت لهم الرسالة واما بطلان عدم الامانة فلانه يلزم من ثبوت رسالتهم ان
يكون العالم لمخفيات الامور قد اطلعهم على الرسالة وصدقهم بالمعجزات وتصديقه
اياهم يلزم منه ان يكون ما بلغوه مطابقا للواقع فيكونوا امناء على ذلك واذا
ثبت لهم الرسالة والامانة بطل عدمهما فبطل لازمه فيثبت صدقهم وهو المطلوب
فقد علمت ان الميم حذف الاستثنائية ودليلها العقلي بهما قوله والمحالة
فعل المميتات اي ويوخذ من قولنا محمد رسول الله استحالة فعل المميتات ووجه
الاخذ انه يلزم من ثبوت رسالته عليه الصلاة والسلام ثبوت رسالتهم لانه
قد جا بذلك ويلزم من رسالتهم استحالة ما ذكر ووجه الاستحالة ما اشار له
بدليل اقتراني بقوله لانهم ارسلوا الخ تقريره الرسل عليهم الصلاة والسلام
ارسلوا ليعلموا الخلق الدين بافعالهم وافعالهم وكل من ارسل ليعلم الدين بذلك
فلا يليق في افعالهم وافعالهم مخالفة اما الصغيري فلان الله قد امرنا بالاقتدا
بهم فيما ذكر واما الكبرى فلانه لو كان في افعالهم المخالفة لانقلبت المخالفة
طاعة وهو محال لما مر من ان الله لا يامر بالمميتات واذا استحال عليهم جميع
المخالفات ثبت انهم قد بلغوا لانهم مامورون بالتبليغ فيلزم ضده وهو
الكتمان مستحيل عليهم فقد ادرج الميم في المخالفات الكتمان والحاصل
ان الميم صرح من الصفات الواجبة في حقهم عليهم الصلاة والسلام بالصدق وتم
يصرح بالامانة والتبليغ وصرح باستحالة ضد الصدق وهو الكذب وبالمحالة
فعل جميع المميتات ويوخذ منه استحالة الكتمان واذا استحال عليهم ذلك وجب
لهم الامانة والتبليغ ولعله انما فعل ذلك للاختصار وانما صرح بالصدق لما
تقدم من ان دليله عقلي ولا يخفى عليك ان الشارح رحمه الله قد اجمل في الشرح جدا
قوله وسكوتهم وهو المسمى بالتقرير ووجه كون سكوتهم من التعليم لانهم
لا يقرون احدا على خطا قوله على سبيل وجه الاضافة للبيان او من اضافة
الصفة للموصوف اي وجه خفي قوله لانشك ان اضافة الخ شروع في بيان
اللازمة في قوله الميم والا لم يكونوا الخ قوله فيلزم الخ الانسب كلام الميم
والمناسب له ان يقول فيلزم وجوب الصدق واستحالة الكذب وهو المطلوب

قوله وقد امر الله الخ شروع في بيان قوله واستحالة فعل المنهيات وقد اوضحناه
انفا قوله اذ ذاك لانقدح اي وكلما لايقدح فهو جايز في حقهم قوله بل ذاك
مما يزيد اذ لما كان عدم القدح لايقتضي زيادة المراتب افاد بالاضراب ان الامر اعلى
مما تزيد من طاعة الصبر اي طاعة هي الصبر وفوقه وغيره اي غير الصبر كبيان
الترفيع والتنبيه على صغارة الدنيا قوله وشواهده معه اي ادلته معه من
حيث يعول في بيان كل عقيدة والالزم كذا ونحوه قوله وقد صرح الخ فيه
نظر بل قد صرح بالصدق فقط وذكر استحالة الكذب واستحالة المنهيات وقد
اوضحناه فيما تقدم قوله ولعلها اي كلمة الشهادة والمراد الجملتان معا واما
افرادها نظرا الى الترجمة عما في القلب انما هي بالمجموع فصار الجملتان كالشيء
الواحد وشيء فيما تقدم نظرا الى انفراد كل جملة منهما عن الاخرى في الدلالة
على العقايد ولعل للترجي واما لم يقطع بذلك ليلا يلزم دعوى علم الغيب اذ يجوز
ان تكون السر في اختيار كونها ترجمة شيء اخر غير ما ذكره او ما ذكره وغيره
معا والمعنى وارجوا ان الشارع انما جعلها ترجمة اي دليلا على ما في القلب
لهذين الامرين الاختصار والاشتمال على ما ذكر قوله من الاسلام بيان لما والالتزام
لغة الطاعة والانقياد مطلقا وشرعا على ما اختاره المص او عاد القلب
وقبوله الاوامر والنواهي وانقياده لهما وعليه فالايمان والاسلام متراد فان
لان الايمان هو التصديق النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما علم مجيئه به من الدين
بالضرورة اي اذعان القلب وقبوله وانقياده لذلك وهو ظاهر من كلامه ولذا عبر
عما في القلب بالاسلام مع ان المناسب ان ما في القلب هو الايمان وحاصل الجواب
عنه ان الاسلام والايمان عند المص وكثير من المحققين متراد فان وانما عبر
بالايمان ثانيا لدفع الثقل الحاصل بالتكرار في اللفظ والمشهور ان الاسلام شرعا
هو الانقياد الظاهري اعني الاعمال المبني على الباطن كما يشير اليه قوله صلى
الله عليه وسلم الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا وقيل
الاسلام هو الخضوع والانقياد للالوهية وهذا لايتحقق الا بالايمان ولا
يتحقق الايمان الا به فهما متلازمان وعلى كل حال فلا يوجد اسلام بدون ايمان
ولا يرد عليه قوله تعالى قالت الاعراب امنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا لان
المراد بالاسلام المعتبر شرعا وهو في الاية الانقياد الظاهري من غير انقياد
باطني وظاهر المص ان النطق شرط لانشطر حيث جعلها ترجمة ودليلا على ما في القلب

ولو كان

ولو كان سطر الكان ما في القلب جزءا اي بعضا من الايمان وهو الحق وعليه
محمل شرط صحة او شرط كمال وهو التحقيق ممن اذعن بقلبه ولم ينطق
بلسانه لانعدام بل اتفق له ذلك ولو كان بحيث لو طلب منه النطق لم
يمتنع فهو مومن ناج من الخلود في النار بخلاف هو شرط في اجراء الاحكام
الدنيوية قوله ولم يقبل من احد الايمان الا بها يجمل ان يقرا
بالبنا للفاعل وفاعله ضمير يعود على الشرع اي الشارع والايمان
منصوب على المفعولية ويجمل ان يقرا بالبنا للمفعول والايمان نائب
نائب الفاعل وقوله الا بها اي لا بغيرها من الالفاظ نحو الله اكبر
وسبحان الله الى غير ذلك ويجمل الا بالتلفظ بها بحيث
لا يكتفى بالايمان القلبي بل لابد من التلفظ بها وظاهره ان
النطق بها شرط صحة وانه لابد من النفي والاثبات وتقدم
ان الراجح انه شرط كمال في الايمان المنجي من الخلود في النار
فيحمل كلامه على انه لابد منه اي حتى تجري عليه احكام الشرع
الظاهرية وعليه محمل يشترط الاتيان بالنفي والاثبات والترتيب
فلا يكفي الله واحد ومحمد رسوله وهو ظاهر المص وهو قول الاكثر
والمعتمد عند المالكية انه لا يشترط ذلك بل يكفي الاقرار
لله بالوحدانية ولمحمد بالرسالة بشرط عدم اعتقاد ممكن قوله
بخلاف غيرها اي فانه لا يوقف بذلك نحو الحمد لله وسبحان الله ولا
حول ولا قوة الا بالله ونحو الله اله واحد ومحمد رسول له
ولعل المراد انه لا يكون موفيا توفية ظاهرة والا فان تاملت
في كل لفظ من هذه لوجدته موفيا قوله فعلى العاقل اي
اذا علمت ان كلمة الشهادة والتوحيد محتوية على ما ذكر من
عقايد الايمان مع قلة حروفها وعلم ان يقبل الايمان من احد

الا بها فيطلب ممن اتصف بالعقل ان يكثر من ذكرها فانها
هنا فاتحة الفصيحة كما اشار الشم في اول كلامه وعلى ليست للوجوب
بل للتحضيض والطلب الاكيد قوله مستحضرا لما احتوت
عليه اي اجمالا بان يستحضر انه لامعبود بحق الا الله تعالى وحده
اولا مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا الكل ماعداه اليه الا الله
وحده ان شاء الله تعالى فيه اشارة الي ان حصول ما ذكر انما هو بارادة
الله قوله لا رب غيره رب اسم لامبنى معها على الفتح وغيره
نعته بالنصب او الرفع كما بين في محله والخبر محذوف اي موجود
والجملة استينافية في قوة العلة لما قبله وسيان معنى التوفيق
والباء وبالله التوفيق بمعنى من وقدم المجرور لافادة الحصر
واحببتنا جمع حبيب بمعنى محبوب او بمعنى محب قوله عند الموت
ناطقين اخ اي ليكون ذلك مهيئا لدخول الجنة لما ورد من كان
اخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله دخل الجنة قوله عالمين بها
اي بمعانيها اذ تمام النفع انما هو بمعرفة معانيها المقصد مه قوله
الى يوم الدين اي يوم الجزا وهو يوم القيامة قوله والحمد لله رب العالمين
اشارة الي قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين قوله
وارادته حتى تمتزج معنى انه ليس مراده الامتزاج حقيقة
وهو الاختلاط اذ هي الفاظ دالة على معاني ولا معنى لاختلاط
بعضها وبعضها وذهب بعضهم الي ان الاكثار سبب في الاختلاط
الحقيقي لان الروح السارية في جميع اجزا البدن تتكيف بها قوله
ومعناها عطف على النطق اي المراد بالامتزاج غلبة النطق او غلبة
معناها اي استحضاره وقوله لا بقلبه الخ تفسير للقلبة المذكورة
فالمراد بها الدوام قوله من المعارف والاوصاف بيان لما والمراد بالمعارف
العلوم الالهامية والمراد بالاوصاف المحمودة ما ذكره الشم فقوله

منها اي من الاوصاف المحمودة قوله خلو الباطن اي تجرد القلب من
ميله اي تعلقه اي بالامور الفانية من المال والبنين وجميع
حطام الدنيا وقوله وفراغ القلب الخ عطف على خلو الباطن كالتفسير
له وقوله من الثقة اي من التوثق بالامور الزايلة قوله وان كانت
اليد معمورة الخ اشاره الي ان وجود المال لا ينافي الزهد اذا كان
الزاهد متصفا بما قاله الشم من انه وكيل خاص لا مالك حقيقي وان
شرطية وقوله فعلى الخ جواب الشرط قرن بالفا لانها جملة اسمية
والتقدير فذلك علي سبيل العارية وقوله وتصرف فيه بالاذن
عطف على جملة الجواب والمعنى على انه يلاحظ ان ذلك على سبيل
العارية الخالصة اي التي لا يشوبها ملاحظة ملكية له ويلاحظ ايضا
ان تصرفه في ذلك المال تصرف الوكالة الخالصة بان يتصرف بالاذن
الشرعي فلا ينفقه الا في الوجه الذي اذن فيه الشرع لا في حب
الشهوات ولا في المنهيات كما ان الوكيل الخالص لا يجوز له ان يتصرف
في مال الموكل الا فيما اذن له فيه وبالجملة فيلاحظ ان هذا المال
مملوك لله تعالى ليس له فيه شي الا انه وكيل عليه ينفقه فيما اذن له
المالك لا غير وقوله ينتظر الي اخره جملة حالية اي حال كونه منتظرا
للعزل من المالك للعزل من المالك اما بموت الوكيل او ما يترعه منه
متى شا فاذا ترعه فقد رد الشي لمالكه فلا يحزن على ذلك فمن كان زهده
في المال فوجود المال وكثرته عنده لا تنافي زهده وقوله مع كل نفس
متعلق بينتظر قوله وذلك اي ملاحظة ما ذكر من العارية والتصرف
بالاذن الشرعي قوله ومنها اي من الصفات المحمودة قوله بالوكيل
الحق وهو الله تعالى اي يربط قلبه بربه ربطا يسكن معه
عن الاضطراب عند فقد زاد المعيشة من اجل وثوقه بمسبب الاسباب
وهو الله تعالى وقوله ولا يقدح في توكله الخ اشارة الي ان الحق ان الاخذ

في الاسباب الا بيا في التوكل قوله بتعظيم الله اي الحاصل بسبب تعظيم
العبد ربه بامور ثلاثة دوام الذكر والتزام الامتثال والامساك اي
الكف عن التكبر والتعزز بالله اي العجزة جمع عاجز قوله بسلامته اي
بسبب سلامته من فتن هي الاسباب والفتن جمع فتنة وهي كل
ما يشغل عن الله من مال وبنين وغيرها وقوله ولا يعترض اي مع
عدم اعتراضه على احكام ربه بلو بحيث يقول لو كان عندي
مال او كذا او كذا لكنت اتصدق في كذا وكذا او نحو ذلك ولا يتعلل
بان يقول لعلي افعل كذا لاحصل من الدنيا كذا حيث فاتني
منها كذا فليس المراد بالاحكام الاحكام الشرعية الخمسة بل المراد
تقادير الله الامور وقوله لعلمه متعلق بلا يعترض والضمير
في صدرت عابد على الاحكام قوله وهو بعض بد القلب فيه استعارة
مكنية وتخييلية وترشيح والمعنى وان الغفر عندهم عبارة عن قراع
القلب لاجل نفي الحرص والاكثار منها وقوله لقطع علة لنفض يد
القلب وقوله وسكوت اللسان عطف على نفض يد القلب وقوله
مدحا وذما اما المدح فظاهر واما الذم فلان من ذم شيئا فانما
ذلك لعدم تحصيله عنده وذلك يشعر بان غرضه تحصيله وهو
يقتضي المحبة قوله الايثار على نفسه اي بان يقدم غيره على نفسه
فيما يملكه بدن بشرط ان لا يدخل الشرع احترازا مما اذا اثر غيره بزوجته
للزنى فيها ونحو ذلك قوله والتوفيق خلق الخ اي فهو اخص من الاعانة
لانها خلق القدرة على الفعل مطلقا طاعة او لا فتنفرد الاعانة
في خلق قدرة على تحصيل شرف والتعريف الاول لامام الحرمين
قال خلق القدرة لانها لا تباشرها وقوله في التعريف الثاني خلق
قدرة الطاعة اي القدرة المقارنة لخلق الطاعة والله سبحانه وتعالى اعلم
وبالله تعالى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء ٢٢ من شهر الفرد سنة ١٩٦ الف

بلغ مقابله

يبقى الثواب وتنفذ الاموال ولكل دهر دولة ورجال
ملك الرازق بلطفه الامجد ما من الحال رفاني على ما منها
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

Bibliotheca Alexandrina

مكتبة المصطفى الالكترونية
www.al-mostafa.com

www.مكتبة-المصطفى.com

Source / المصدر :

KING SAUD UNIVERSITY
http://makhtota.ksu.edu.sa